



الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة ابن خلدون - بتيارت -
كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير



قسم: علوم التسيير

دور السياسة النقدية في الحد من ارتفاع الأسعار في الجزائر (دراسة حالة الجزائر 1989 - 2017)

مذكرة تخرج تدخل ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر
تخصص: مالية وبنوك

الأستاذ المشرف:
- عمران بن عيسى.

إعداد الطالبتين:
- شرق ليلة.
- شتوان سميرة.

أعضاء لجنة المناقشة

رئيسا	أستاذ محاضر - ب -	د. طالم علي
مقررا	أستاذ محاضر - ب -	د. عمران بن عيسى
مناقشا	أستاذ محاضر - ب -	د. بولعباس مختار

نوقشت وأجيزت علنا بتاريخ: 2019 /06/18.

السنة الجامعية: 2018 - 2019 م.

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

دعاء

يا رب لا تدعني أصاب بالغرور إذا نجحت ولا أصاب باليأس
إذا فشلت، بل ذكّرني دائماً بأن الفشل هو الثجارب التي تسبق
النجاح.

يا رب... علمني أن التسامح هو أكبر مراتب القوة وأن حب
الانتقام هو أول مظاهر الضعف.

يا رب... إذا جردتني من المال فترك لي الأمل.
وإذا جردتني من النجاح أترك لي قوة العناد حتى أتغلب على
الفشل.

وإذا جردتني من نعمة الصحة أترك لي نعمة الإيمان.
يا رب... إذا أسأت للناس أعطيني شجاعة الاعتذار.

وإذا أسأت لي الناس أعطيني شجاعة العفو.
يا رب... إذا نسيتك فذكّرني.

شكر وتقدير

بسم الله الرحمن الرحيم

قال تعالى: ﴿وَقَالَ رَبُّ أَوْزِعْنِي أَنْ أَشْكُرَ نِعْمَتَكَ الَّتِي أَنْعَمْتَ عَلَيَّ وَعَلَى
وَالِدِيَّ وَأَنْ أَعْمَلَ صَالِحًا تَرْضَاهُ وَأَدْخِلْنِي بِرَحْمَتِكَ فِي عِبَادِكَ الصَّالِحِينَ﴾

[سورة النمل، الآية: 19]

الحمد والشكر لله العلي القدير الذي وفقنا وأعاننا على

إتمام هذا العمل المتواضع.

نتقدم بالشكر إلى الأستاذ المشرف عمران بن عيسى على

إشرافه على هذا العمل وعلى تعليمائه وتوجيهائه ونصائحه لنا

في هذا البحث جزاه الله خيرا.

وكما لا ننسى أعضاء اللجنة بولعباس مخطار وشداد محمد

على مناقشة هذه المذكرة.

وإلى كل أساتذة كلية العلوم الاقتصادية والتجارية.

وإلى كل من قدم لنا يد المساعدة من قريب أو من بعيد ولو

بكلمة طيبة.

والحمد لله رب العالمين.



العزيريات
عناشدة

إلى قرت العين إلى من جعلت الجنة تحت قدميها التي حرمت نفسها وأعطني ومن
نبت حنانها سقني إلى من وهبني الحياة إلى تلك المرأة العظيمة أمي العزيزة حفظها لله
"زيت"

إلى أعظم الرجال صبرا ورمزا للحب والعطاء الذي نعت كثير من أجل راحتي وأقنى
حياته من أجل تعليمي إلى ذلك الرجل الكريم أبي لغالي حفظه الله "ميلود"
إلى أختي وأخواتي وخاصة (الباهي، فوزية، هوارية، فاطمة)
وإلى من حملني بهم صلة الرحم
وإلى كل طلبة السنة الثانية ماستر مالية وبنوك وإلى كل الأساتذة.
وإلى صديقاتي العزيزات: (حفصة، ربيعة، حورية، نوالي، عائشة، إيمان، بشري،
مسعودة، وبالأخص إيمان).

وبالأخص إلى الأخت فوزية التي ساعدني في كتابة هذه المذكرة
وإلى كل من سرت معهم على درب العلم والتعلم سميرة
وإلى كل من تذكره قلبي ولم يكتبه قلبي
أهدي عملي هذا إلى أمي الغالية

العزيريات
عناشدة





أفنتح أشعر المولى عز وجل الذي رزقني العقل وحسن التوكل عليه
سبحانه وتعالى

سبحانه وتعالى

سبحانه وتعالى

وإلى قرة عيني التي كانت حبيبتي وأختي وصديقتي أمي الغالية (زهرة)

وإلى أبي العزير (مختار) الذي كان سندي حفظه الله

وإلى سندي ورفيق دربي زوجي العزير "راشد"

وإلى أختي الوحيد (محمد) وأخواني العرهمات (أسناء، خولة، وبالأخص

حبيبتي لبنة، ربيعة، مسعودة، بشري، حفصة، نوال، إيمان، عائشة، وخورية)

وإلى حبيبي الصغير سليم

وإلى أختي قبل أن تكون صديقتي ليلة

وإلى كل من كان في قلبي ونسأه قلبي

وإلى كل من ساعدني في إنجاز هذا العمل

بالتوفيق
والعون
والإلهام
والهداية



قائمة الأشكال

الصفحة	عنوان الشكل	رقم الشكل
15	مستوى الأسعار بكمية النقود المعروضة في السوق	شكل رقم (1-1)
20	منحنى الطلب على النقود بدافع المضاربة	الشكل (2-1)
31	كيفية إبراز المنحنى IS	الشكل رقم (3-1)
32	التوازن العام	الشكل رقم (4-1)
33	ارتباط فعالية السياسة النقدية بميل الخطين LM و IS	الشكل رقم (5-1)
39	علاقة مستوى الأسعار بكمية النقود	الشكل رقم (1-2)
43	أثر زيادة الطلب الكلي على الأسعار في ظل عدم الاستخدام الكامل لعوامل الإنتاج	الشكل رقم (2-2)
95	منحنى تطور السلسلة INF .	الشكل (1-3)
97	منحنى تطور $DINF$	الشكل (2-3)
99	منحنى يظهر وجود مسار مشترك بين متغيرات الدراسة على المدى الطويل	الشكل (3-3)

قائمة الجداول

الصفحة	عنوان الجدول	رقم الجدول
57	المؤشر العام لأسعار الاستهلاك CPI خلال الفترة 1970-2014	الجدول رقم (1-2)
59	تطور المؤشر الضمني PGDP في الجزائر خلال الفترة 2014-1970	الجدول رقم (2-2)
68	تطور معدل إعادة الخصم في الجزائر	الجدول رقم (3-2)
69	تطور مؤشرات أداة الاحتياطي الإجباري للفترة 2001-2014 .	الجدول رقم (4-2)
94	نتائج اختبار ديكي-فولار ADF على السلسلة INF	الجدول (3-1)
96	نتائج اختبار ديكي-فولار على السلسلة DINF	الجدول (3-2)
97	نتائج اختبار ديكي-فولار ADF على TC, M2.	الجدول (3-3)
98	نتائج اختبار ديكي-فولار ADF على السلاسل	الجدول (3-4)
100	معايير تحديد درجة التأخير (P) المثلى	الجدول (3-5)
101	نتائج اختبار جوهنسن Johansen للمتغيرات (INF, TC, M2).	الجدول (3-6)
102	نتائج تطبيق اختبار قراجر للسببية بين DINF و DTC	الجدول (3-7)
102	نتائج تطبيق اختبار قراجر للسببية بين DINF و DTC	الجدول (3-8)

الفهرس

الشكر والتقدير

الإهداء

الفهرس

قائمة الجداول والأشكال

أ مقدمة

الفصل الأول: الإطار النظري للسياسة النقدية

02 تمهيد

03 المبحث الأول: مدخل للسياسة النقدية

03 المطلب الأول: ماهية السياسة النقدية ومراحل تطورها

05 المطلب الثاني: أهداف السياسة النقدية

10 المطلب الثالث: قنوات إبلاغ السياسة النقدية

14 المبحث الثاني: السياسة النقدية في الفكر الاقتصادي

14 المطلب الأول: السياسة النقدية في التحليل الكلاسيكي

18 المطلب الثاني: السياسة النقدية في التحليل الكينزي

21 المطلب الثالث: السياسة النقدية في التحليل النقدي

24 المبحث الثالث: أدوات السياسة (الكمية) النقدية وفعاليتها

24 المطلب الأول: الأدوات الغير المباشرة للسياسة النقدية

27 المطلب الثاني: الأدوات المباشرة للسياسة النقدية

30 المطلب الثالث: فعالية السياسة النقدية

34 خلاصة الفصل الأول

الفصل الثاني: مراحل تطور الأسعار في الجزائر

36 تمهيد

37 المبحث الأول: تفسير ظاهرة ارتفاع الأسعار في الفكر الاقتصادي

37 المطلب الأول: تفسير النظرية الكمية للنقود

41 المطلب الثاني: تفسير ارتفاع الأسعار في النظرية الكينزية

44 المطلب الثالث: تفسير ارتفاع الأسعار في نظرية كمية النقود الحديثة

50 المبحث الثاني: أثار ارتفاع الأسعار على الاقتصاد الوطني وطرق مكافحته

50	المطلب الأول: الآثار الاقتصادية لارتفاع الأسعار في الجزائر
54	المطلب الثاني: الآثار الاجتماعية لارتفاع الأسعار في الجزائر
56	المطلب الثالث: السياسات المتبعة لمعالجة مشكل ارتفاع الأسعار في الجزائر
62	المبحث الثالث: تطور نظام الأسعار في الجزائر وأهم مؤشراتته
62	المطلب الأول: نظام الأسعار في الجزائر
64	المطلب الثاني: مسار التضخم في الجزائر حسب سرعة تطوره
67	المطلب الثالث: مؤشرات التضخم في الجزائر
73	خلاصة الفصل الثاني
	الفصل الثالث: دراسة قياسية باستعمال طريقة التكامل المتزامن ونماذج تصحيح الخطأ
75	تمهيد
76	المبحث الأول: مفاهيم عامة حول السلاسل الزمنية
76	المطلب الأول: تعريف السلاسل الزمنية ومركباتها
78	المطلب الثاني: دراسة استقراريه لسلسلة الزمنية
80	المطلب الثالث: السببية
84	المبحث الثاني: مفهوم وخصائص التكامل المتزامن
84	المطلب الأول: مفهوم التكامل المشترك بين متغيرين
86	المطلب الثاني: التكامل المتزامن بين متغيرين
88	المطلب الثالث: التكامل المتزامن بين k متغيرة
94	المبحث الثالث: تطبيق طريقة التكامل المتزامن ونماذج تصحيح الخطأ على متغيرات الدراسة
94	المطلب الأول: دراسة استقرارية السلاسل الزمنية لمتغيرات الدراسة
99	المطلب الثاني: اختبار علاقة التكامل المتزامن (علاقة تكامل مشترك)
103	المطلب الثالث: تقدير نموذج تصحيح الخطأ VECM
108	خلاصة
110	خاتمة
114	قائمة المراجع

مقدمة

مقدمة:

لقد شهد العالم صدمات اقتصادية كان سببها ظهور مشكلات جديدة متتالية لم يعرفها من قبل تتمثل في كل من: (الكساد، البطالة، ارتفاع الأسعار، التضخم) وغيرها مما أدى إلى بروز عدة أفكار اقتصادية متباينة جسدها عدة مدارس مختلفة ظهرت خلال عقبات زمنية متعاقبة عملت على تشخيص هذه الأزمات وطرق علاجها.

وقد شكلت السياسة النقدية محورا هاما في تلك الأفكار فمرت بعدة مراحل من حيث درجة تأثيرها على النشاط الاقتصادي وفعالية هذا التأثير، وبالتالي اختلاف موقعها من حيث الأهمية في هيكل السياسة الاقتصادية الكلية، فاحتلت في القرن التاسع عشر مكان الصدارة، فكانت الأداة الوحيدة المعترف بها كمحدد للسياسة الاقتصادية والوسيلة الفعالة لتحقيق الانعاش الاقتصادي، ثم جاء كينز في القرن العشرين ليؤكد أن السياسة المالية هي الأكثر فعالية واسترجعت السياسة النقدية مكانتها في الخمسينات من القرن العشرين على يد فريدمان ازداد الاهتمام بالسياسة النقدية في الفكر الاقتصادي المعاصر خاصة أثناء الأزمة النقدية وعدم الاستقرار الاقتصادي وعرفت الجزائر أوضاع اقتصادية حرجة تميزت بضعف النمو الاقتصادي بشكل عام واختلاف التوازنات الداخلية والخارجية، والعجز عن سداد خدمات الديون فضلا عن معدلات التضخم العالية كذلك أن الارتفاع في الأسعار يؤثر على السياسة الاقتصادية. ومن هنا تظهر أهمية السياسة النقدية في علاج المشاكل الاقتصادية ومساهمتها الفعالية في تحقيق الاستقرار الاقتصادي.

ومما سبق يمكن طرح وصياغة الإشكالية الرئيسية لهذا البحث على النحو التالي: **ما مدى مساهمة السياسة النقدية في الحد من ارتفاع الأسعار في الجزائر؟**

وانطلاقا من المشكلة السابقة وبغرض الإلمام بهذا الموضوع سنطرح مجموعة من الأسئلة

الفرعية التالية:

- ماذا تعني السياسة النقدية؟ وما هي أهدافها؟
- ما هي الأسس والقواعد النظرية التي تقوم عليها السياسة النقدية؟
- ما المقصود بارتفاع الأسعار؟ وما هي الآثار الاقتصادية المترتبة عن ارتفاع الأسعار؟
- كيف تؤثر السياسة على ارتفاع الأسعار؟
- ما هو أحسن نموذج يوضح تأثير السياسة النقدية على الأسعار؟

- هل يمكن تقدير نموذج تصحيح الخطأ وطريقة التكامل المتزامن بين متغيرين؟ وما هي النتائج المتوصل إليها؟

فرضيات البحث:

- تقوم السياسة النقدية بمراقبة الكتلة النقدية ومقابلتها والتحكم في السيولة الفائضة.
- تعتبر السياسة النقدية نقطة أساس تركز عليها السياسة الاقتصادية الكلية.
- إرتفاع الأسعار أهم مشكلة تعيق التنمية.
- ارتفاع الأسعار مرض اقتصادي له أوجه ونظريات مختلفة وله مسببات وله آثاره.
- بما أن السلاسل الزمانية متكاملة ومتزامنة فيمكن تقدير تصحيح الخطأ أما طريقة التكامل المتزامن بين متغيرين تستخدم لمعالجة السلاسل الزمنية.

أهمية الموضوع:

تتمثل أهمية الموضوع في معرفة مدى فعالية السياسة النقدية التي نفذها الحكومة في ضبط الأسعار وأن أسباب ارتفاع الأسعار كإطار للسياسة النقدية هو بمثابة استراتيجية جديدة أقدمت عليها مجموعة من الدول منها المتقدمة لإعطاء مزيد من الشفافية والمصداقية للسياسة النقدية.

هدف الموضوع:

يهدف هذا البحث إلى الوقوف على ضرورة السياسة النقدية التي تنتهجها الجزائر كأداة لضمان استقرار الأسعار.

كما تهدف الدراسة إلى تحديد السياسة الاقتصادية المطبقة التي لا تساعد على زيادة فعالية التضخم ومدى قدرة السياسة النقدية على تقويم الأسعار.

حدود الدراسة:

تتعلق هذه الدراسة بإسقاط النظر على السياسة النقدية في الجزائر وقدرة تأثيرها على الحد من ارتفاع الأسعار من خلال أدواتها المباشرة والغير مباشرة وقنوات انتقالها.

المنهج المتبع:

تعتمد الأبحاث العلمية على مناهج تفرضها أسس كثيرة، إذ تم معالجة هذا الموضوع وفقاً أو ارتكاز على المنهج الوصفي وذلك في وصف جميع المراحل التي مرت بها السياسة النقدية وتغيرات الأسعار في الجزائر ومنهج الاقتصاد القياسي.

الدراسات السابقة:

الدراسات في مجال النقود والسياسة كثيرة ومتنوعة، سواء ما يتعلق بحالة الجزائر أو غيرها من الدول أو المؤسسات المالية الأخرى المتنوعة كصندوق النقد الدولي، والبنك الدولي لاستثناء التعمير، وعد هذا البحث تكملة للدراسات والبحوث السابقة التي ناقشت موضوع السياسة النقدية وتغيرت الأسعار وعليه من البحوث والدراسات السابقة لمعالجة بعض أجزاء هذا الموضوع نجد:

الباحث بوحرقات بوعلام: رسالة ماجستير تحت عنوان أثر السياسة النقدية في ظل نظام سعر الصرف في الجزائر السنة الجامعية 2010-2011.

إن السياسة النقدية تتوافق على مدى استقلالية السلطة النقدية المتمثلة في استقلالية البنك المركزي والتي من خلالها يكون لها دور فعال في معالجة الاحتلالات تمثل قنوات انتقال السياسة النقدية من الطرق التي من خلالها يتم الوصول إلى الأهداف النهائية للسياسة النقدية وأسعار الفائدة بصفة مستمرة.

الباحث عبد العزيز مقراني: رسالة ماجستير تحت عنوان آلية عم سرعة النقود ودورها في رسم وتنفيذ السياسة النقدية في الجزائر منذ إصلاحات 1990 إن ترجمة اتجاهات السياسة النقدية من خلال هذه المجموع ليس بالأمر السهل ويحتاج إلى تعاون وتظهر جهود أهل الاختصاص خاصة أن بعض الدراسات المرتبة المتوقعة لسرعة تداول النقود، لكن المهمة تبقى غير مستحيلة وستعطي ثمارها في الاتجاه اللازم لبلوغ الاستقرار الكلي.

الباحث ابن طالبي فريد: رسالة ماجستير تحت عنوان آلية عمل سرعة تداول النقود في ظل برامج الإصلاح الاقتصادي.

تعتبر السياسة النقدية مكون أساسي من مكونات السياسة الاقتصادية فهي تستخدم من قبل السلطات النقدية في التحكم في العرض النقدي والاستقرار النقدي.

تتولد العلاقة بين السياسة النقدية والسياسات الأخرى من الدور المحور للسياسة النقدية في النشاط الاقتصادي فهي تستمد أهدافها من الأهداف العامة للسياسة الاقتصادية للدولة.

الباحثة حبوا كريمة: السياسة النقدية في ظل الانتقالية في الجزائر

إن تظافر وتناسق هذه السياسات (سياسة الميزانية، وسياسة توزيع المداخيل، وسياسة سعر الصرف وميزان المدفوعات) فيما بينها ينتج عن فعالية السياسة النقدية ودورها يكون إيجابياً ويحقق نتائج جديدة لقيادة أفضل سياسة نقدية.

وإن ما تسعى إليه جاهدة الدول المتقدمة التي خاضت من قبل هذه التجربة ومن بينها الولايات المتحدة.

تقسيمات الدراسة:

لقد تم تقسيم هذا الموضوع إلى ثلاث فصول ونعالج فيها:

الفصل الأول: الإطار النظري للسياسة النقدية

حيث ركزنا على السياسة النقدة ومراحل تطورها في المبحث الأول وفي المبحث الثاني طرقتنا إلى لسياسة النقدية في الفكر الاقتصادي أما المبحث الثالث أدوات السياسة النقدية وقنوات انتقالها.

الفصل الثاني: مراحل تطور الأسعار في الجزائر

تطرقتنا في المبحث الأول إلى تفسير ظاهرة ارتفاع الأسعار في الفكر الاقتصادي أما الثاني أثار ارتفاع الأسعار على الاقتصاد الوطني وطرق مكافحته والمبحث الثالث تطور نظام السعار في الجزائر وأهم مؤشرات.

الفصل الثالث: دراسة قياسية باستعمال طريقة التكامل المتزامن ونماذج تصحيح الخطأ

تطرقتنا في المبحث الأول إلى مفاهيم عامة حول السلاسل الزمنية، أما المبحث الثاني مفهوم التكامل المتزامن وخصائصه، والمبحث الثالث فهو تطبيق طريقة التكامل المتزامن ونماذج تصحيح الخطأ على متغيرات الدراسة.

الفصل الأول:

الإطار النظري للسياسة النقدية

تمهيد:

لعبت السياسة النقدية دورا بارزا في تحقيق النهضة الاقتصادية في كثير من الدول المتقدمة حتى ظهرت النظريات الاقتصادية (الكثيرة، الكلاسيكية، النقدية) وهي من أهم السياسات الاقتصادية التي يتم التخطيط لها من قبل البنك المركزي حتى تقوم بإدارة النقد والائتمان وتنظيم السيولة باستعمال مجموعة من الأدوات لتحقيق الأهداف النهائية وإلى يومنا هذا ما تزال السياسة النقدية تحتل مكانة هامة تعتبر محور السياسة الاقتصادية بالأخص في معالجة مشكلتي عدم الاستقرار الاقتصادي والتضخم، وبناء على ما سبق فقد قسمنا هذا الفصل إلى ثلاث مباحث:

المبحث الأول: عموميات حول السياسة النقدية.

المبحث الثاني: السياسة النقدية في ظل أهم النظريات الاقتصادية.

المبحث الثالث: أدوات السياسة النقدية.

تعتبر السياسة النقدية جزءاً أساسياً ومهماً من أجزاء ومكونات السياسة الاقتصادية العامة للدولة فهي تهدف إلى دعم عملية التنمية وتحقيق معدل نمو مرتفع ومستقر من خلال استخدام الأدوات المتاحة للبنك المركزي.

وعليه قمنا بتقسيم هذا الفصل إلى ثلاثة مباحث نتناول في المبحث الأول: ماهية السياسة النقدية والذي يتضمن تعريفاً للسياسة النقدية وتطورها إضافة إلى أهدافها وقنوات إبلاغها.

المبحث الأول: مدخل للسياسة النقدية

تعتبر السياسة النقدية أحد الركائز الأساسية التي تقوم عليها السياسة الاقتصادية ولهذا سيتم التطرق في هذا المبحث إلى ماهية السياسة النقدية وأهم المراحل التي تقوم عليها واستنتاج الأهداف الأولية والوسيطة للوصول إلى الأهداف النهائية ومناقشتها.

المطلب الأول: ماهية السياسة النقدية ومراحل تطورها

لقد تعددت وتنوعت تعاريف السياسة النقدية من مدرسة لأخرى والتي أطلقها الاقتصاديون عليها لذلك سنحاول في هذا المطلب التعرف لمختلف التعاريف بالإضافة إلى مراحل تطورها.

أولاً- أهم التعاريف الخاصة بالسياسة النقدية:

1- التعريف الأول: يمكن تعريف السياسة النقدية بأنها تنظيم كمية النقود في المجتمع بغرض تحقيق أهداف السياسة النقدية.⁽¹⁾

وتشمل السياسة النقدية على جميع القرارات والإجراءات النقدية لصرف النظر عن ما إذا كانت أهدافها نقدية أو غير نقدية، وكذلك على جميع القرارات الغير نقدية التي تهدف في النظام النقدي.

2- التعريف الثاني: تعرف على أنها مجموعة القرارات التي يتم بواسطتها تعديل كمية النقود وأسعار الفائدة في الاقتصاد بغية التأثير على المستوى العام للأسعار والدخل الوطني التوزاني.⁽²⁾

¹ - جمال ابن دعاس، السياسة النقدية في النظامين الإسلامي والوضعي، دار الخلدونية للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، 1428هـ - 2007م، ص: 86-87.

² - عباس محمد ضيف الله القطايري، دور السياسة النقدية في الاستقرار وتنمية الاقتصاد، دار غيداء للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، 1433 هـ / 2011م، ص: 20.

3- التعريف الثالث: هناك من عرف السياسة النقدية على أنها "مجموعة الإجراءات التي تتخذها الدولة في إدارة النقد والائتمان وتنظيم السيولة العامة للاقتصاد من أجل تحقيق أهداف معينة.

ويعد تعريف السياسة النقدية حديثا نسبيا فقد ظهر في القرن التاسع عشر مع ظهور الأزمات الاقتصادية والحروب، ومع ظهور الأوراق النقدية والمشاكل المتعلقة بها وغيرها عن أمور النقد وخاصة التضخم".⁽¹⁾

ثانيا- مراحل تطور السياسة النقدية:

مرت السياسة النقدية بتطورات هامة انعكست تلك التطورات على أهميتها ودورها من مرحلة لأخرى، وفيما يلي نوضح أهم المراحل التي مرت بها تلك السياسة.

1- المرحلة الأولى: كانت السياسة النقدية في هذه المرحلة تهدف إلى حماية قيمة العملة من التقلبات التي تؤثر على مستوى الأسعار من خلال التحكم في كمية وسائل الدفع، ثم تطور الأمر ليصبح الهدف منها تحقيق أهدافها:⁽²⁾

2- المرحلة الثانية: وهي المرحلة التي ظهرت فيها الأفكار الكينزية إثر الأزمة العالمية حيث قللت كثيرا من قدرة السياسة النقدية في تحقيق الطلب الكلي والحفاظ على التوازن الاقتصادي، ورأت أن السياسة المالية هي الأداة الوحيدة القادرة على تحقيق ذلك.⁽³⁾

3- المرحلة الثالثة: وهي المرحلة التي أعادت الاهتمام بالسياسة النقدية خلال الفترة (1951- 1955) حيث تراجعت أهمية السياسة المالية كونها لم تفلح في محاربة التضخم التي اشتد بعد الحرب العالمية الثانية من أدواتها المتمثلة في زيادة الضرائب وتخفيض الانفاق لأن الحكومات بعد الحرب العالمية لم تستطيع تقليص الخدمات الاجتماعية وفي الوقت نفسه لا يمكنها رفع الضرائب لزيادة حجم الإيرادات، لذلك أصبحت السياسة النقدية هي السياسة الأكثر قدرة على تحقيق أهداف السياسة الاقتصادية من خلال التحكم في كمية العرض النقدي.⁽⁴⁾

¹ - كوموس البوخاري، سياسة الصرف الأجنبي وعلاقتها بالسياسة النقدية، للطباعة والنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، 1439هـ/ 2010م، ص: 18.

² - صالح مفتاح، النقود والسياسات النقدية، دار الفجر والتوزيع، الطبعة الأولى، مصر، 2005، ص: 125.

³ - عباس محمد ضيف الله القطايري، دور السياسة النقدية في الاستقرار والتنمية الاقتصادية، مرجع سبق ذكره، ص: 19، 20.

⁴ - يوسف كمال السياسة النقدية، المصرفية الإسلامية، دار الوفاء للطباعة والنشر والتوزيع، المنصورة، مصر، 1996، ص: 10.

4- المرحلة الرابعة: وهي المرحلة التي احتدم فيها النقاش والجدل بين أنصار السياسة المالية وأنصار السياسة النقدية، وقد بدأ هذا الجدل على يد الاقتصادي الأمريكي (ملتون فريدمان) الذي آمن هو ومجموعة معه بقدرة السياسة النقدية وحدها دون غيرها في تحقيق الاستقرار الاقتصادي على النقيض من ذلك يرى المليون أن السياسة المالية لديها التأثير الأقوى على إعادة الاقتصاد إلى مستوى التوازن وتحقيق الأهداف الاقتصادية التي تؤيد هذا الفريق أو حتى جاء فريق ثالث بزعماء الاقتصادي (والتر هلر) الذي يؤمن بأهمية كل من السياستين النقدية والمالية في تحقيق الاستقرار الاقتصادي من خلال المزج بين أدوات السياستين بالقدر المناسب لتحقيق الهدف المطلوب.

ويشار إلى أن الاقتصادي البنك وصندوق النقد الدولي يعطون السياسات النقدية الأولوية في البرامج الاقتصادية.⁽¹⁾

المطلب الثاني: أهداف السياسة النقدية

الأهداف الأولية كحلقة بداية في استراتيجية السياسة النقدية، وهي متغيرات يحاول البنك المركزي أن يتحكم فيها للتأثير على الأهداف الوسيطة ومن خلال هذه الأخيرة نتطرق إلى الأهداف النهائية بالرغم من اختلاف أهمية السياسة النقدية من مدرسة اقتصادية لأخرى والمتمثلة في:

أولاً- الأهداف الأولية: تتكون هذه الأهداف من مجموعتين من المتغيرات ويمكن توضيحها كما يلي:

1- مجتمعات الاحتياطات النقدية:

تتكون القاعدة النقدية من النقود المتداولة لدى الجمهور والاحتياطات المصرفية، كما أن النقود المتداولة تضم الأوراق النقدية والنقود المساعدة ونقود الودائع، أما الاحتياطات المصرفية فتشمل ودائع البنوك لدى البنك المركزي وتضم الاحتياطات الإجبارية والاحتياطات الإضافية والنقود الحاضرة في خزائن البنوك.⁽²⁾

¹ - عصام الدين فؤاد، فعالية السياسات النقدية في الاقتصاد المصري في ظل سياسة الانفتاح الاقتصادي، مذكرة ماجستير، جامعة عين الشمس، 1989، ص: 04.

² - صالح مفتاح، النقود والسياسات النقدية، دار النشر والتوزيع، الجزائر، 2005، ص: 124.

أما الاحتياطات المتوفرة للودائع الخاصة فهي تمثل الاحتياطات الإجمالية مطروحا منها الاحتياطات الإجبارية على ودائع الحكومة والودائع في البنوك الأخرى أما الاحتياطات غير المفترضة فهي تساوي الاحتياطات الإجمالية مطروحا منها الاحتياطات المفترضة (كمية القروض المخصومة).

وقد أثير النقاش داخل النظام المصرفي وخارجه حول ما هو متغير أو المجمع الاحتياطي الأكثر فعالية وسهولة وأصبح كل منهما مؤيد ومعارض فلقد دافعت بعض البنوك المركزية في أمريكا عن القاعدة النقدية بهدف أولي أو تشغيلي لسنوات عديدة كما دافعت بعض الفروع الأخرى عن استخدام معجمات الاحتياطات الأخرى كهدف أولي وانتقل النقاش إلى الاقتصاديين حول أهمية كل مجمع وهذا بقي محل جدل نظرا كونه يتصف بالتجربة وليس بالتنظير فقط ويتعلق الأمر بمدى تحكم السلطات النقدية في أي من المجاميع المذكورة ومدى علاقته بنمو العرض النقدي الذي يشكل الهدف الوسيط، وطالما أن الأمر كذلك فإن البنك المركزي يبقى يتسم بعدم الثبات في استخدام هذه المجاميع لهدف أولي أو تشغيلي.⁽¹⁾

2- ظروف سوق النقد: هي المجموعة الثانية من الأهداف الأولية التي تسمى ظروف سوق النقد وتحتوي على الاحتياطات الحرة، ومعدل الأرصدة البنكية وأسعار الفائدة الأخرى في سوق النقد التي يمارس البنك المركزي عليها رقابة قوية، ويعني بشكل عام قدرة المقترضين ومواقفهم السريعة أو البطيئة في معدل نمو الائتمان ومدى ارتفاع أو انخفاض أسعار الفائدة وشروط الإقراض الأخرى، وسعر فائدة الأرصدة البنكية هو سعر الفائدة على الأرصدة، المقترضة لمدة قصيرة يوم أو اثنين بين البنوك والاحتياطات الحرة: تمثل الاحتياطات الفائضة للبنوك لدى البنك المركزي مطروحا منها الاحتياطات التي اقترضتها هذه البنوك من البنك المركزي وتسمى صافي الاقتراض، وتكون الاحتياطات الحرة موجبة إذا كانت الاحتياطات الفائضة أكبر من الاحتياطات المقترضة وتكون سالبة إذا كانت الاحتياطات المقترضة أكبر من الاحتياطات الفائضة.⁽²⁾

¹ - صالح مفتاح، مرجع سبق ذكره، ص: 124.

² - أحمد أبو الفتوح الناقه، نظرية النقود والبنوك والأسواق المالية، مؤسسة شباب الجامعة، القاهرة، 1998، ص: 134.

كما استعملت سوق النقد كأرقام قياسية مثل معدلات الفائدة على أذون الخزانة والأوراق التجارية ومعدل الفائدة الذي تقرضه البنوك على أفضل العملاء ومعدل الفائدة على قروض البنوك فيما بينها.

كما يجب أن نشير أيضا إلى أن الاقتصاديين قد اختلفوا حول هذا الموضوع بحيث استعملت ظروف سوق النقد في العشرينات والخمسينات والستينات ولكن في السبعينات زاد الاهتمام أكثر بمجمعات الاحتياطات، وبالتالي فإن الاختلاف حول مدة أفضلية استخدام المجموعة الأولى أم الثانية ويفضل النقديون استخدام مجاميع الاحتياطات لأنهم يرونها بأنها ذات صلة وثيقة بالمجمعات النقدية التي تمثل الهدف الوسيط المفضل لديهم.

كما أن الكينزيون أيضا يهتمون بالتحكم في مجاميع الاحتياطات إلا أن تركيزهم كان على ظروف سوق النقد وهذا يعود لكونهم يعتقدون بأن الهدف الوسيط والمفضل لديهم هو أسعار الفائدة في أسواق رأس المال.

وبالتالي فإن النقاش يتلخص في أي من الأهداف الأولية لاستخدامه حلقة ربط قوية التأثير بالأدوات النقدية والتأثير على الأهداف الوسيطة، ولذلك نرى أن الهدف الأولي الأفضل هو ذلك الذي يتصف بالتأثير والتجاوب بسرعة مع تغير الأدوات النقدية المستعملة ويسهل قيادة الاتجاه المرغوب للأهداف الوسيطة المستعمل.

ثانيا- الأهداف الوسيطة للسياسة النقدية:

تحاول السلطات النقدية تحقيق الأهداف النهائية من خلال التأثير على متغيرات وسيطة، لعدم قدرة هذه السلطات بالتأثير المباشر، ويشترط في هذه الأهداف الوسيطة ما يلي:

1- المجمعات النقدية: وهي عبارة عن مؤشرات إحصائية لكمية النقود المتداولة وتعكس قدرة الأعوان الماليين المقيمين على الإنفاق ويرتبط عدد المجمعات بطبيعة الاقتصاد ودرجة تطور الصناعة المصرفية والمنتجات المالية، وتعطي المجمعات معلومات للسلطات النقدية عن وتيرة نمو مختلف السيولات، (وقبل الوصول إلى تحديد هذه المجمعات ومستوياتها لابد من الحديث عن طلب وعرض النقود وتعريف بعض المفاهيم وتحديد الإطار المحاسبي للنقود).⁽¹⁾

¹ - عبد المجيد قدي، المدخل إلى السياسات الاقتصادية، الكلية دراسة تحليلية تقييمية، الطبعة الأولى، ديوان المطبوعات الجامعية، 2003، ص: 64.

2- معدل الفائدة كهدف وسيط: ليتذكر أن الكينزيون يتمنون أن يتم تثبيت معدل الفائدة إلى الحد الأدنى الممكن، بينما لا يتهم النقديون بها كثيرا، لأن كمية النقود هي المهمة بالنسبة لهم، ويضيفون بأنه عندما تهتم بمعدلات الفائدة ينبغي ارتباطها بمستواها الحقيقي. إلا أن المستثمرين والعائلات على حد سواء هم شديدي الحساسية بمعدلات الفائدة من ناحية تكلفة قروضهم ومن ناحية تلقي التعويضات عن توظيف مدخراتهم ولذلك يجب على السلطات العامة أن تهتم بتقلبات معدلات الفائدة، ولكن المشكل يكمن في تحديد مستوى أفضل لهذه المعدلات ومجالات واسعة كثيرة وحول مستوى وسطي مقابل للتوازن في الأسواق لأن المجال واسع لتقلبات معدلات الفائدة يمكن أن يحدث تذبذبات في الاستقرار الاقتصادي وأن عمليات متتالية من عدم التوازن يتولد عنها حالات أيضا متوالية من التضخم والركود، ولهذا السبب تكون السلطات مضطرة أن تترك هامش لخلق كمية من النفوذ أكبر وأقل من تلك التي كان من المفروض تقييدها بالهدف الكمي بالنسبة للمجمعات النقدية إلا أن معدلات الفائدة مهمة سواء على مستوى الصعيد الداخلي أو الخارجي.

ويوجد العديد من معدلات الفائدة في الاقتصاديات المتطورة ومن أبرزها :

- المعدلات الرئيسية.
- معدلات السوق النقدية.
- معدلات سوق المالية أو المعدلات طويلة الأجل.
- معدلات التوظيف في الأجل القصير. (1)
- المعدلات المدينة.

3- سعر الصرف: يستخدم سعر الصرف كهدف للسلطة النقدية ذلك أن انخفاض أسعار الصرف يعمل على تحسين وضعية ميزان المدفوعات، كما أن استقرار هذا المعدل (سعر الصرف) يشكل ضمانا لاستقرار وضعية البلاد اتجاه الخارج، وبهذا تعمل بعض الدول على ربط عملاتها بعملات قوية قابلة للتحويل، والحرص على استقرار سعر صرف عملتها مقابل تلك العملات إلا أن التقلبات التي تحدث في سوق الصرف تكون نتيجة المضاربة الشديدة على العملات، مما يؤدي إلى عدم القدرة على السيطرة والتحكم في هذا الهدف. (2)

¹ - صالح مفتاح، مرجع سبق ذكره، ص: 126.

² - عبد المجيد قدي، مرجع سبق ذكره، ص: 75، 76.

ثالثاً- الأهداف النهائية:

تبدأ استراتيجية السياسة النقدية لاستخدامها للتأثير على الأهداف الأولية التي اختارتها السلطات النقدية، تم التأثير على الأهداف الوسيطة وذلك من أجل الوصول إلى الأهداف النهائية التي ترسمها في ضوء السياسة العامة، وعموماً هناك اتفاق واسع على أن الأهداف الرئيسية والنهائية للسياسة الاقتصادية بشكل عام وللسياسة النقدية بشكل خاص وتمثل هذه الأهداف فيما يلي:

1- تحقيق الاستقرار في المستوى العام للأسعار: يتم اللجوء للسياسة النقدية لحل إشكالية عدم استقرار الأسعار، ويرى (فريد مان) أن هناك صعوبة في ضبط الأسعار بمعزل عن ضبط معدل زيادة كمية النقود، واستشهد التجارب ألمانيا وإيطاليا وفرنسا بعد الحرب العالمية الثانية. وهذا لا ينفي وجود عوامل أخرى قد تمارس تأثيراً في تقلبات الأسعار كالاختكارات والنقابات العالمية وتغيرات سعر الصرف وغيرها إلا أن تغيرات عرض النقد تظل الأساس في تحقيق الاستقرار الاقتصادي لذلك تسعى السلطات النقدية للتحكم في كمية عرض النقد كما يتناسب مع متطلبات النمو الاقتصادي وفي الوقت الذي يرى فيه الكثير من الاقتصاديين أن التضخم مشكلة اقتصادية يجب محاربتها ويرى البعض الآخر أن قليلاً من التضخم قد يكون مفيداً للنمو الاقتصادي وخاصة في حالة الرخاء.⁽¹⁾

2- العمالة الكاملة: على الرغم من صعوبة وجود تعريف محدد ودقيق للعمالة الكاملة بسبب عدم وجود احصائيات دقيقة وشاملة لكل العاطلين إلا أن مفهوم العمالة الكاملة أطلق على توفر فرصة العمل لكل شخص قادر على العمل وباحث عنه.

فالمعدلات العمالية للبطالة تؤدي إلى زيادة عرض العمل وبالتالي انخفاض الأجور الحقيقية، وتعمل السياسة النقدية على التأثير في عرض النقد بما يؤدي إلى ارتفاع الأسعار فيسبب ذلك في انخفاض الأجر الحقيقي للعامل مما يدفع أصحاب العمل على تشغيل المزيد من الأيدي العاملة لزيادة حجم مشروعاتهم، وقد يؤثر ذلك في الطلب على الناتج الحقيقي من خلال تخفيض معدلات الفائدة التي تشجع المستثمرين على القيام بالمزيد من المشروعات وبالتالي زيادة الطلب على الأيدي العاملة ويرجع اهتمام الحكومات بحل مشكلة البطالة إلى ما تماثله خطورة على

¹ - السيد متولي عبد القادر، اقتصاديات النقود، دار الفكر، الطبعة الأولى، الأردن، 2010، ص: 195، 196.

المستوى الاجتماعي، حيث يشعر العاملون بفشلهم وعدم أهميتهم في المجتمع كما أن القضاء على البطالة يعمل على تعظيم هدف النمو الاقتصادي.⁽¹⁾

3-رفع معدل النمو الاقتصادي: Increasing economic Growth: يعتبر تحقيق

معدل مرتفع للنمو الاقتصادي من الأهداف طويلة الأجل في حيث يعتبر استقرار الأسعار والاستقرار النقدي من الأهداف قصيرة الأجل والتوفيق بين هذين الهدفين يعتبر أمرا صعبا وخصوصا في البلدان النامية التي تعاني الكثير من العقبات بالذات فيما يتعلق بالسياسات الإنتاجية والتجارية وموازن المدفوعات وتعمل السياسة النقدية على المساهمة في رفع معدلات النمو في هذه البلدان من خلال تحقيق معدل مرتفع للمدخرات والتأثير على معدل الاستثمارات في السلع الرأسمالية من خلال التوسع الائتماني حتى يمكنها الوصول إلى معدلات النمو المطلوبة وتوجيه الائتمان المصرفي والإدخارات نحو الأهداف التنموية بالإضافة إلى دعم وتشجيع إقامة المؤسسات المالية والائتمانية المتخصصة.⁽²⁾

4- توازن ميزان المدفوعات: تلعب السياسة النقدية دورا كبيرا في تخفيض العجز في

ميزان المدفوعات من خلال رفع سعر إعادة الخصم الذي يدفع البنوك التجارية إلى رفع أسعار الفائدة على القروض التي تمنحها السلع والخدمات مما يؤدي إلى انخفاض أسعار السلع المحلية الأمر الذي يشجع المستوردين من خارج البلد عن زيادة استيرادهم من السلع والخدمات المحلية كما أن ارتفاع أسعار الفائدة يعتبر عامل جذب للأموال الأجنبية للدخل وهذا من شأنه زيادة تدفق رؤوس الأموال الأجنبية ومن ثم تقليل العجز في ميزان المدفوعات ويرى البعض أن السياسة النقدية قد تحقق التوازن في ميزان المدفوعات حالة اتباع سياسة تقويم سعر الصرف أما في حالة ثبات سعر الصرف فإن السياسة المالية تكون أكثر فعالية في تحقيق ذلك التوازن.⁽³⁾

المطلب الثالث: قنوات إبلاغ السياسة النقدية

قناة الإبلاغ هي الطريق الذي تشلكه السياسة النقدية من خلال أدواتها لتحقيق الهدف النهائي المتمثل في النمو الاقتصادي، وهذا تبعا لاختيار الهدف الوسيطي، بحيث تنحصر هذه القنوات في:

¹ - لحو موسى بوخاري، مرجع سبق ذكره، ص: 67.

² - محمد زكي الشافعي، التنمية الاقتصادية، الكتاب الأول، دار النهضة العربية، القاهرة، 1970، ص: 54.

³ - إسمايل شليبي، التجارة الدولية، جامعة الزقازيق، مصر، 1982، ص: 95.

1- قناة سعر الفائدة:

تعتبر قناة سعر الفائدة القناة التقليدية لانتقال أثر السياسة النقدية إلى هدف النمو الاقتصادي، حيث تؤدي السياسة النقدية الانكماشية إلى ارتفاع سعر الفائدة الاسمي، فترفع تكلفة رأس المال، ويحدد هذا من الطلب على الاستثمار في قطاع الإنتاج، كما يضيف اقتصاديون آخرون من بينهم تايلور، أنه نظرا للارتفاع النسبي لمرونة انفاق القطاع العائلي على كل من السلع المعمرة الاستثمار في قطاع السكن وغيرها، مما يؤدي إلى الطلب الكلي ومنه الحد من النمو. (1)

2- قناة سعر الصرف:

تتضمن قناة سعر الصرف آثار معدلات الفائدة، لأنها عندما تنخفض معدلات الفائدة الحقيقية تصبح العملة المحلية أقل جاذبية بالنسبة إلى العملات الأجنبية، وذلك يقود إلى انخفاض قيمة ودائع العملة المحلية نسبة إلى ودائع العملات الأجنبية الأخرى، مما يؤدي إلى انخفاض القدرة الشرائية للعملة المحلية، والقيمة المنخفضة للعملة المحلية تجعل البضائع المحلية أرخص من البضائع الأجنبية، وبالتالي يسبب في ارتفاع الصادرات الصافية، ومن ثم ارتفاع في الناتج المحلي. (2)

3- قناة أسعار السندات المالية:

يرى أنصار المدرسة النقدية أن تأثير السياسة النقدية على الاقتصاد ينتقل عبر قناتين هما:

3-1- قناة المؤشر: (Cobin) للاستثمار وهي انخفاض عرض النقود يؤدي إلى زيادة

نسبة الأوراق المالية وتقليل نسبة الأرصد النقدية بالمحفظة الاستثمارية لدى الجمهور مما يؤدي إلى انخفاض الإنفاق الخاص على الأوراق المالية، مما يدفع المتعاملين إلى التخلص من الأوراق المالية الزائدة ببيعها مما يؤدي إلى هبوط الأسعار فينخفض مؤشر تويين، وبالتالي ينخفض حجم الاستثمار وعليه يتراجع الناتج المحلي الخام.

3-2- قناة أثر الثروة على الاستهلاك: ويترتب عنها انخفاض عرض النقود ثم انخفاض

أسعار الأوراق المالية، والتي تؤدي إلى انخفاض قيمة ثروة الجمهور، ومنه الحد من الاستهلاك وبالتالي تراجع نمو الناتج المحلي الخام.

¹ - سليم موسوي بحداش، فعالية السياسة النقدية في الاقتصاديات الانتقالية، حالة الجزائر، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية، فرع النقود والمالية، 2006-2007، ص: 63، 64.

² - خير الدين عبد ربه الحمري، بحث حول قناة الائتمان المصرفي كآلية لنقل أثر السياسة النقدية، الاقتصاد الليبي (تطبيق نموذج مقترح من صيغ VAR على بيانات من عام 1970 إلى 2005)، كلية الاقتصاد، جامعة عمر المختار، 2012، ص: 05.

4- قناة الائتمان: تتكون هذه القناة من مجموعة من العوامل التي توزع آثار تغير سعر الفائدة الناتج من تغير العرض النقدي حيث تعتمد هذه القناة على ما يسمى علاوة التمويل الخارجي (هي الفرق بين تكاليف الأرصد المتداولة خارجيا سواء من خلال إصدار السندات أم حقوق الملكية وبين تكاليف الأرصد المتولدة داخليا من خلال الاحتفاظ بجزء من الأرباح)، وهناك قناتين لشرح الصلة بين السياسة النقدية وعلاوة التمويل الخارجي، وهما: (1)

4-1- قناة الاقتراض المصرفي: تعمل هذه القناة كما يلي:

عند اتباع سياسة نقدية توسيعية تساهم في رفع حجم الودائع من المصارف فيرتفع حجم الائتمان المصرفي وهذا ما يرفع من الاستثمار وبالتالي النمو، أما عند استخدام السياسة الانكماشية يحدث العكس وترتكز قناة الاقتراض المصرفي (البنكي) على أن تلعب البنوك دورا خاصا في النظام المالي مما يسمح لها بمعالجة مشاكل تمايز المعلومات في السوق المالي الذي يساهم في تخفيض احتياطات الودائع البنكية الممكن تقديمها باعتبار البنوك الوسيط الفعال في إقراض العديد من المؤسسات خاصة الصغيرة التي تعتمد بصفة خاصة على الإقراض المصرفي وتتأثر كثيرا بانخفاضه إذ يقود هذا الانخفاض في حجم القروض إلى انخفاض في الانفاق الاستثماري والاستهلاكي ومنه الانفاق الكلي والتضخم.

4-2- قنوات ميزانيات المؤسسات:

بالنسبة للقناة الثانية من قنوات الائتمان المصرفي يكون تواجدها مرتبطا كذلك بشكل عدم تكافؤ سوق الإقراض البنكية تخضع إلى معدل الاحتياط الإجمالي وإلى الحجم الأقصى للودائع مما يجعل البنوك تحاول تعويض الودائع، التي تستفيد منها بتخفيض احتياطياتها لإقراض بأسعار السوق المرتفعة، كما يدل النشاط الإقراضي للبنوك على الدور الغير فعال لها في سوق الإقراض مما يضعف فعالية قناة الإقراض البنكي إلى جانب الوضعية السيئة للمؤسسة ومشكل الانتقاء السليبي واحتمال قبول المقترضين لأسعار فائدة عالية مع مخاطر كبيرة للإقراض، وهي مخاطر التفريط وسوء انتقاء المقترضين عند انكماش السياسة النقدية أن تدهور وضعية صافي قيمة المؤسسات يجعل المقترضين يقودون ضمانات أقل عند طلب الاقتراض.

قدمت طرق الانتقاد أثر السياسة النقدية عن طريق ميزانيات المؤسسات:

¹ - إسماعيل صاري، السياسة النقدية ودورها في دعم التنمية الاقتصادية مع الإشارة لحالة الجزائر 2000-2010، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاد ومالية دولية، جامعة المدية، 2011-2012، ص: 18.

- تحدث السياسة النقدية الانكماشية لانخفاضا في أسعار الأوراق المالية مما يؤثر سلبا على وضعية ميزانياته لأن مشكلة انتقاء القروض تصبح كبيرة إلى جانب المخاطر النفسية ينتج عن هذا انخفاض في الاستثمارات وبالتالي الطلب الكلي.
- تؤدي السياسة الإنكماشية إلى ارتفاع أسعار الفائدة مما يؤثر سلبا على وضعية ميزانيات المؤسسات.
- يمثل الطريق الثالث لإحداث السياسة النقدية الإنكماشية أثر على الاقتصاد بواسطة نفس القناة في التأثير في المستوى العام للأسعار غير المتوقع فينخفض هذا المؤشر مما يجعل الوظيفة متدهورة، وبالتالي لا يشجع على الاستثمار ومنه الطلب الكلي في التضخم.⁽¹⁾

¹ - رسول حميد، العولمة وضرورة تفعيل السياسة النقدية في الجزائر، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، 2007-2008، ص: 60، 61.

المبحث الثاني: السياسة النقدية في فكر الاقتصادي

يربط الاقتصاديين الكلاسيك من السياسة النقدية بنظرهم إلى النقود وظائفها إذا جاءت النظرية الكلاسيكية النقود أنها مجرد وسيط في عملية التبادل.

المطلب الأول: السياسة النقدية في التحليل الكلاسيكي

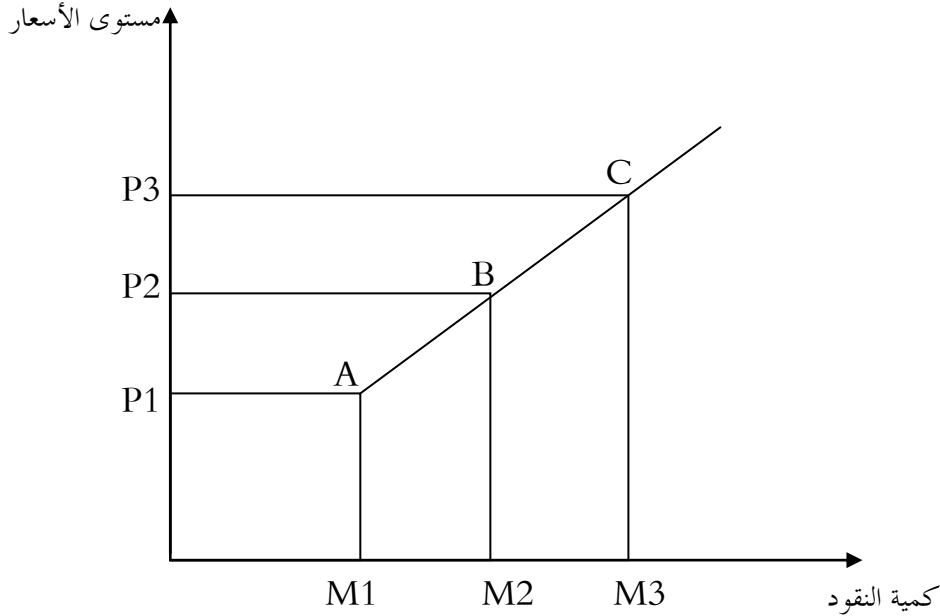
لقد جاءت القروض الكلاسيكية حول دور النقود في الاقتصاد إيماناً منهم بأن هناك نظاماً اقتصادياً يسود التوافق بين العلاقات الحقيقية في الاقتصاد إذا ما تركت دون تدخل من لدن السلطات الحقيقية (قانون ساي)، فإن النقود تظل محايدة لا أثر لها في الظواهر الاقتصادية الحقيقية والعوامل النقدية أو التقسيم ما بين القطاع الحقيقي والقطاع النقدي، ففي القطاع الحقيقي تتحدد العلاقات الحقيقية كالدخل والاستخدام والإنتاج بمعزل عن العوامل النقدية أما القطاع النقدي فيتحد فيه كمية النقود وهذا ما تذهب إليه نظرية كمية النقود.⁽¹⁾

أولاً- النظرية الكمية للنقود:

تعرف أنها الأموال ذات القوة الشرائية المباشرة أي القدرة على التحول مباشرة وفي الحال إلى كافة السلع والخدمات المتاحة للتبادل وبمعنى آخر هي القدرة على الإبداع من جميع الديون. فهذه النظرة تسمى بالنظرية النقدية الكلاسيكية ويتكون عرض النقود فيها من جميع الوسائل التي تتمتع بقبول عام في الوفاء بالالتزامات المالية لدى المجتمع.⁽²⁾ وطبقاً لهذه النظرية الكلاسيكية فإن الاهتمام هنا يتركز على أهمية السياسة النقدية من خلال تأثيره وقدرته على التحكم في كمية النقود المعروضة وبالتالي على المستوى العام للأسعار، أو مسؤولية السلطة النقدية في التأثير على كمية النقود المعروضة في السوق، وهذا انعكس تلقائياً على المستوى العام للأسعار ويمكن توضيح ذلك بالرسم التالي:

¹ - تلجي مخطارية، أثر السياسة النقدية على النمو الاقتصادي، دراسة قياسية (1990-2013)، دراسة حالة الجزائر، مذكرة ماستر
² - أنس البكري، ولید صافي، النقود والبنوك بين النظرية والتطبيق، الطبعة الأولى، دار المستقبل للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2010، ص: 71، 72.

الشكل (1-1): مستوى الأسعار بكمية النقود المعروضة في السوق



المصدر: عبد المجيد قري، رأس على الاقتصاد، مرجع سبق ذكره.

ويتضح من خلال الشكل أن زيادة كمية النقود من $M2$ إلى $M3$ سوف يؤدي إلى ارتفاع مستوى الأسعار من $P2$ إلى $P3$ كما أن تخفيض كمية النقود المعروضة في الاقتصاد من $M2$ إلى $M1$ سوف تنخفض مستوى الأسعار من $P2$ إلى $P1$ لذلك تبرز أهمية التحكم بكمية النقود المعروضة من قبل السلطات النقدية للحفاظ على الاستقرار الاقتصادي، ويتضح أيضاً أن العلاقة بين مستوى العام الأسعار وكمية النقود المعروضة هي علاقة طردية متغيرها التابع هو المستوى العام للأسعار وكمية النقود المعروضة وبذلك فإن التحليل الكلاسيكي، يرسم وظيفة واحدة للنقود حسب التحليل هي "سلعة" أو "منتج" أي أن الكلاسيكيون يذكرون وظيفة النقود المهمة في كونها مخزناً للقيمة وأداة للإدخار.⁽¹⁾

ثانياً- النظريات الكلاسيكية لعرض النقود:

وسنورد لاحقاً التطور الحاصل على النظريات الكلاسيكية لعرض النقود أو كمية النقود المعروضة من خلال العلماء أمثال (فيشر، مارشال) حيث قام فيشر بتقديم معادلة مشهورة

¹ - سعيد سامي الحلاق ومحمد محمود العجلوني، النقود والبنوك والمعارف المركزية، الطبعة العربية، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، الأردن، 2010، ص: 239.

(معادلة المبادلة) وتم إدخال بعض التعديلات كلها على يد العالم مارشال من خلال نظرية الأرصد النقدية.

1- معادلة المبادلات (فيشر):

تتمثل هذه المعادلة في العلاقة والمبادلات الاقتصادية بين كمية النقود والمستوى العام للأسعار من خلال الجمع بين مختلف المتغيرات التي لها علاقة بتحديد المستوى العام للأسعار والتي تعبر عنها بالعلاقة التالية: $MU = p.t \dots I$

M: كمية النقود في التداول (نقود قانونية + نقود مصرفية).

U: سرعة دوران النقود كعجز من الصفقات.

P: المستوى العام للأسعار.

T: حجم الصفحات التي تجري في زمن ما.

وتعبر سرعة تداول النقود عنها بهدف تسوية المبادلات الاقتصادية متوسط عدد المرات التي تنقل فيها وحدات النقود من يد إلى أخرى.⁽¹⁾

فهنا يفترض الكلاسيك أن الدخل دائما يكون عند مستوى الاستخدام التام لذلك فإن (T) تعتبر ثابتة في الأمد القصير، و(U) ثابتة ومستقلة عن باقي المتغيرات الأخرى (M.P.T) لأنها تعتمد على عوامل فنية وعلى ذلك يمكن تحويل المعادلة 1 إلى نظرية لتحديد مستوى الأسعار كالتالي: $P = M.U/P$

يتضح من المعادلة 2 أن مستوى السعر يعتمد على كمية النقود وأن التغير في السعر يكون بنفس نسبة التغير في كمية النقود إلا أن السعر يتضاعف إذ تضاعفت كمية النقود مع ثبات (T.U).

2- معادلة الأرصد النقدية- معادلة كميردج:

وهي صورة أخرى للنظرية النقدية الكلاسيكية وقد ضاعفها الاقتصادي مارشال (Marshall.A) ومن بعده تلميذه بيجو (Bigo) وسميت بمعادلة كميردج لأن العالمين السابقين كانا أستاذين في جامعة كمبودج.

تؤكد المعادلة على العلاقة بين الأرصد النقدية التي يرغب الأفراد الاحتفاظ بها وبين الدخول النقدية للأفراد، حيث أن هناك نسبة نقدية من الدخل يحتفظ بها الأفراد على شراء السلع

¹ - أنس البكري، وليد صافي، النقود والبنوك بين النظرية والتطبيق، مرجع سبق ذكره، ص: 73.

والخدمات الاستهلاكية وهناك نسبة أخرى يحتفظون بها في صورة أصول مالية، يرى مارشال أن ارتفاع ميل الأفراد للاحتفاظ بأرصدة نقدية كنسبة من دخولهم النقدية مع ثبات كمية النقود يؤدي انخفاض من الدخل النقدي والعكس صحيح أيضا، لذا تقوم معادلة الأرصدة النقدية على أساس العلاقة بين الرغبة في الاحتفاظ بأرصدة نقدية وبين الدخل النقدي حيث التغيرات في رغبات الأفراد للاحتفاظ بأرصدة نقدية يؤدي إلى التأثير على حجم الإنتاج وبالتالي حجم الدخل ومستويات الأسعار بشكل مباشر ويمكن توضيح ذلك بأن الوضع التوازني يفترض تساوي عرض النقود مع الطلب عليها، وإذا ما افترضنا أن الطلب النقدي (التفضيل النقدي)، (L) هو الإغراض دخله (L1) لتمويل نفقات الاستهلاك الجاري، وكذلك للأغراض خاصة للحصول على الأصول المالية (L2) أي أن:

$$P = L1 + L2 \dots\dots 3$$

كما أن التفضيل النقدي للأغراض داخلية هو نسبة من الدخل النقدي (Y) حيث:

$$L1 = Ky \dots\dots\dots 4$$

حيث K تمثل النسبة التي يرغب الأفراد الإحتفاظ بها في صورة أرصدة نقدية وأن التفضيل النقدي للأفراد للأغراض المالية يساوي نسبة القيمة النقدية للأصول المالية التي يمتلكها (A) حيث:

$$L2 = KA \dots\dots\dots 5$$

حيث K يمثل النسبة بين الأرصدة النقدية التي يرغب الأفراد الاحتفاظ بها للأغراض المالية والقيمة النقدية للأصول بأجمعها.

وبتعويض المعادلتين 4 و 5 في المعادلة 3 نجد:

$$D = Ky + KA$$

وإذا تم استبعاد الأرصدة النقدية التي يرغب الأفراد الإحتفاظ بها للأغراض مالية كنسبة من دخلهم النقدي تصبح المعادلة الأخيرة كما يلي:

$$M = Ky$$

بمعنى أن أي الطلب على الأرصدة النقدية يساوي الأرصدة اللازمة لشراء السلع والخدمات مضروبة في الدخل النقدي.

حيث K تعبر عن نسبة كمية النقود المعروضة إلى الدخل النقدي (التفضيل النقدي) هي سرعة دوران (U) لكنها منسوبة إلى الدخل.

كما أن الدخل النقدي يعبر عنه بالمعادلة التالية: $y = py_1$

حيث: y_1 : الدخل القومي الحقيقي

P : المستوى الحقيقي للأسعار

لذا فإن: $Mu = py_1$

وبذلك فإن الدخل النقدي بارتفاع المستوى العام للأسعار مع ثبات كمية النقود المعروضة ويستمر الدخل النقدي بالارتفاع حتى تتساوى النسب الحقيقية والمرغوب فيها بين الأرصدة النقدية والدخل النقدي.⁽¹⁾

وهناك فروض تنسب إليها النظرية الكمية نذكرها فيما يلي:

- ثبات حجم التبادلات الاقتصادية أو حجم الإنتاج ارتباطاً بالفترة الإنتاجية للاقتصاد القومي ومستوى تشغيل عوامل الإنتاج وحجم الطلب على السلع والخدمات استناداً إلى الطلب القومي الاقتصادي يفرض حالة التوازن المستمرة في الاقتصاد القومي.

- ثبات سرعة دوران النقود ارتباطاً بدرجة نمو الأسواق النقدية والمالية ووسائل تسوية المدفوعات وسرعة الاتصال والنقل والكثافة السكانية، وهي تبقى خلال فترة زمنية مستمرة.

- تبعية المستوى العام للأسعار للمتغيرات الحاصلة على كمية النقود من خلال العلاقة الطردية التي تربط بينهما وبين متغير مستقل هو كمية النقود وأن المستوى العام للأسعار هو المتغير التابع.

المطلب الثاني: السياسة النقدية في النظرية الكينزية

بدأ كينز في تحليله بنقد الفصل بين نظرية القيمة ونظرية النقود والأسعار التي أشار إليها الكلاسيك، فلقد كان ظهور كتاب النظرية العامة في التشغيل العائد والنقود 1936 والمشهور باسم النظرية العامة حديثاً بارزا في تاريخ الاقتصاد خاصة بعد أن مر النظام الاقتصادي العالمي بأعنف أزمة اقتصادية عرفت تاريخياً بالأزمة الكبرى وعجز التحليل الكلاسيكي عن معالجة هذه الأزمة، لتعد النظرية الكينزية بمنزلة ثورة حقيقية في النظامين النقدي والاقتصادي وفي هذه النظرية حدد كينز ثلاثة دوافع Motives أساسية لطلب الأفراد على النقود، دافع المبادلات (1)، دافع الاحتياط (2)، دافع المضاربة (3).⁽²⁾

¹ - سعيد سامي الحلاق ومحمد محمود العلجوني، النقود والبنوك والمعارف المركزية، مرجع سبق ذكره، ص: 86-87-88-89.

² - عباس كاظم الدعيمي، السياسات النقدية والمالية وأداء سوق الأوراق المالية، دار الصفاء للنشر والتوزيع، عمان، ط 1، 2010، ص: 29.

أولاً- دافع المبادلات Transaction Motive

وفق هذا الدافع يقوم الأفراد بطلب النقود بهدف استخدامها في شراء ما يحتاجونه من سلع وخدمات، فالنقود تعتبر "وسيط للتبادل" وبالتالي فإن هناك حاجة لها لاتمام المبادلات التي يقوم بها الأفراد في السوق وتمويل الاتفاق على احتياجاتهم المختلفة منها أي أن طلب الأفراد على النقود هنا هو طلبهم على السيولة النقدية للأزمة لهذا الغرض، سواء كانت هذه السيولة على شكل نقود ورقية أو على شكل حساب حسابات بنكية جارية وهذا يعني أن طلب الأفراد على النقود بدافع المبادلات هو بالأساس طلب على (M1) وهو التعريف الضيق للنقود.

وتتأكد كمية النقود التي يطلبها الأفراد لمقابلة دافع المبادلات بعوامل ثلاث: (1)

1- الطريقة التي يستلم بها الأفراد دخولهم.

2- مستوى الدخل الفردي.

3- سعر الفائدة السائد في السوق المالي.

ثانياً- دافع الاحتياط Précautionary Motive

أضاف كينز دافع الاحتياط الذي يتمثل في الاحتفاظ بالسيولة النقدية الأرصد النقدية السائلة بشكل احتياطي لمواجهة مدفوعات مستقبلية مجهولة. (2)

(حالة اللايقين) متوقعة لبعض الحالات فالنسبة للأفراد (الأمراض والحوادث) وبالنسبة لأصحاب الأعمال (حوادث، كوارث، ضرائب).

ثالثاً- دافع المضاربة:

إضافة إلى قيام الأفراد بالاحتفاظ بالنقود لحاجياتهم إليها لأغراض المعاملات والاحتياط فقد اعتقد كينز أيضاً أن الأفراد يقومون بالاحتفاظ بمقدار آخر من النقود لأغراض المضاربة، والمقصود بدافع المضاربة.

هذا هو قيام الأفراد بطلب النقود بهدف استخدامها في شراء وبيع السندات، ليس من أجل الحصول على العائد الدوري الذي تديره هذه السندات، وليس من خلال فترة حيازتها، ولكن من أجل الحصول على الأرباح من خلال المضاربة على الاتجاهات المستقبلية لأسعار الفائدة لاحظ أيضاً أن المضاربة على أسعار هذه الفائدة، هي في الحقيقة إلا أمر مضاربة على

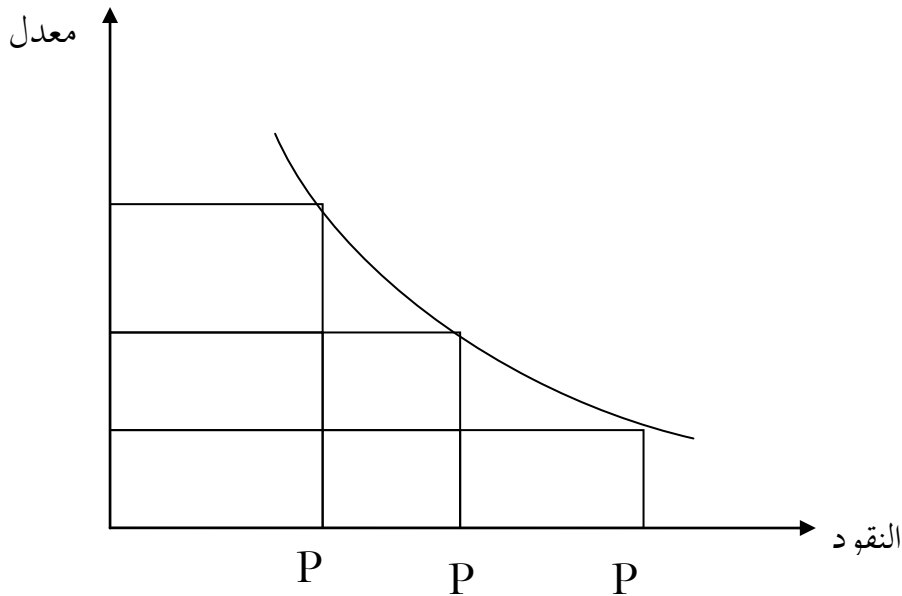
¹ - محمد سعيد السهموري، اقتصاديات النقود والبنوك، الطبعة الأولى، دار الشروق للنشر والتوزيع، الأردن، 2012، ص: 274، 275.

² - عبد القادر خليل، مبادئ الاقتصاد النقدي والمصرفي إضاءات الجهاز المصرفي، ص: 287.

أسعار السندات في نفس الوقت، وذلك بسبب العلاقة العكسية التي تربط بين أسعار الفائدة وأسعار السندات.

يعتبر دافع المضاربة ذو أهمية بالغة بالنسبة لتحليل الكينزي لأنه يسمح باستنتاج العلاقة ما بين المطلب على النقود ومعدل، فمن التحليل السابق لدافع المضاربة، يمكن استنتاج أنه كلما كانت معدلات الفائدة مرتفعة وبالتالي زاد احتمال انخفاضها في المستقبل، كلما يفضل السماسرة التخلي عن السيولة من أجل الأوراق المالية وبالعكس كلما كانت معدلات الفائدة منخفضة، وبالتالي زاد احتمال ارتفاعها في المستقبل، كلما يفضل السماسرة الاحتفاظ بالسيولة النقدية، والشكل التالي يوضح ذلك.⁽¹⁾

الشكل (1-2): منحني المطلب على النقود بدافع المضاربة



المصدر: ضياء مجيد، الاقتصاد النقدي، ص: 124.

بناءً على ما تقدم، يمكن صياغة نظرية كينز في المطلب على النقود على شكل معادلة تسمى "معادلة تفضيل السيولة النقدية" هذه المعادلة تجمع معها الدوافع الثلاثة في المطلب على النقود على النحو التالي:

حيث تشير (I) إلى معدل الفائدة، و (Y) إلى الدخل بينما تشير (L) إلى العلاقة الدالية بين طرفي المعادلة، كذلك تشير الإشارات الجبرية فوق المتغيرات في الطرف الأيمن من المعادلة إلى طبيعة العلاقة بين كل من (I) و (Y) من ناحية، ومن بين المطلب على النقود من ناحية أخرى،

¹ - محمد بوخاري، الاقتصاد الكلي العمق، الجزء الأول، دار هومة للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، 2014، ص: 90، 91.

حيث تشير العلاقة السالبة (-) إلى العلاقة العكسية، والعلاقة الموجبة (+) إلى العلاقة الطردية هذه المعادلة تنص على أن الطلب على النقود عند الكينز هو دالة في كل من سعر الفائدة ومستوى الدخل، يلاحظ أيضا في الطرف الأيسر من المعادلة وجود المستوى العام للأسعار في المقام ومستوى الدخل يلاحظ أيضا بالقوة الشرائية للنقود وليس بالقيمة الاسمية لها، لذلك فإن الطلب على النقود عند كينز هو طلب على القيمة الحقيقية وليس على القيمة النقدية الاسمية وبالتالي فإن (Y) في الحد الأيمن للمعادلة أعلاه إنما تعني مستوى الدخل الحقيقي وليس الدخل الاسمي.⁽¹⁾

المطلب الثالث: السياسة النقدية في التحليل النقدي

مثلما بدأ كينز أفكاره كلاسيكيا لينتهي معارضا وبشدة للقروض والمبادئ الأساسية للتحليل الكينزي قد تعرضت هي الأخيرة إلى انتقادات عدة من لندن أصحاب (مدرسة شيكاغو) أو المسماة (المدرسة النقدية)، والتي يتزعمها الاقتصادي الأمريكي ملتون فريدمان (Milton Fridman).

ويبين أصحاب هذه المدرسة آراءهم بالإشارة إلى مدرسة أخرى يطلق عليها مدرسة المنفعة (The utility school) والتي تفرض أن النقود تعطي منفعة لحائزها مثلما في ذلك مثل السلع وبذلك فإن إدخال الناتج الإجمالي في الطلب على النقود يرجع إلى أن الناتج الإجمالي يمثل قيما للإنفاق (أي حد أعلى الانفاق) فهو بمنزلة مقياس للحجم (Scal variable) يقابل الدخل في دالة الاستهلاك ويستخدم أصحاب هذه المدرسة تعريفا عريضا للنقود.

فبعد تراجع نظرية كمية النقود الكلاسيكية على مسرح الفكر الاقتصادي لمدة عقدين من الزمن تقريبا أعيدت الحياة إلى هذه النظرية وبالتحديد سنة 1956 على يد الاقتصادي المعروف ملتون فويديمان إذا انصب اهتمامه على دور النقود والسياسة النقدية في الاقتصاد وشدد على أهمية معادلة التبادل بوصفها وسيلة تحليلية، على أهمية النظريات الكمية للنقود، وفي نفس الوقت تعد همزة وصل بين السياسة النقدية ومقدار الانفاق الكلي للاقتصاد.⁽²⁾

إن إيمان كينز بمبدأ تدخل الدولة جعله يخوض إدارة وتحديد كمية النقود اللازمة للاقتصاد للسلطات النقدية، وعليه فإن كمية النقود المعروضة تعد بمنزلة متغير خارجي يتحدد من

¹ - محمد سعيد السمهوري، مرجع سبق ذكره، ص: 282، 283.

² - عباس كاظم الدعي، السياسات النقدية والمالية، سوق الأوراق المالية، ص: 34 - 38 - 39.

خارج السلطة النقدية في حين كل الطلب على النقود (دافع التبادل ودافع الاحتياط ودافع المضاربة)، فقيام السلطة النقدية بزيادة كمية النقود المعروضة لشراء الأوراق المالية من السوق النقدية على سبيل المثال سوف يؤدي إلى تحول منحني عرض النقود من MSO- MSL مثلما في المنحنى (1).

وبما أن هناك علاقة عكسية مثلما سعر السند ومعدل الفائدة سينخفض من R0، R1، مثلما في المنحنى (1) وبالتالي يؤثر ذلك في الاستثمار الذي يتمتع بمردودية عالية بالنسبة لمعدل الفائدة قد انخفض فهذا يعني أن المنتجين سوف يزيدون من المشاريع الاستثمارية وعليه يرتفع الاستثمار من I0، I1، مثلما في المنحنى (2)، وزيادة الاستثمار حسب التحليل الكينزي تؤثر في الطلب الكلي الفعال والذي يتحدد وفقا للاستهلاك والاستثمار، وبما أن الاستثمار أحد المكونات الرئيسية للطلب الكلي فزيادة الاستثمار طبقا للسياسة النقدية السابقة الذكر، تؤدي إلى زيادة الدخل وهو ما يظهر في المنحنى (3) إذ ارتفع الدخل التوازني من y0 y1 وهذا بسبب العمل المضاعف وبذلك فإن زيادة كمية النقود المعروضة، فالنقود هنا ليست محايدة كما يرى الكلاسيك بل تلعب دورا كبيرا في التأثير وقبل التعرض إلى آلية انتقال الآثار النقدية إلى الاقتصاد مثلما قدمها فريدمان وشوارتر تعرض باقتصار دالة الطلب على النقود، فطبقا لفريدمان فإن النقود إحدى وسائل الاحتفاظ بالثروة التي يمكن أن تتجسد في صورة أخرى مثل السندات والأسهم العادية والسلع العينية ورأس المال البشري، وبناء على هذا التحليل فإن دالة الطلب على النقود تعتمد على المقدار الإجمالي للثروة وعائداتها والأذواق مالكي الثروة، ويعتمد المقدار الحقيقي للنقود وبشكل محدد، على سعر الفائدة والمعدل المتوقع للتضخم والثروة بوصفها تتضمن ثروة بشرية ونسبة لثروة الغير بشرية إلى الثروة البشرية وأي متغيرات أخرى يمكن أن يكون لها تأثير في الأذواق والتفضيلات ويمكن كتابة صياغة دالة لطلب على النقود وفقا للتحليل الفريدماني بالشكل الآتي

$$M^d = f(p, rb, re \frac{\Delta P}{\Delta c} - \frac{1}{p} - 1yp/p ; w ; u) \quad (1)$$

Md: دالة الطلب على النقود.

P: المستوى العام للأسعار.

¹ - عباس كاظم الدعيمي، مرجع سبق ذكره، ص: 32، 33.

nb: عائد السندات ويتمثل بسعر الفائدة السوقي.

ne: عائد الأسهم ويتمثل في سعر الأرباح السنوية / معدل التضخم المتوقع.

yplp: لا يمثل الثروة وبصفتها برصيد مرتبط بالدخل الدائم عن طريق سعر الفائدة.

w: يمثل رأس المال البشري الذي يمثل العلاقة ما بين رأس المال البشري ورأس المال الغير

بشري.

U: يمثل الأذواق وترتيبات الأفضلية.

وطبقا لفريدمان وشوارتر فإن زيادة عرض النقود من خلال زيادة عمليات السوق المفتوحة للأوراق المالية الحكومية يؤدي إلى ارتفاع أسعار الأوراق المالية وانخفاض العائد، مما يغير معه ترتيب محفظة الأوراق المالية لدى الأفراد حملة والأصول فالأفراد سوف يملكون المزيد من النقود مقابل ملكية قليلة من الأوراق المالية وبما أن الأفراد لا يرغبون بالاحتفاظ بأرصدة نقدية فإنهم سيحاولون إعادة ترتيب محافظ الأوراق المالية من أجل تخفيض حيازتهم النقدية.⁽¹⁾

¹ - عباس كاظم الدعيمي، مرجع سبق ذكره، ص: 39، 40.

المبحث الثالث: أدوات السياسة النقدية وفعاليتها

تعتبر أدوات السياسة النقدية عن المعدلات والكميات التي تقع تحت التحكم المباشر للسلطة النقدية، بما يكمنها من تعديل مستوياتها للوصول إلى تحقيق الأهداف النهائية.

المطلب الأول: الأدوات الغير مباشرة للسياسة النقدية

تعتمد الأدوات الغير مباشرة على استخدام السوق للتعديل النقدي بهدف التأثير على عرض وطلب النقود بطريقة تسمح بإدراك الأهداف الوسيطة المتعلقة أساسا بالمجمعات النقدية، وتشمل سعر الخصم، عمليات السوق المفتوحة، نسبة الاحتياطي القانوني.⁽¹⁾

أولاً- سياسة سعر الخصم:

ويقصد بها سعر الخصم الذي يستخدمه البنك المركزي من أجل رقابة الائتمان وذلك عن طريق رفع هذا السعر عندما تزيد أن نقيض البنوك التجارية الائتمان الذي تمنحه لعملائها وخفض هذا السعر عندما تريد أن تبسط البنوك هذا الائتمان.⁽²⁾

وسعر الخصم هو عبارة عن سعر الفائدة أو الثمن الذي يتقاضاه البنك المركزي، مقابل تقديم القروض وخصم الأوراق التجارية في المدة القصيرة، وبالطبع فالمؤسسات التي تتعامل مع البنك المركزي في هذا الشأن هي البنوك التجارية، فالأخيرة غير قادرة على خلق الائتمان أو إعطاء القروض بطريقة مستقلة دون توفر السيولة اللازمة ولهذا فهي مضطرة للإلتجاء إلى البنك المركزي لإعادة خصم الأوراق التجارية والكمبيالات. بمعنى أن يحل محلها البنك المركزي في الذاتية مقابل أن يقدم السيولة اللازمة في أوراق النقد القانونية لتأدية نشاطها، ومن الطبيعي أن يتقاضى منها ثمن هذا الاقتراض في صورة سعر الفائدة، وهذا السعر لا يتحدد بواسطة البنك المركزي بناء على عرض كمية الأوراق التجارية المقدمة للخصم أو الطلب على السيولة بل يتحدد بطريقة أعم مراعيًا في ذلك التأثير على السوق النقدية وعلى قدرة البنوك التجارية في خلق الائتمان، إلا أن فاعلية سعر الخصم في تحقيق هذه الأغراض إنما يتوقف على ظروف معينة ألا وهي:

¹ - زينب عوض الله، أسامة محمد القولي، أساسيات الاقتصاد النقدي والمصرفي، الطبعة الأولى، منشورات الحلبي الحقوقية، لبنان، 2013، ص: 151.

² - أنس البكري، وليد صافي، النقود والبنوك بين النظرية والتطبيق، دار المستقبل للنشر والتوزيع، عمان، 2010، ص: 182.

✓ يجب أن يكون سعر الخصم أثره الفوري والحاسم على سعر الفائدة وعلى ظروف الائتمان.

✓ أن هيكل الاقتصاد يجب أن يكون من المرونة بالقدر الكافي بحيث أن التغيرات في ظروف الائتمان يجب أن تتبع بسرعة بتغيرات في الأسعار والأجور وفي دخل الإنتاج والتوظيف.

✓ إن التدفق الدولي لرأس المال يجب أن لا يعاق بقيود تحكمه بعوائق مصطنعة إذا لم تتوافر مثل الظروف فإن سياسة سعر الخصم لن تكون فعالة في تحقيق الأغراض المرجوة منها.

✓ لقد بينت التجربة أن نجاح سياسة معدل الخصم ليس شيئاً مؤكداً بحيث أن فعالية هذه السياسة تكون متعلقة بوجود عدة شروط هي:

- تكون البنوك مجبرة على طلب مساعدة البنك المركزي وهذا يتطلب أن تكون سيولتها محدودة.

- أن لا تحصل على مصادر تمويلية أخرى مثل أموال الاستثمار الذاتي أو الأموال الداخلة في البلدان النامية.

- أن لا تكون هناك إمكانية المضاربة لتمكن رجال الأموال من الاقتراض ولو بأسعار مرتفعة.⁽¹⁾

ثانياً- سياسة السوق المفتوحة:

تعتبر سياسة السوق المفتوحة أكثر فاعلية وأكثر وسائل السياسة النقدية، ففي الحقيقة فإن لهذه السياسة أثر مستمر ومن الغاية بحيث يستطيع أن يتلائم مع الظروف اليومية، فعن طريق استخدام هذه الوسائل يستطيع البنك المركزي أن يؤثر تأثيراً مباشراً وفعالاً على كمية وسائل الدفع المتاحة والمداولة في الاقتصاد القومي. بمعنى التأثير على درجة سوق النقود والأسواق الأخرى (سلع، رأس مال، أصول حقيقية) وثمة إمكانية الخلق أي نقود إضافية داخلية.⁽²⁾

ويقصد بها البنك المركزي ببيع السندات المالية الحكومية في السوق النقدية، فإذا سعر المصرف المركزي أن هناك انكماش في الاقتصاد ولا بد من زيادة عرض النقود، فإنه يقوم بشراء

¹ - أنس البكري، وليد صافي، النقود والبنوك بين النظرية والتطبيق، ص: 184، 185.

² - حسام علي داوود، مبادئ الاقتصاد الكلي، الطبعة الأولى، دار المسيرة، الأردن، 2014، ص: 35.

هذه السندات من المصارف التجارية فتزيد الاحتياطات وإذا ما ارتأى أن هناك ضرورة للتقليل عرض النقود فإنه سيدخل بائعا لهذه الأوراق.⁽¹⁾

ومن هنا نرى أن هناك ثلاثة شروط أساسية لضمان فعالية عمليات السوق المفتوحة وهي:

- مدى توفر السندات الحكومية.
- مدى توفر سوق نقدية نشيطة لتداول هذه الأوراق.
- مدى استجابة المصارف التجارية لرغبات المصرف المركزي ولذلك نرى أن هذه السياسة فاعلة في الدول المتقدمة أكثر منها في الدول النامية لتوفر الشروط السابقة وتمتع هذه السياسة بالميزا التالية:
- تتميز بإحداث الأثر المطلوب وعلى المدى القصير.
- أن المبادرة تكون بين المصرف المركزي بصورة كاملة على أن هذه السياسة عليها أهما:
- تكون فاعلة في الدول التي تتمتع بأسواق مالية ونقدية نشيطة وكفاءة فقط.
- أهما لا تكون فاعلة في حال توفر احتياطات خاصة لدى المصارف التجارية قد تؤدي إلى تقلبات واسعة في أسعار السندات الحكومية وبالتالي في أسعار الفائدة وبشكل يعاكس الأثر المرغوب.
- أهما قد تهدد المصارف التي تقوم بشراء هذه الأوراق مما يدفع المصارف إلى عدم الاستجابة إلى بيع وشراء هذه الأوراق.

ثالثا- نسبة الاحتياطي القانوني:

يفرض القانون على البنوك بنسبة معينة من ودائعها لدى البنك المركزي لمواجهة أي طارئ في الطلب على الودائع من جانب العملاء. ويطلق على هذه النسبة (نسبة الاحتياط النقدي الإلزامي)، والبنك المركزي بما يخوله له القانون يستطيع أن يغير حجم الائتمان عرض النقد بتغيير الاحتياطي الإلزامي، فإذا أراد البنك المركزي اتباع سياسة توسيعية في الائتمان فإن يقوم بتخفيض نسبة قيمة النقود المتوفرة لديها، أما

¹ - أكرم عماد، مشهور مدلول، النقود والمعارف (مدخل تحليلي ونظري)، الطبعة الثالثة، وائل للنشر، 2010، ص: 189.

إذا أراد البنك المركزي اتباع سياسة انكماشية، فهو يعمل على رفع نسبة الاحتياطي الإلزامي وبالتالي تقوم البنوك المرخصة بتخفيض حجم ودائعها بأضعاف قيمة النقد المتوفرة لديها.⁽¹⁾ وتأخذ عدة أشكال هي:

- تعديل نسبة الاحتياطي القانوني المتبع الاحتفاظ بها كنسبة من رأس المال.
- تعديل نسبة الاحتياطي النقدي إلى ودائع واجب الاحتفاظ بها لدى البنك المركزي.
- فرض نسبة تصاعدية تتزايد شريحته كلما زاد حجم الودائع زاد مقدار التزام البنك اتجاه الغير.

- التزام البنوك بإيداع احتياطات إضافية في شكل ودائع خاصة لدى البنك، فالسيولة أصبحت تستخدم بشكل كبير في كثير من الدول كأداة للرقابة على قدرة البنوك في التوسع في منح الائتمان.⁽²⁾

وفي تقسيمنا لمدى فعالية أسلوب تغيير نسبة الاحتياط ما يلي:

- قد لا يكون لهذه الأداة في أوقات الانكماش ما لها من فعالية في أوقات التضخم.
- منح الائتمان قد لا يقابله طلب متكافئ على القروض والتسيقات.
- خفض نسبة الاحتياطي القانوني وإتاحة المزيد من الأرصد النقدية للبنوك التجارية التي يضيف جديدا على قدرتها بسبب توافر فائض غير مستغل.

المطلب الثاني: الأدوات الكيفية المباشرة

تستخدم هذه الأدوات قصد التأثير على حجم الائتمان الموجه لقطاع أو لقطاعات ما وتعمل على الحد من حرية ممارسة المؤسسات المالية لبعض الأنشطة كما ونوعا من أهمها:

أولا- تأطير الائتمان: وهو إجراء تنظيمي تقوم لمزجه السلطات النقدية بتحديد سقوط التطور القروض الممنوحة من قبل البنوك التجارية بكيفية إدارية مباشرة وفق نسب محددة خلال العام كأن لا يتجاوز ارتفاع مجموع القروض الموزعة نسبة معينة، وفي حال الإخلال بهذه الإجراءات تتعرض البنوك إلى عقوبات، تتباين من دولة لأخرى، واعتماد هذا الأسلوب ينبع من سعي السلطات النقدية إلى التأثير على توزيع القروض في اتجاه القطاعات معتبرة أكثر حيوية بالنسبة للتنمية أو التي يتطلب موارد مالية كبيرة.

¹ - زكريا الدوري ويسرى السامرائي، البنوك المركزية والسياسات النقدية، مرجع سبق ذكره، ص: 351.

² - محب خلق توفيق، الاقتصاد النقدي والمصرفي، دراسة تحليلية للمؤسسات والنظريات، الطبعة الأولى، دار الفكر الجامعي، مصر، ص: 360.

تنص المادة 71 من قانون النقد والقرض الجزائري على "يمكن للبنك المركزي أن يخصص ثانية أو يقبل تحت نظام الأمانة من البنوك والمؤسسات المالية لمدة أقصاها ستة أشهر سندات منشأة لتشكيل قروض متوسطة الأجل.

يمكن تجديد هذه العمليات على أن لا تتعدى ثلاث سنوات فيجب أن تحمل السندات توقيع شخصين طبيعيين أو معنويين ذوي ملاءة أكيدة ويجوز إبدال أحد التوقيعين بكفالة الدولة. يجب أن تهدف القروض متوسطة الأجل إلى إحدى الغايات التالية:

- تطوير وسائل الإنتاج.

- تمويل الصادرات.

- إيجاز السكن.

يجب أن تتوفر هذه القروض الشروط التي يفرضها المجلس ليقبل لدى البنك المركزي".⁽¹⁾

ومن الملاحظ أن استعمال هذه الأداة يمكن أن يقود إلى تشوهات قطاعية وهذا ما دفع إلى الاستغناء عنها في الكثير من الدول المتقدمة والنامية على السواء، ومن بين الأشكال التي يتخذ أسلوب تأطير الائتمان تحديد الهامش المطلوب وتستخدم التسجيلات الائتمانية بقرض المضاربة في السندات وهذا الهامش عبارة عن نسبة عن قيمة السند، التي لا يمكن أن تمنح لتسهيلات ائتمانية للمقترضين.

كما يستخدم هذا الأسلوب لتقنين القروض الموجهة للاستهلاك، بحيث تلجأ السلطة النقدية إلى التحكم في الائتمان الموجه للاستهلاك حتى ينسق والظروف الاقتصادية من رواج وانكماش.

ثانيا- النسبة الدنيا للسيولة:

ويقضي هذا الأسلوب أن يقوم البنك المركزي بإجبار البنوك التجارية على الاحتفاظ بنسبة دنيا يتم تحديدها عن طريق بعض الأصول المستوية إلى بعض مكونات الخصوم، وهذا لخوف السلطات النقدية من خطر الإفراط من الإقراض من البنوك التجارية بسبب ما لديها من أصول مرتفعة السيولة، وهذا بتجميد بعض هذه الأصول في محافظ البنك التجارية، وبذلك يمكن الحد من القدرة على إقراض القطاع الاقتصادي.

¹ - عبد المجيد قدي، مرجع سبق ذكره، ص: 80، 81.

ثالثاً- الودائع المشروطة من أجل الاستيراد:

ويستخدم هذا الأسلوب لدفع المستوردين إلى إيداع المبلغ اللازم لتسديد ثمن الواردات في صورة ودائع لدى البنك المركزي بعمدة محددة، وبما أن المستوردين في الغالب يكونون غير قادرين على تجميد أموالهم الخاصة، فيدفعهم ذلك إلى الإقراض المصرفي لغياب الأصول اللازمة للإيداع وهذا من شأنه التقليل في حجم القروض الممكن توجيهها لباقي الاقتصاد، ويؤدي بدوره إلى رفع تكلفة الواردات.⁽¹⁾

رابعاً- قيام البنك المركزي ببعض العمليات المصرفية:

وتستعمل البنوك المركزية هذا الأسلوب في البلدان التي تكون فيها أدوات السياسة النقدية محدودة الأثر حيث تقوم البنوك التجارية، بأداءها لبعض الأعمال المصرفية بصورة دائمة أو استثنائية، كتقديمها القروض لبعض القطاعات الأساسية في الاقتصاد كما تتمتع أو تعجز البنوك التجارية عن ذلك.

وهناك أدوات أخرى للسياسة النقدية، لا يمكن الاستغناء عنها، وذلك لترسيخ مبادئها على البنوك التجارية والتي يمكن حصرها في ما يلي:

1- أسلوب العقلانية:

وفيه يقوم البنك المركزي بنشر بيانات صحيحة عن حالة الاقتصاد القومي، أو ما يناسبه من سياسة للائتمان المصرفي ووضعها أمام الجمهور، وذلك بهدف كسب ثقة الرأي العام للبنوك، من أجل إقناعه في مساعدة ودعم السياسة النقدية التي يقرها البنك المركزي في التوجيه والرقابة على الائتمان.⁽²⁾

2- الإقناع الأدبي:

يكون هذا الإقناع الأدبي باتباع سياسة معينة دون سواها، وتتوقف في ذلك البنوك المركزية الطريقة التي تتمتع بهيبة كبيرة من البنوك التجارية وإغرائها بالتضامن معها لتنفيذ سياسة نقدية معينة.

¹ - عبد المجيد قدي، مرجع سبق ذكره، ص: 81، 82.

² - محمد ضيف الله القطايري، السياسات النقدية والتنمية الاقتصادية، مرجع سبق ذكره، ص: 31.

3- التوجيهات الإعلامية:

التوجيه الإعلامي يبينه البنك المركزي من خلال تصوراتها لما عليه الأوضاع المستقبلية للسوق المصرفية موضحاً من خلاله الأرقام الحقيقية والمعطيات الخاصة بالاقتصاد الوطني والتي تدفعه لاتخاذ وتفصيل سياسات محددة دون غيرها، وكذلك إصداره للأبحاث والنشرات وبأفكار كبار المختصين أو المتخصصين في الشؤون المصرفية وإلى غير ذلك من البيانات المقيدة التي يفترض في البنوك التجارية أن تأخذ بها كمؤشرات ترشدها إلى الاتجاهات السلمية للسياسة الائتمانية.

المطلب الثالث: فعالية السياسة النقدية

ترتبط فعالية السياسة النقدية بميل الخطين IS و LM، وبما أنه لم يتم التطرق من قبل للمنحنى (IS) سوف تتم دراسة هذا المنحنى والتوازن العام وذلك لتسهيل دراسة فعالية السياسة النقدية.

أولاً- التوازن في القطاع الحقيقي ومنحنى (IS):

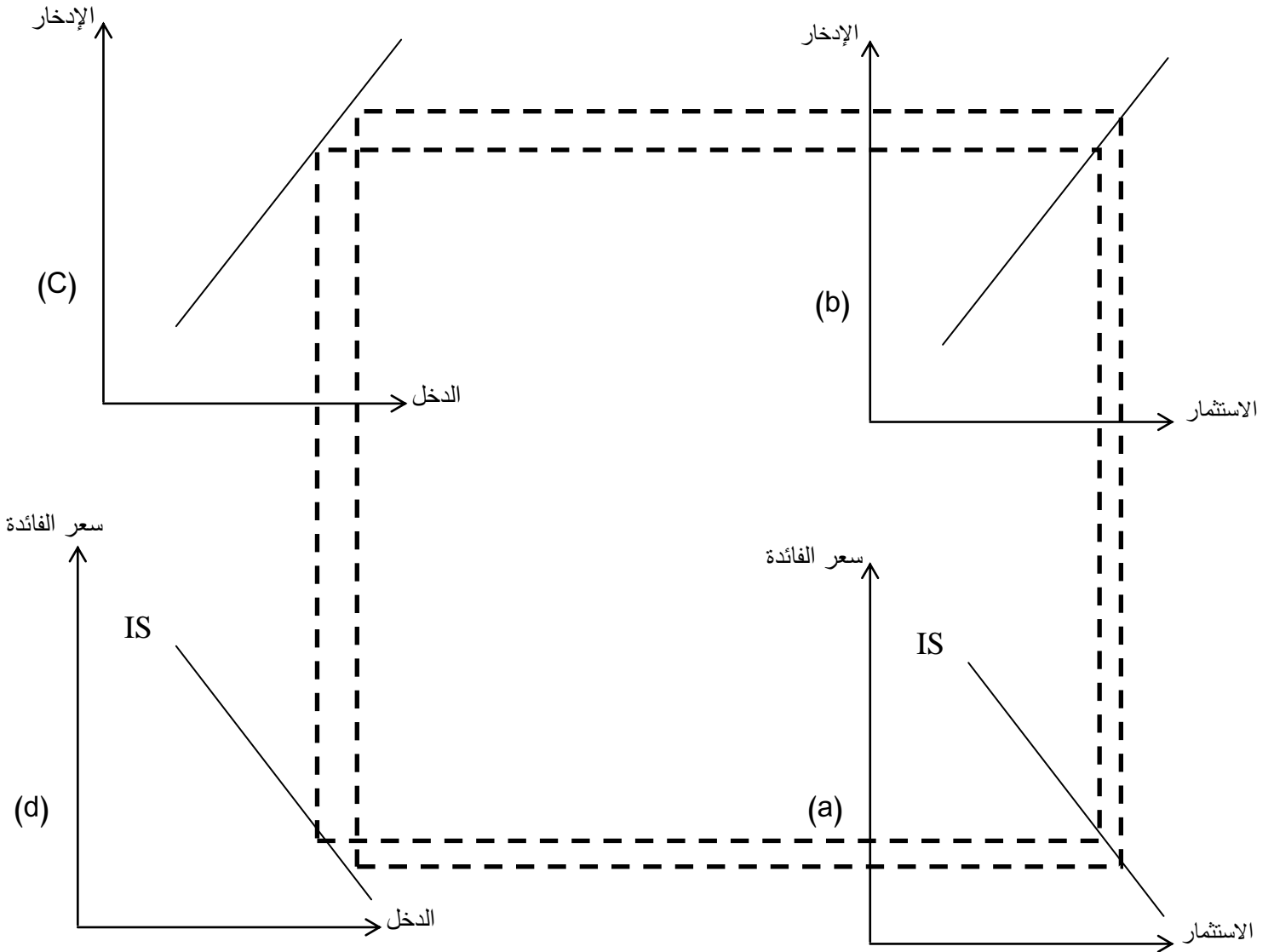
يتحقق التوازن في الاقتصاد الحقيقي عندما يتساوى الإدخار الكلي (S) مع الاستثمار الكلي (I).

ولتبسيط التحليل نفترض أن الإدخار الكلي يعتبر دالة للدخل بينما الاستثمار الكلي دالة لسعر الفائدة.

دالة عرض المدخرات $S = f(y)$ كدالة طلب الاستثمار $I = f(I)$ شروط التوازن $f(y) = f(I)$ (1).

¹ - حللوا موسى بوخاري، سياسة الصرف الأجنبي وعلاقتها بالسياسة النقدية، للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت- لبنان، الطبعة الأولى، 1431 هـ / 2010م، ص: 90.

الشكل رقم (1-3): كيفية إبراز المنحنى IS



المصدر: وسام ملاك، النقود والسياسات النقدية الداخلية، دار المنهل اللبناني، بيروت،

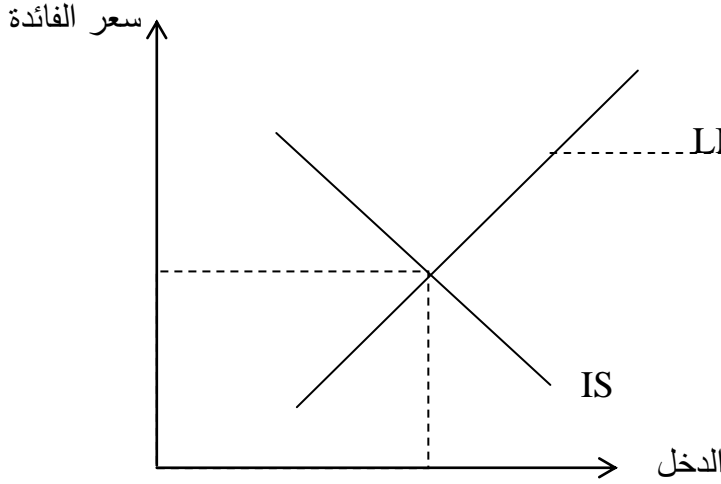
2000، ص: 62.

ثانياً- التوازن العام:

يتحقق التوازن في سوق النقود عندما يتساوى العرض والطلب على النقود ويتحقق التوازن في القطاع العيني عند تساوي الإدخار والاستثمار، وهذا في ظل توليفات مختلفة لكل مستوى الدخل وسعر الفائدة ومن بين هذه التوليفات المختلفة بين نوعي التوازن العيني والنقدي توجد توليفة واحدة من مستوى الدخل وسعر الفائدة يتحقق عندها في نفس الوقت توازن

القطاعين العيني والنقدي فيتحقق عند هذه النقطة الواحدة شرط التوازن في السوقين وهذا ما يعبر عنه الشكل رقم (2).⁽¹⁾

الشكل رقم (1-4): التوازن العام



ثالثاً- قياس فعالية السياسة النقدية:

يوضح الشكل رقم (3) أن زيادة عرض النقود بما يوازي (Dm) سوف يحرك الخط (LM) أفقياً، باتجاه اليمين بما يوازي: $(y_3 - y_1)$ $(y_3 - y_1 = 1/k.m)$ الرسمان (a) و (b) يتبين أنه عند التوازن العام تكون زيادة الدخل $(y_2 - y_1)$ أكثر أهمية في الرسم (a) حيث للخط (IS) الميل الأكبر بالقيمة المطلقة أما فيما يتعلق بالرسمين (C) و (d) يلاحظ أن $(y_2 - y_1)$ هي أكبر في الرسم d حيث للخط (LM) الميل الأقوى أو أكثر مدة.

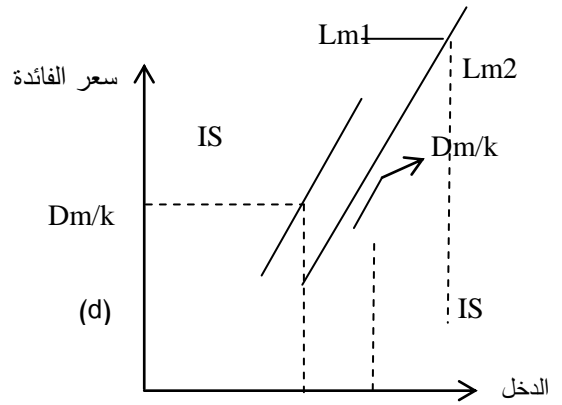
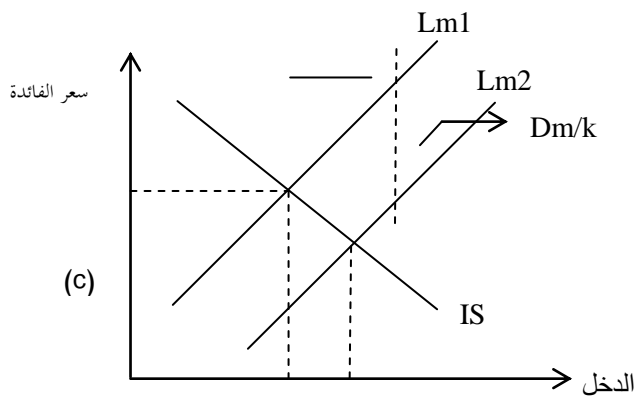
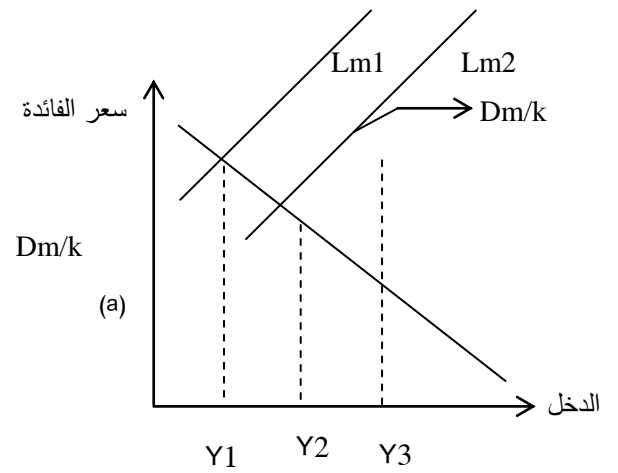
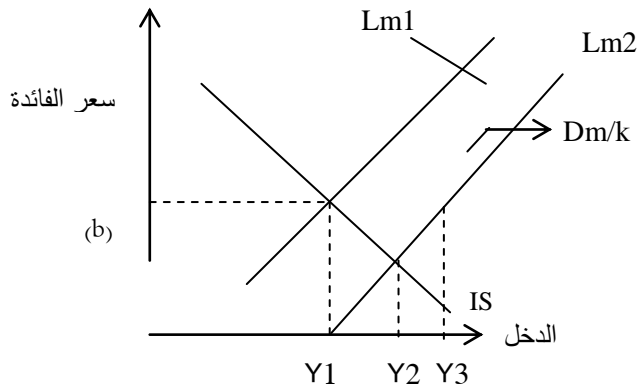
تكون الزيادة في عرض النقد مطلقة الفعالية في الحالتين:

- إذا كان الخط (IS) أفقياً (أي أن ميله معدوم).

- إذا كان الخط (LM) عمودياً (أي ميله لا محدود).

¹ - لخلو موسى بوخاري، مرجع سبق ذكره، ص: 92.

الشكل رقم (1-5): ارتباط فعالية السياسة النقدية بميل الخطين LM و IS



المصدر: وسام ملاك، مرجع سبق ذكره، ص: 64.

خلاصة:

من خلال تطرقنا للجانب النظري للسياسة النقدية في هذا الفصل توصلنا لكونها مجموعة من الإجراءات التي تستخدمها الدولة ممثلة في البنك المركزي للتأثير على عرض النقود باستعمال مجموعة من الأدوات الكمية والكيفية، والتي تسعى من خلالها لتحقيق الأهداف المسطرة وذلك باتباع قنوات إبلاغها، كما استطعنا التوصل إلى مدى نجاعتها وفعاليتها، ولاحظنا من خلال هذا الفصل أن السياسة النقدية جد هام وضرورة لا بد منها في الاقتصاد.

الفصل الثاني

مراحل تطور الأسعار في الجزائر

تمهيد:

تعتبر ظاهرة ارتفاع الأسعار انعكاسا ونتيجة للسياسات الاقتصادية المتبعة، وفي واقع الأمر فإن وجود ارتفاع الأسعار في الاقتصاد الوطني يعني فشل السياسات الاقتصادية في تحقيق أحد أهم أهدافها ألا وهي الاستقرار العام للأسعار من ناحية أخرى فإن هناك ارتباط قوي ومباشر بين السياسات الاقتصادية وأهدافها وكفاءة وفعالية أدائها، وبين الجوانب البنوية والهيكلية للنظام السياسي.

وبين الدخول في مناقشة مطولة للتعريفات المختلفة للسياسات الاقتصادية، فإذا يمكن القول بأن السياسة الاقتصادية تتجه بصفة عامة في مجموعة من الإجراءات النوعية والكمية التي تستهدف تحقيق جملة من الأهداف التي يصنعها النظام السياسي.

لذا قسمنا هذا الفصل إلى ثلاثة مباحث:

المبحث الأول: تفسير ظاهرة ارتفاع الأسعار في الفكر الاقتصادي

المبحث الثاني: آثار ارتفاع الأسعار على الاقتصاد الوطني وطرق كافته.

المبحث الثالث: تطور نظام الأسعار في الجزائر وأهم مؤشرات.

المبحث الأول: تفسير ظاهرة ارتفاع الأسعار في الفكر الاقتصادي

يختلف تفسير ظاهرة ارتفاع الأسعار باختلاف الظروف الاقتصادية خلال فترة زمنية معينة، فالتفسيرات السائدة في ظل ظروف وفترة معينة قد لا تكون متطابقة مع تفسيرات نفس الظاهرة في فترة زمنية أخرى تختلف في ظروفها عن الفترة السابقة، هذا ما يستلزم منا التعرض لمختلف المدارس والنظريات التي تناولت تفسير هذه الظاهرة .

المطلب الأول: تفسير ارتفاع الأسعار في النظرية الكمية للنقود

تعد النظرية الكمية للنقود من أهم النظريات التي سادت في الفكر الاقتصادي الكلاسيكي، وقد تزامن ظهور هذه النظرية مع التحولات الاقتصادية التي عرفتها الدول الأوربية والتي تمثلت في التحول من النظام الإقطاعي القائم على الاكتفاء الذاتي ونظام المقايضة إلى النظام الرأسمالي القائم على أساس الإنتاج الموجه نحو السوق والمعتمد على استخدام النقود⁽¹⁾ .

أولا- فرضيات النظرية الكمية للنقود :

تقوم هذه النظرية على افتراض أن المستوى العام للأسعار هو متغير تابع في حين أن كمية النقود تمثل المتغير المستقل، وتفترض ثبات كل من حجم المعاملات (المبادلات) وسرعة دوران النقود.

1- ارتباط تغير المستوى العام للأسعار بتغير كمية النقود: تقوم النظرية الكمية للنقود

على إفتراض أساسي مفاده أن أي تغير في كمية النقود المتداولة سيحدث تغير بنفس النسبة والاتجاه في المستوى العام للأسعار، فإذا زادت الكمية النقدية المتداولة يترتب عليه ارتفاع في مستوى الأسعار السائدة وبنفس النسبة، كذلك في حالة إنخفاض الكمية النقدية ينخفض مستوى الأسعار بنفس النسبة، أي أن هناك علاقة طردية بين كمية النقود ومستوى الأسعار .

يستند أصحاب هذا الرأي إلى أن الزيادة في كمية النقود إنما تعني في واقع الأمر زيادة في وسائل الدفع، حيث أن النقود لا تطلب لذاتها وإنما لإنفاقها على شراء السلع والخدمات التي تستخدم في إشباع الحاجات، فإذا كانت كمية السلع والخدمات التي تستعمل هذه النقود في تبادلها ثابتة سوف يترتب على زيادة وسائل الدفع هذه ارتفاع في الأسعار نظرا لوجود كمية أكبر من النقود لشراء نفس الكمية الثابتة من السلع والخدمات، ومنه ترى النظرية الكمية للنقود

¹ - زكي رمزي، مشكلة التضخم في مصر (أسبابها ونتائجها مع برنامج مقترح لمكافحة الغلاء)، الهيئة العامة المصرية للكتاب، مصر 1980، ص: 37.

أن المستوى العام للأسعار السائد في فترة زمنية معينة هو نتيجة وليس سببا لمقدار وكمية النقود، أي أن كمية النقود هي دالة حيث كمية النقود تمثل المتغير المستقل والمستوى العام للأسعار هو المتغير التابع⁽¹⁾

2- ثبات حجم المعاملات: تقوم النظرية الكمية للنقود في تحليلها على فرضية أن حجم المعاملات ومستوى النشاط الاقتصادي يتم تحديدهما بعوامل موضوعية مثل: تخصيص الموارد، حجم القوى العاملة ومستواها الفني والتكنولوجي، مدى توفر رؤوس الأموال، وأن النقود ليس لها أي تأثير في تحقيق التوازن الاقتصادي في الأجل الطويل باعتبارها وسيط للمبادلة وهو ما يعبر عنه بمبدأ "حيادية النقود"، وبذلك فهي مجرد حجاب يخفي الحقيقة دون أن تؤثر على عمل القوى الاقتصادية الحقيقية، وبالتالي فإن حجم المعاملات يعد وفقا للنظرية الكمية للنقود بمثابة متغير خارجي.

3- ثبات سرعة دوران النقود: تقوم هذه النظرية على أساس أن سرعة دوران النقود ثابتة على الأقل في المدى القصير لأنها تحدد بعوامل بطيئة التغير ومستقلة عن كمية النقود مثل درجة نمو الجهاز المصرفي والمالي، عائدات السداد وتسوية المدفوعات ودرجة كثافة السكان وتوزيعهم، درجة التكامل بين المؤسسات الإنتاجية، وهي عوامل مستقلة وثابتة أو على الأقل تتسم بقدر كبير من الاستقرار النسبي في الأجل القصير.

ثانيا- معادلة التبادل لفيشر Fisher :

يتخذ الكميون من معادلة التبادل أداة لشرح نظريتهم وذلك بمحاولة إيجاد العلاقات المختلفة بين متغيراتها وبصفة خاصة بين كمية النقود والمستوى العام للأسعار، ولقد تم إدراج هذه المعادلة سنة 1911 من قبل الاقتصادي آرثر فيشر⁽²⁾ (Fisher (Irving الذي أكد في نظريته للطلب على النقود لغرض المبادلات على وظيفة النقود كوسيلة للمبادلة، وتقوم هذه النظرية على مطابقة حسابية أساسها أن أي مبادلة تجري بين البائع والمشتري تتطلب إستبدال النقود بالسلع أو الخدمات أو الأوراق المالية، ويترتب على ذلك حقيقة مفادها أن قيمة النقود يجب أن تساوي إحدى تلك القيم التي تم تبادلها بالنقود، ففي أي لحظة من الزمن يجب أن

¹ - بوشاشي بوعلام، الأمين في الاقتصاد، الجزائر، دار المحمدية العامة، ص: 237 .

² - Irving Fisher 1868-1948 اقتصادي امريكي، صاحب كتاب نظرية الفائدة سنة 1930- يعتبر من الاقتصاديين الأوائل الذين ميزو بين النقود الورقية والنقود المصرفية وبين سرعة دوران كل منها.

تساوى قيمة السلع والخدمات والأوراق المالية مع عدد المعاملات T في تلك اللحظة مضروباً في المستوى العام للأسعار P وعلى ذلك فإن قيمة PT ستكون مساوية إلى قيمة التدفق النقدي الذي يتمثل في كمية النقود المتداولة M مضروباً في سرعة تداول النقود V ⁽¹⁾، وتتمثل هذه العلاقة في المعادلة الجبرية التالية: $M \times V = P \times T$(1-1)، وطالما يفترض الكلاسيكيون أن الدخل يكون دائماً عند مستوى الاستخدام الكامل، لذلك فإن T تعتبر ثابتة في الأجل القصير أما V ثابتة ومستقلة عن باقي المتغيرات الأخرى لأنها تعتمد على عوامل فنية والإدارية بطيئة التغير لذلك يفترض ثباتها في الأجل القصير⁽²⁾.

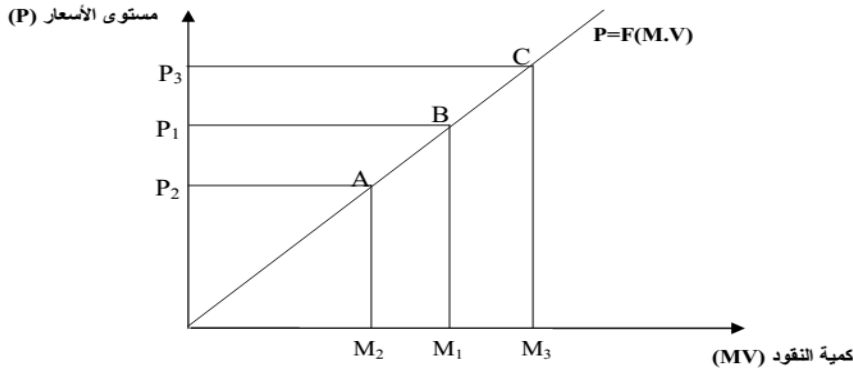
وعلى ذلك يمكن تحويل المعادلة السابقة إلى نظرية لتحديد مستوى السعر كما يلي:

$$P = M \times \frac{V}{T} \dots\dots\dots (2-1)$$

يتضح من هذه المعادلة 2-1 بأن مستوى السعر يعتمد على كمية النقود

وأن التغير في السعر يكون بنفس التغير في كمية النقود، مع ثبات كل من V و T .

الشكل رقم (1-2): علاقة مستوى الأسعار بكمية النقود



المصدر: ضياء مجيد الموسوي، مرجع سابق، ص 81 .

يشير الشكل رقم 1-8 إلى ارتفاع مستوى السعر من P_1 إلى P_3 عند زيادة كمية النقود من M_1 إلى M_3 ، وانخفاضه من P_1 إلى P_2 عند انخفاض كمية النقود من M_1 إلى M_2 ، أي أن زيادة

كمية النقود بنسبة $\frac{M_3 - M_1}{M_1}$ تساوي مستوى ارتفاع السعر بنسبة $\frac{P_3 - P_1}{P_1}$.

¹ - يمكن تعريف سرعة دوران النقود بالما عدد المرات التي تدورها وحدة النقد في المتوسط خلال فترة زمنية معينة.

² - ضياء مجيد الموسوي، النظرية الاقتصادية: التحليل الاقتصادي الكلي، ط3، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2005، ص: 59 .

ثالثا- معادلة كميردج للأرصدة النقدية :

يرتكز تحليل مدرسة كميردج على العوامل التي تحدد طلب الأفراد على النقود للاحتفاظ بها على شكل أرصدة نقدية سائلة، ويذكر اقتصاديو هذه المدرسة بعض هذه العوامل مثل سعر الفائدة، مقدار ثروة الفرد، وسائل تسهيلات الشراء، التوقعات في المستقبل حول أسعار الفائدة وأسعار السلع، حيث أنه من شأن هذه العوامل التأثير على قرارات الأفراد في الاحتفاظ بالنقود على شكل سائل، إلا أنهم يعتقدون أن التغيرات في هذه العوامل تكون ثابتة في الأجل القصير أو أنها تكون بنفس نسبة التغير في دخول الأفراد⁽¹⁾، ويمكن التعبير عن معادلة الأرصدة النقدية على النحو التالي: $M = K (Y.P)$

حيث أن: M : كمية النقود بكافة أنواعها والتي تم الإشارة إليها في معادلة فيشر ؛

P : مستوى الأسعار ويمثل متوسط أسعار المنتجات النهائية فقط (أما في

معادلة فيشر فيعبر عن متوسط عام لأسعار كافة المعاملات التي تشمل عليها T) ؛

K : نسبة الدخل النقدي التي يرغب الأفراد في الاحتفاظ بها في شكل

أرصدة نقدية سائلة وهي بمثابة حجر الزاوية لمعادلة الأرصدة لنقدية لمارشال ؛

Y : الدخل الوطني الحقيقي ويتكون من كميات المنتج النهائي من السلع

الاستهلاكية والاستثمارية .

ومعنى هذا أن في معادلة كميردج يركز الاهتمام على كميات المعاملات في

الانتاج النهائي أو الانتاج الوطني مقدرا في شكل معاملات عينية، بدلا من أخذ بعين الاعتبار كافة المعاملات الوسيطة والنهائية.

وبما أن القيمة النقدية للدخل الوطني تكون على النحو التالي:

القيمة النقدية للانتاج الوطني $(y.P) =$ الدخل الوطني النقدي (Y) ، فتصبح

معادلة كميردج في صورة أبسط: $M = K.Y$.

ووفقا لهذه المعادلة يتحدد الطلب على النقود أي على الأرصدة النقدية

تبعاً للدخل نظراً إلى أنه هنالك نسبة معينة K من الدخل يرغب الأفراد في الاحتفاظ بها في صورة أرصدة نقدية سائلة، وبالتالي عندما يرغب الأفراد بإنقاص ما يحتفظون به من أرصدة نقدية فهذا سيؤدي إلى زيادة الانفاق، وبالتالي زيادة الطلب على السلع ومن ثم ارتفاع الأسعار.

¹ - ضياء مجيد الموسوي، النظرية الاقتصادية: التحليل الاقتصادي الكلي، مرجع سابق ص: 63 .

المطلب الثاني : تفسير ارتفاع الأسعار في النظرية الكينزية

كان لـ"كينز" الفضل في إنقاذ النظام الرأسمالي من الإهيار بسبب أزمة الكساد التي حلت به، ومنه تخلص الفكر التقليدي من الأخطاء التي وقع فيها بسبب الآراء التي طرحها وطريقة التحليل التي إستخدمها والوسائل التي إستحدثها، فكانت نظريته (النظرية العامة للتشغيل والفائدة والنقود سنة 1936). بمثابة ثروة في علم الاقتصاد وثورة على الفكر الاقتصادي التقليدي الرأسمالي والفكر الاشتراكي.

أولا- فرضيات النظرية النقدية لكينز:

لقد قام التحليل الكينزي على فرضيات تختلف تماما على فرضيات التقليديين ويمكن إيجاز ذلك في النقاط التالية :

- وجه كينز إهتمامه إلى دراسة الطلب على النقود (نظرية تفضيل السيولة) والبحث في العلاقة بين مستوى الإنفاق الوطني والدخل الوطني، فأوضح أن الأفراد قد يفضلون الاحتفاظ بالنقود لذاتها (تفضيل السيولة) وسبب ذلك يرجع إلى دوافع مختلفة أهمها المعاملات، الاحتياط، المضاربة .

- قام بتحليل الطلب على النقود كمخزن للقيمة (دافع المضاربة) وتحليله هذا ما يميزه حقا على تحليل التقليديين ذلك أن أخذه لتفضيل السيولة في الاعتبار قد فتح أمامه آفاقا جديدة لتحليل أثر التغيرات النقدية على النشاط الاقتصادي، وبذلك فقد غيرت النظرة إلى النقود أين أصبحت تشغل حيزا معتبرا في النظرية الاقتصادية الكلية ومن ثم أخذ الاهتمام بالتحول عن العوامل الكمية التي تؤثر في تحديد مستوى الأسعار إلى العوامل التي تؤثر في تحديد مستوى الناتج والتشغيل والدخل... الخ.

- جاء بنظرية عامة للتوظيف إذ تعالج كل مستويات التشغيل، وعلى ذلك فالنظرية العامة جاءت لتفسير التضخم كما تفسر البطالة حيث أن كل منهما ينجم أساسا عن تقلبات حجم الطلب الكلي الفعال وحينما يكون الطلب ضعيفا يحدث بطالة وحينما يزيد يحدث تضخما .

- رفض في تحليله للأوضاع الاقتصادية قانون "ساي" وبين عدم وجود قوانين طبيعية تعمل على إعادة التوازن الكلي كلما حدث الاختلال، كما أقر بحدوث التوازن الكلي عند أي مستوى من مستويات التشغيل وبذلك طالب بضرورة تدخل الدولة لعلاج أسباب الأزمات التي

قد تعترض الاقتصاد الوطني، فعمل على تحديد معالم السياسة الاقتصادية الجديدة التي ينبغي أن تتبع حتى يصل الاقتصاد إلى التوظيف الكامل ويتحقق التوازن للدخل الوطني، ولعلاج ذلك يرى من الضروري تدخل الدولة عن طريق السياسة المالية والرفع من مستوى الإنفاق العمومي وللسياسة النقدية بزيادة المعروض النقدي أو ما يسمى بسياسة النقود الرخيصة والتمويل بالتضخم .

ثانيا- مراحل تغير الأسعار في التحليل الكينزي:

بعدها رفض كينز الأفكار الأساسية للتحليل الكلاسيكي في مجال النقود وسعر الفائدة بالإضافة إلى الإدخار والاستثمار وقانون ساي، إستخدم أدوات التحليل الجزئي في الطلب والعرض على المستوى الكلي فعنده يتحدد المستوى التوازني للتوظيف والدخل الحقيقي بواسطة الطلب الكلي الفعال⁽¹⁾، من خلال هذا يميز كينز مرحلتين رئيسيتين بالنسبة لتغير الأسعار⁽²⁾:

1- مرحلة الاستخدام الجزئي لعوامل الإنتاج:

حين يعاني الاقتصاد الرأسمالي الصناعي من تعطل في قسم من موارده الإنتاجية القابلة للتشغيل، وفي هذه الحالة عندما يزيد الإنفاق الوطني كارتفاع النفقات الحكومية فإن الدخل تزيد مما يؤدي إلى زيادة الإنفاق على الاستهلاك، وهكذا بفعل المضاعف وتحت ظروف الكساد وفي مواجهة مرونة كبيرة لعرض عوامل الإنتاج القابلة للتشغيل تعكس الزيادة المتتالية في الدخل والإنفاق نفسها في زيادة الإنتاج محدثة ارتفاعا ضئيلا في الأسعار، أي أن فائض الطلب تمتصه أساسا الزيادة في التوظيف والإنتاج، ولكن مع استمرار زيادة الإنفاق وعندما يقترب الاقتصاد من وضع التوظيف الكامل فإن فائض الطلب لا يعبر عن نفسه في زيادة الإنتاج فقط بل تبدأ الاتجاهات التضخمية في الظهور، وهنالك من يطلق على هذا النوع من التضخم الذي يبدأ ظهوره قبل وصول الاقتصاد الوطني مرحلة التشغيل الكامل بالتضخم الجزئي.

ويمكن تفسير ما جاء به كينز حول محددات مستوى الأسعار حالة الاستخدام غير الكامل لعوامل الإنتاج عن طريق شرح منحني الطلب الكلي⁽³⁾:

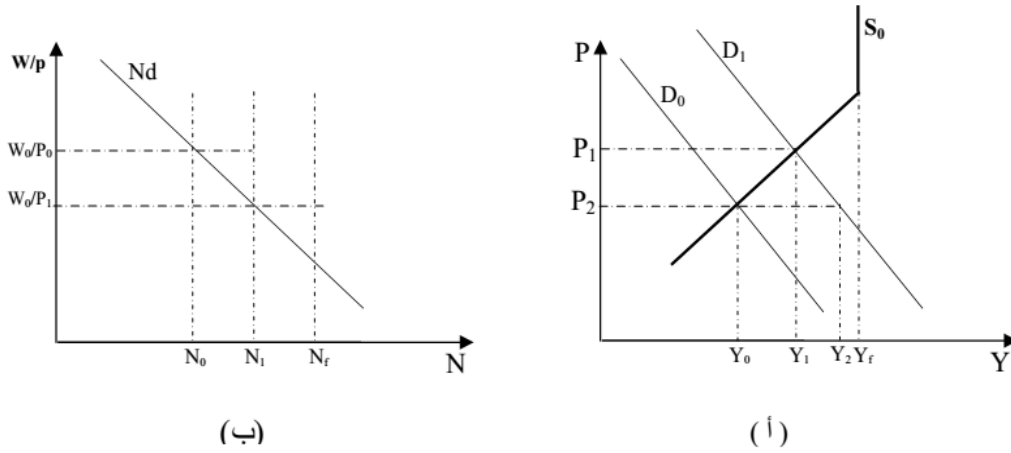
1 - الطلب الكلي الفعال يقصد به المستوى التوازني للإنفاق الوطني .

2 - محمد عزت غزلان، اقتصاديات النقود والمصارف، الاسكندرية، دار النهضة العربية، الطبعة الأولى، 2002، ص: 294 .

3 - يوجين أ. ديوليو، ملخصات شوم: مسائل ونظريات في النظرية الاقتصادية الكلية، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1993، ص: 223 .

الشكل رقم (2-2): أثر زيادة الطلب الكلي على الأسعار في ظل عدم الاستخدام

الكامل لعوامل الإنتاج



المصدر: ضياء مجيد الموسوي، مرجع سابق، ص 96 .

بافتراض أنه عند مستوى الطلب الكلي (D_0) ومستوى العرض الكلي (S_0) توجد وحدات عمل عاطلة قدرها $N_F - N_0$ عند مستوى الإنتاج الحقيقي Y_0 ، فإذا ارتفع الطلب الكلي من خلال سياسة توسعية إلى D_1 فتوجد زيادة قدرها $Y_2 - Y_0$ عند مستوى الأسعار P_0 ، هذه الزيادة في الطلب من شأنها أن ترفع الأسعار إلى P_1 ، وإن تخفيض الأجر الحقيقي إلى W_0/P_1 (الشكل ب)، عندئذ يتم توظيف مدخلات عمل قدرها N_1 بدلا من N_0 وتزيد كمية الإنتاج المعروض إلى Y_1 ومع ذلك فإن زيادة الإنتاج والتوظيف أقل من أن تتناسب مع الزيادة في الطلب الكلي، حيث أن مدخلات العمل الإضافية يتم توظيفها فقط إذا خفضت الزيادة في مستوى أسعار الأجور الحقيقية .

2- مرحلة التشغيل الكامل لعوامل الإنتاج:

أين تكون الطاقات الانتاجية قد وصلت إلى أقصى حد في تشغيلها، وهنا إذا افترضنا حدوث زيادة في الطلب الكلي فإن هذه الزيادة لا تنجح في إحداث أي زيادة في الإنتاج أو العرض الكلي للسلع والخدمات حيث تكون مرونة العرض الكلي بلغت الصفر، فالزيادة في الطلب الكلي عند المستوى الثابت للنواتج الوطني تخلق فائض طلب يعكس نفسه إنعكاسا كاملا في رفع الأسعار، ويستمر الارتفاع في الأسعار طالما استمر وجود قوى تضخمية متمثلة في فائض

طلب يدفع بها إلى الأعلى، ويسمي كينز هذا النوع من التضخم بالتضخم البحت، وهو نفسه التضخم الناشئ عن جذب الطلب أي تضخم الطلب⁽¹⁾.

إذن بمقتضى التحليل الكينزي فإن التضخم يمكن أن يحصل عندما يكون حجم الانفاق الكلي

$$C+I+G > Q$$

أكثر من قيمة الناتج Q عند مستوى الاستخدام التام أي $Q < C+I+G$

G: النفاق الحكومي، I: حجم الاستثمار الكلي C: حجم الاستهلاك الكلي، Q

حجم الناتج الوطني .

ويرفض كينز العلاقة الوثيقة بين التغير في كمية النقود والتغير في المستوى العام للأسعار، وقد أكد على أهمية سرعة التداول الداخلية إذ يمكن أن تؤدي زيادتها إلى إرتفاع المستوى العام للأسعار حتى وإن لم يرتفع عرض النقود، وقد ترتفع الأسعار بشكل حاد بسبب الزيادة الكبيرة والسريعة في سرعة دوران الدخل الذي ينجم عن انخفاض كبير في التفضيل النقدي للأفراد .

المطلب الثالث: تفسير ارتفاع الأسعار في نظرية كمية النقود الحديثة

حاول علماء الاقتصاد الجمع بين نتائج تحليل النظرية التقليدية والحديثة الكينزية للنقود للحصول على نتائج أقرب ما تكون إلى الواقع العملي، وهذا ما أعاد الحياة للنظرية النقدية التقليدية في مدرسة شيكاغو، والتي قاد فكرها الاقتصادي ميلتون فريدمان (Milton Friedman)⁽²⁾ ففي سنة 1956 كتب مقالته الشهيرة "دراسات في النظرية الكمية للنقود" والتي كانت البداية لتطوير نظرية نقدية تركز على النظرية الكمية، وقد أطلق على فكرته بالنظرية الحديثة لكمية النقود التي سنتناولها من خلال العناصر التالية:

¹ - محمد عزت غزلان، مرجع سابق، ص: 296 .

² - ميلتون فريدمان (1912-2006) هو اقتصادي أمريكي عرف بأعماله في الاقتصاد الكلي والجزئي والتاريخ الاقتصادي بالإضافة إلى الإحصاء، عرف عنه تأييده لاقتصاد السوق، فاز بجائزة نوبل في الاقتصاد سنة 1976 لانجازاته في تحليل الاستهلاك والتاريخ النقدي ونظريته في شرح سياسات التوازن.

أولاً- فرضيات النظرية الكمية الحديثة⁽¹⁾:

إن جوهر النظرية الكمية الحديثة كما صاغها فريدمان يتمثل في كونها نظرية للطلب على النقود، فهي تبحث في العلاقة بين التغير في نصيب الوحدة المنتجة من النقود وبين التغير في مستوى الأسعار وذلك من خلال ما يطرأ على الطلب على النقود من تغيرات⁽²⁾.

وينطلق فريدمان من معادلة التبادل لفيشر $MV = PY$ فيشير إلى أن للمعادلة تفسيرين :

الأول كينزي وهو أن التغير في الكتلة النقدية يؤدي إلى تغير في سرعة دوران النقود⁽³⁾، وعلى أكثر تقدير تغير بسيط في الأسعار، أما الثاني فهو كمي وهو أن التغير في الكتلة النقدية يقابله عادة تغير مباشر في مستوى الأسعار مع ثبات سرعة دوران النقود، وقد انطلق فريدمان في تحليله من مجموعة من الفروض كما يلي :

- يعتبر التقلبات التي تحدث في اقتصاد ما بمثابة نتيجة لحدوث تغيرات في السياسة النقدية، وليس نتيجة لحدوث تقلبات من جانب الطلب الخاص⁽⁴⁾؛
- عرض النقد ليس له أي تأثير في الأجل الطويل على مستوى التوازن الخاص بالدخل الكلي الحقيقي؛
- إستبعاد العلاقة التناسبية بين التغيرات النقدية ومستوى الأسعار؛
- سرعة دوران النقود وإن كانت غير ثابتة تماماً إلا أنها تتمتع بدرجة من الثبات النسبي ويمكن التنبؤ بها، فهي تتأثر بمجموعة من العوامل تختلف تماماً عن العوامل المؤثرة في عرض النقود مما يعني أن تحرك سرعة دوران النقود يكون مستقلاً تماماً عن التغير في عرض النقود؛

¹ - أنظر في ذلك:

- M. Friedman, the Quantity theory of Money , A Restatement. In M. Friedman, edition, studies in the quantity theory of money, the University of Chicago press, USA, 1956, PP 3-21.

- Laurence Harris, Money teary, M. Graw-Hill book co, Singapore, 1985, PP 119-133.

² - محمد عزت غزلان، مرجع سابق، ص: 301 .

³ - أثر الزيادة في كمية النقود يمتص بالطامل في انخفاض مصاحب لسرعة دوران النقود دون ان يمارس أي اثر على الدخل الحقيقي والأسعار، ومثل هذه النتيجة تضمنها اراء تلاميذ كينز المتطرفين تحت نا عرف باسم مصيدة السيولة في أوقات الكساد .

⁴ - جيمس جوارتني، ريجارد استروب، مرجع سابق ص ص: 427-428

- استخدام سياسة بسيطة مثل تحديد معدل نمو ثابت لعرض النقود يعادل معدل نمو الاقتصاد في الأجل الطويل، وهذا يقلل من التقلبات الاقتصادية ويؤدي إلى استقرار أكبر في الأسعار.

1- محددات الطلب على النقود في النظرية الكمية الحديثة:

يحلل فريدمان محددات الطلب على النقود في شكل دالة سلوكية ترتبط أساساً بقواعد السلوك الرشيد المأخوذ من نظرية سلوك المستهلك والتي تعتمد على المفاضلة بين عدة خيارات عند الاحتفاظ بالنقود في شكل سائل وعلاقة ذلك بأشكال الثروة الأخرى وما تدره هذه الأشكال من عائد، ووفقاً لهذا يخضع الطلب على النقود للمتغيرات التالية :

2- الثروة والدخل الحقيقي :

يوضح فريدمان أن الطلب على النقود في بحث نشر له سنة 1956 فيقول : " تعتبر النقود أحد أشكال الثروة التي يمكن أن يحتفظ بها الأثرياء أو الموسرين، وأن النقود لدى الوحدات الإنتاجية عبارة عن موجود رأسمالي تؤدي خدماتها الإنتاجية عند مزجها مع موجودات رأسمالية أخرى من أجل الحصول على مخرجات يعرضها المشروع للبيع، لذا فإن الطلب على النقود يدخل في إطار نظرية رأس المال⁽¹⁾"، ويقر فريدمان أن جزءاً من الثروة يستثمر في صورة ودائع تتمثل في معدل الفائدة المتحقق عليها وبالتالي فإنه يمكن النظر إلى معدل الفائدة على أنه معدل العائد على السندات والأسهم، أما بالنسبة للجزء من الثروة الذي لا يتلقى فائدة (وهو الجزء السائل من الثروة) فإن أهم مكون من مكونات العائد عليه هو معدل التضخم المتوقع، وهو العامل الأهم بالنسبة لقرارات الاحتفاظ بالأصول حيث أنه بزيادة مستوى السعر تنخفض القيمة الحقيقية للنقود، واستعاض فريدمان بمتغير الدخل الدائم كبديل عن الثروة وإِدخاله كمتغير في دالة الطلب على النقود، حيث يرتبط الطلب على النقود كأرصدة نقدية حقيقية بعلاقة طردية مع الدخل الدائم.

3- تكلفة الاحتفاظ بالنقود :

يعتقد فريدمان أن تكلفة الاحتفاظ بالنقود تتحدد بسعر الفائدة على الأصول الأخرى من غير النقود باعتبارها شكل من أشكال الثروة التي يتخلى عنها الفرد نتيجة الاحتفاظ بالنقود، ويرى فريدمان أن

¹ - M. Friedman, the Quantity theory of Money, Op.Cit., P 5.

تكلفة الاحتفاظ بالنقود تتحدد بمستوى الأسعار أو معدل التضخم المتوقع، فارتفاع معدلات العائد على الأصول كأسعار الفائدة يسبب انكماش في الطلب على النقود، أما توقع تضخم أكبر فسوف يميل إلى تقليل الطلب على النقود وسيكون هذا الأثر أكثر أهمية كلما كان التضخم سريعاً وطويلاً.⁽¹⁾ ويمكن تقسيم معدل العائد على الأصول الأخرى إلى جزئين⁽²⁾، فالجزء الأول يتمثل في العائد أو التكلفة التي تدفع حالياً مثل الفائدة على السند أو الربح الموزع على السهم وتكاليف تخزين الأصول الطبيعية، أما الجزء الثاني فهو عبارة عن التغيرات في الأسعار الاسمية للسلع وهذا الجزء له أهمية خاصة في ظل ظروف التضخم.

فبالنسبة للنقود يتم قياس معدل العائد كما يلي :

معدل العائد بالنسبة للنقود = معدل الفائدة على النقود + معدل التغير في القوة الشرائية للنقود

4- دالة الطلب على النقود عند فريدمان:

بدلاً من الدوافع الثلاثة التي استخدمها كينز، إعتبر فريدمان الطلب على النقود كأى طلب على الأصول الأخرى يتأثر بالموارد المتاحة للأفراد وكذلك العوائد المتوقعة على الأصول الأخرى مقارنة بالعائد على النقود.

وعلى هذا الأساس وانطلاقاً من أشكال الثروة وعائد كل صنف كما شرحنا سابقاً حدد فريدمان دالة الطلب على النقود في صيغتها الرياضية التالية³ :

$$Md = f [P, rb, re, (1/p \cdot dp/dt), H, W, U] \dots\dots 1$$

حيث أن U, W, H, P هي كل من مؤشرات الأسعار، النسبة بين الثروة البشرية وغير البشرية، الثروة الكلية، عنصر الأذواق والتفضيلات على الترتيب،

¹ - عبد المنعم السيد علي، مرجع سابق، ص: 360 .

² - إن الأصول التي تحقق عوائد هي كما يلي:

- السند: يحقق عائداً ثابتاً لحائزته في شكل نسبة من القيمة الاسمية للسند، ويتوقف مقداره على المستوى العام للأسعار وعلى معدل التغير في سعر الفائدة.

- السهم: هو من الأصول المالية للثروة، تتحدد عوائده على أساس الأرباح أو معدل تغيرها وعلى المستوى العام للأسعار بسبب تغير قيمتها خلال الزمن.

- رأس المال المادي أو الأموال الطبيعية: مثل (الآلات، العقارات) ويتوقف عائده على المستوى العام للأسعار والاهتلاكات التي تتعرض لها هذه الأصول

- رأس المال البشري: وهذا النوع من الأصول صعب تحديد عائده عليه ولكن هناك نسبة أو علاقة بين رأس المال البشري ورأس المال المادي

³ - R. Sghorn, Theorie monétaire, Traduit par Fauboeuf, Dunod, Paris, 1975, P 163.

أما re, rb فهما عائدي السندات والأسهم على التوالي، أما $1/p \cdot dp/dt$ فهو يعبر عن معدل التغير في المستوى العام للأسعار في فترة زمنية معينة (معدل توقع التضخم) وقد عرض فريدمان فكرة الدخل الدائم من خلال البحوث التطبيقية التي قام بها فريق مدرسة شيكاغو وتلاميذه، حيث يرى أن الدخل يتضمن الدخل الجاري مضافاً إليه التوقعات الخاصة بالدخل في المستقبل أي أن الدخل الدائم يتكون من الاثنين.

والثروة بوصفها رصيد ترتبط بالدخل بوصفه تيار عن طريق سعر الفائدة i و y/w ومن خلال هذا يمكن تعويضنا لمفهوم الدخل من الثروة في هذه الدالة بواسطة Y وعليه يمكن صياغة الدالة رقم (1) على الشكل التالي :

$$Md = f (P, rb, re , (1/ p \cdot dp/ dt) , H , Y, U) \dots \dots \dots 2$$

وهي دالة متجانسة من الدرجة الأولى في المتغيرين P, Y أي:

$$\lambda Md = f (\lambda P, rb, re , (1/ p \cdot dp/ dt) , H , \lambda Y, U) \dots \dots \dots 3$$

ويمكن التعبير عنها بدلالة القيم الحقيقية بوضع $\lambda = 1/P$

$$Md / P = f (rb, re , (1/ p \cdot dp/ dt) , H , Y/P, U) \dots \dots \dots 4$$

وبوضع $\lambda = 1/Y$ أي ربطها بمستوى الدخل تصبح العلاقة كالتالي:

$$Md / Y = f (P/Y , rb, re , (1/ p \cdot dp/ dt) , H , U) \dots \dots \dots 5$$

ومن خلال تعريف هذه الدالة يصبح لدينا :

التغير في عناصر الثروة / الدخل = 1 / معدل سرعة تداول التغير في عناصر الثروة.

أي $1 = Md / Y$ / معدل سرعة تداول دوران التغير في عائد عناصر الثروة.

إذن الدخل (Y) = معدل سرعة تداول دوران التغير في عائد عناصر الثروة $\times (Md)$

ومن خلال هذا يمكن كتابة الدالة رقم 5 كما يلي:

$$Md / Y = 1/V(P/Y, r_b, r_e, (1/p \cdot dp/dt), H, U) \dots \dots \dots 6$$

ومن المعادلة رقم 6 نصل لكتابة الدالة النهائية لفريدمان :

$$Y = Md \cdot V(P/Y, r_b, r_e, (1/p \cdot dp/dt), H, U) \dots \dots \dots 7$$

يلاحظ في المعادلة رقم 6 أن المتغير التابع هو مقلوب سرعة دوران النقود بعد أن كان في الدوال الأولى رقم 4 هو الطلب على الأرصدة الحقيقية، وانطلاقاً من مفهوم النظرية النقدية الحديثة فإن الطلب على الأرصدة النقدية الحقيقية وسرعة دوران النقود يتحدد بنفس المتغيرات عبر عدة دوال وهو ما أسماه فريدمان بمعادلة السرعة⁽¹⁾.

¹- Temmar Hamid, Les explications théoriques de l'inflation, OPU, Alger, 1984, P 23.

المبحث الثاني: تطور نظام الأسعار في الجزائر وأهم مؤشرات

بعد الاستقلال كانت الأسعار تحدد إداريا في الجزائر من أجل تنظيم النشاط الاقتصادي إلى غاية بداية التسعينيات، ليبدأ بعدها الاقتصاد الوطني مرحلة جديدة وذلك بالتحريك التدريجي لمختلف الأسعار

المطلب الأول: نظام الأسعار في الجزائر

إن نظام الأسعار في الجزائر قبل سنة 1989 كان أداة لتنفيذ الخطة التنموية المقررة، ولم يكن وسيلة لتحويل الاختلالات الناتجة بين العرض الكلي والطلب الكلي الأمر الذي انعكس سلبا على الاقتصاد الوطني، وبعد الشروع في الإصلاحات الاقتصادية والانتقال إلى اقتصاد السوق أخذت الأسعار تستعيد دورها وتمارسه في الحياة الاقتصادية بتسجيلها مستويات مرتفعة بعد التوجه نحو الاقتصاد الحر، وفيما يلي سنتطرق إلى مختلف المراحل التي مر بها الاقتصاد الوطني بمعرفة حركة ارتفاع الأسعار وشدتها .

أولا- نظام الأسعار للفترة 1962-1975 :

كانت الأسعار في الجزائر بعد الاستقلال مباشرة محددة مسبقا إلى غاية منتصف الستينات أين تم إصدار أول قرار فيما يخص تكوين الأسعار .

1- الرقابة على الأسعار "1966-1967"⁽¹⁾:

بتاريخ 12 ماي 1966 جاء قرار تكوين الأسعار في مختلف مراحل الإنتاج والتوزيع ووضعت ثلاثة مراسيم تشمل على الرقابة الصارمة على الأسعار وذلك بواسطة:

- تحديد هوامش البيع بالجملة وبالتجزئة وعدم تراكم هوامش الجملة والتجزئة؛

- وضع قاعدة تحدد أسعار المواد المستوردة ؛

- المصادقة على أسعار كل المنتوجات والخدمات التي تحدد أسعارها وزارة التجارة.

وإنما الأسعار عند الإنتاج للسلع المحلية كانت محررة ضمنا فإن الرقابة لم تكن مطبقة سوى على التوزيع الذي كانت هوامشه محددة رسميا، وكذلك أسعار السلع والخدمات المستوردة.

¹ -Hamid Bali: "Inflation et Mal Développement en Algérie , " Alger, OPU, 1993, p 88- 104.

2- تجميد الأسعار 1968-1969 :

في 02 فيفري 1968 جاء قرار آخر دعم القرار الأول وجمد الأسعار عند الإنتاج لجميع السلع والخدمات عند المستوى الذي كانت عليه في 1 جانفي 1968⁽¹⁾، والهدف من ذلك هو تحقيق الاستقرار للأسعار عند الإنتاج بصفة عامة وللأسعار الحرة بصفة خاصة وبالمقابل لم يخص أسعار المواد الفلاحية والصيد البحري ولم يمس أيضا المواد المستوردة، مما أدى إلى ارتفاع أسعار التكلفة الناتجة عن تعديلات الحقوق الجمركية والرسوم، وبالتالي ارتفاع الأسعار أدى إلى التبذير في بعض المواد النادرة والتي جمدت أسعارها عن مستوى متدن، وكل هذه القرارات كانت تهدف إلى:

- توسيع مجال الرقابة الإدارية؛

- تبسيط مفهوم الهامش التجاري؛

- تبسيط طرق حساب أسعار السلع والخدمات المحلية والمستوردة؛

غير أن تقرير المخطط الرباعي الأول (1970-1973) أعتبر هذا النظام بأنه غير متناسب مع الأهداف التنموية التي تعمل على وضع نظام الأسعار في خدمة التنمية، فتم تعويض سياسة تثبيت الأسعار بالسياسة الانتقالية للأسعار والتي تم تحقيقها في مرحلتين: في المخطط الرباعي الأول (1970-1973) ومنتصف المخطط الرباعي الثاني (1974-1975) .

3- نظام الأسعار للفترة 1975-1983 :

تم تحديد أربعة أنظمة للأسعار تمت المصادقة عليها في 29 أفريل 1975 وهي:

أ- نظام الأسعار الثابتة les prix fixes

تخص المنتوجات الفلاحية ذات التكاليف الإنتاجية الثابتة نسبيا (على الأقل خلال السنة) والتي يسهل التحكم فيها، وقد وضعت أسعار موحدة خلال فترات محددة من طرف الإدارة المركزية وعلى مستوى واحد في التراب الوطني تخص المواد الأساسية "المنتجات ذات الاستهلاك الواسع" .

¹ - Revue, Economie Appliquée et Développement, No 18, 2eme Trimestre, CREAD, Alger, 1989, P26.

ب- نظام الأسعار الخاصة **les prix spéciaux**

هذا النظام يطبق خاصة على المنتوجات الزراعية ذات التكاليف المرتفعة نسبيا وبعض المنتوجات الصناعية التي تستعمل في الإنتاج الزراعي، هنا تكون الأسعار مستقلة ولا تحدد حسب سعر التكلفة ولفترة زمنية محددة بهدف الحفاظ على القوى الشرائية للأفراد .

ج- نظام الأسعار المثبتة: **les prix stabilisés**

هذا النظام يمس أسعار المشاريع الاستثمارية بهدف القضاء أو تخفيف من تقلبات الناجمة عن الأسعار العالمية وهذه الأسعار تخص الصناعات الحديدية والمعدنية ومواد البناء، إن استقرار أسعار هذه المواد لا يتحقق إلا بتدخل الحكومة وهذا خاصة عند التذبذبات في الأسعار الناجمة عن ارتفاع أسعار المواد المستوردة. (1)

د- نظام الأسعار المراقبة: **les prix surveilles**

هذا النظام يمس كل أسعار المنتوجات التي لم تدخل في الأنظمة السابقة، وتحدد الأسعار من طرف السلطات العمومية سواء عن طريق تعريفة أو مصادقة أو وضع حد أعلى أو تحديد هوامش الأرباح (2).

4- الفترة 1983-1989 :

بعد شهر أكتوبر من سنة 1983 ظهر نظام جديد تم تحديد أهدافه في إطار المخطط الخماسي الأول، الذي جاء بجملة من التوجيهات والأهداف لوضع نظام الأسعار أكثر فعالية يستجيب لمتطلبات التطور وفعالية التسيير الاقتصادي، وحماية وتطوير القدرة الشرائية لمجموع السكان وانتعاش النشاطات الإستراتيجية، فتوجيهات المخطط الخماسي في مجال الأسعار تركز بالدرجة الأولى على جملة من المبادئ الهامة نذكر منها (3):

- تخفيض تكاليف الإنتاج، وذلك بالعمل على رفع إنتاجية العمل ورأس المال واستخدام التقدم الفني على نطاق واسع يسمح بتحديد أهداف السعر؛
- جعل الأسعار كمفسر للأوضاع الاجتماعية، وتلعب دورا هاما في إطار السياسة الوطنية لتوزيع وإعادة توزيع الدخل الوطني ؛

1 - Bouyacoub Ahmed : "Régulation et prix en Algérie (1962 -1987) " in Revue économie appliquée et développement, (N018.2eme trimestre 1989), p : 26.

2 - المرسوم رقم 75-37، الجزائر، المؤرخ في 29 أبريل 1975 .

3 - Bali Hamid, Inflation et mal développement en Algérie, OPU, Alger, 1993, P 98.

- الربط والتنسيق بين الأسعار الداخلية والأسعار الخارجية، وذلك لحماية الاقتصاد الوطني من جميع تقلبات وهزات الأسعار الدولية .
ويعتمد نظام الأسعار الجديد على نظامين للأسعار :

أ- الأسعار المحددة مركزيا: تتعلق بالمنتجات والخدمات ذات الاستهلاك الواسع والضروري في نفس الوقت، والتي لها إنعكاس على القدرة الشرائية للمستهلكين والاقتصاد الوطني، وتحدد الأسعار على المستوى المركزي (المراسيم، القرارات الوزارية...)، وعلى المستوى المحلي (الولائي) .

ب- الأسعار المراقبة : يتضمن هذا النظام كل المنتجات والخدمات التي لم تذكر في النظام الأول حيث تتم مراقبة هذه الأسعار عن طريق مستوى العلاقات التعاقدية بين الأعوان الاقتصاديين، وعن طريق الوضع الإجمالي لأسعار كل المنتجات والخدمات المحلية والمستوردة المعروضة في السوق الوطنية.

5- نظام الأسعار بعد سنة 1989:

في إطار الإصلاحات الاقتصادية التي عرفتها الجزائر تم تحرير أسعار أغلب المنتجات والخدمات ورفع الدولة دعم الأسعار تدريجيا لتدعيم انتقال الاقتصاد الجزائري من اقتصاد مخطط نحو اقتصاد السوق من خلال وضع السلطات العمومية نظاما جديدا للأسعار في جويلية 1989، ونميز ضمن هذا النظام نوعين من الأسعار⁽¹⁾:

أ- الأسعار المنظمة : وتنقسم إلى قسمين

- **الأسعار المضمونة :** هذه الأسعار تخص السلع والخدمات التي تحتاج إلى عناية، وتحديدتها يكون مسبقا في مرحلة الإنتاج.

- **تسقيف الأسعار و الهوامش :** ويتعلق بالمواد والمنتجات المعنية بالدعم المباشر والغير مباشر للقدرة الشرائية للمستهلكين (الحليب، الخبز، الزيت...) ويحدد الحد الأقصى لسعر البيع بواسطة مرسوم حكومي لبعض المواد أو بواسطة قرار وزاري للمنتوجات الأخرى.

ب- الأسعار الحرة: les prix libres

يخص هذا النظام مجموعة السلع والخدمات التي لا تخضع لنظام الأسعار المنظمة وتتميز هذه بالمرونة تبعا للتغيرات والتطورات التي تحدث في السوق.

¹ - كريم النشاشيبي (وآخرون)، الجزائر: تحقيق الاستقرار والتحول إلى اقتصاد السوق، صندوق النقد الدولي، واشنطن، 1998 . ص: 91.

المطلب الثاني: مسار التضخم في الجزائر حسب سرعة تطوره

سنتطرق في هذا المطلب إلى مسار التضخم وأهم التطورات التي حصلت على مستوياته من منظور نظام الأسعار الذي تطرقنا إليه في المطلب السابق.

أولاً- مرحلة ما قبل تحرير الأسعار 1970-1989:

قبل التسعينات تبنت الجزائر النظام الاشتراكي الذي يركز على التخطيط المركزي فكانت خلال هذه الفترة الأسعار تتحدد إدارياً، وتبعاً لذلك يمكن تمييز ثلاث فترات مختلفة مرت بها معدلات التضخم وفيما يلي أهم تلك الفترات:

1- الفترة 1970-1976: إن معدلات ارتفاع الأسعار خلال هذه الفترة هي أحادية الرقم ومتزايدة بشكل عام خاصة في آخر سنتين أين بلغ متوسط هذه الفترة 5.91 %، مما يمكننا القول بأن الجزائر قد شهدت استقرار نسبي في المستوى العام للأسعار، أما فيما يخص العملة الوطنية والمتمثلة في الدينار الجزائري الذي كان يعادل الفرنك الفرنسي إلى غاية سنة 1973، وطبقاً لهذا المبدأ فإن أي تغير في هذا الأخير سينعكس على قيمة الدينار الجزائري، وبمأن الفرنك كان في تدهور مستمر أثر على القدرة الشرائية للدينار وهذا ما يفسر الارتفاع النسبي المستمر والمتزايد في مستويات الأسعار، وابتداءاً من سنة 1974 اتبعت خلالها الجزائر نظام سعر الصرف الثابت، أي ثبات قيمة العملة الوطنية بالنسبة لباقي العملات مع عدم المراعاة للأسس الاقتصادية المالية لهذه العملة، كما أن هذه الفترة شهدت تدفق للرأس المال الأجنبي إلى الجزائر في شكل استثمارات أجنبية أو قروض أو مساعدات... إلخ، ومن ثم الزيادة في القاعدة النقدية ثم ارتفاع العرض النقدي، ومع اتباع الجزائر لنظام سعر الصرف الثابت كما قلنا فإن هذا الفائض لا يسمح لعملتنا الوطنية بالتحسن وبالتالي لا ينخفض سعر الصرف كل ذلك أدى إلى زيادة الطلب الكلي عن معدلات النمو من السلع والخدمات وبالتالي ارتفاع الأسعار داخل الوطن أين بلغ معدل التضخم خلال سنة 1976 نسبة 9.43 % وهو الأعلى خلال هذه الفترة .

2- الفترة 1977-1986: إن هذه المرحلة شهد فيها الاقتصاد الوطني مستويات أسعار مرتفعة ماتدل عليه الأرقام العشرية لتلك المعدلات، ففي بداية هذه الفترة تم تسجيل ارتفاع هام في أسعار البترول وبالتالي زيادة المداحيل من العملة الصعبة، أدى إلى استحداث استثمارات كبيرة في شتى المجالات خاصة في مشاريع البنى التحتية، وبالتالي زيادة الانفاق الحكومي مما أدى إلى زيادة الطلب الكلي أين كان ذلك المعدل أكبر من معدل النمو وبالتالي ارتفاع في مستويات العامة للأسعار، ثم الفترة الثانية لهذه المرحلة شهد فيها الاقتصاد الوطني تسجيل عجز في ميزان

المدفوعات كنتيجة لحالة التفاؤل لاستمرار ارتفاع أسعار البترول مما دفع بالدولة إلى رفع من مستوى نفقاتها الكبيرة، والمشكل أن هذه النفقات كانت أغلبيتها موجهة إلى الاستهلاك النهائي، وعكس ما كان متوقع انخفض سعر البرميل بشكل مفاجئ خاصة سنة 1986 مما أدى إلى ارتفاع الأسعار، بالرغم من إتباع الجزائر لنظام سعر الصرف الثابت الذي لا يسمح للعملة الوطنية بالتدهور أي استقرار الدينار الجزائري

3- مرحلة 1987-1989: حاولت الجزائر تعويض انخفاض عائدات البترول بالتضييق على الاستيراد وكذلك الإنفاق الحكومي بسبب نقص كمية العائدات والقروض الأجنبية مما جعل الطلب الكلي ينتقل إلى أسفل فأدى ذلك إلى تباطؤ في مستويات الأسعار المرتفعة السابقة.

4- مرحلة ما بعد تحرير الأسعار (بعد سنة 1989) :

يمكن التمييز بين عدة فترات مختلفة لمستويات التضخم في ظل التوجه الجديد للإقتصاد الجزائري والتي يمكن أن نقسمها إلى ثلاثة مراحل وهي كآلاتي:

أ- الفترة 1990-1996 : تميزت هذه الفترة بمعدلات تضخم مرتفعة أين انتقلت تلك المعدلات من 16.6% سنة 1990 إلى 31.66% سنة 1992، أما في سنة 1995 فبلغ المعدل 29.77%، كل هذا يمكن أن يفسر بعدة نقاط منها التعجيل أو الإسراع في صيرورة تحرير الأسعار بداية من سنة 1989 وانتقال 85% من الأسعار إلى النظام الحر⁽¹⁾، بالإضافة إلى الانخفاض القوي للدينار الجزائري نتيجة التصدي للاختلال الحادث في التبادل الذي أدى إلى ارتفاع أسعار السلع المستوردة، ففي سنة 1994 خفضت الجزائر قيمة الدينار المحلي بنسبة 40% مقابل العملات الأجنبية الرئيسية، مما انعكس في شكل ارتفاع أسعار الواردات مقابل انخفاض أسعار الصادرات، وبظهور الإختلالات على المستوى الكلي بسبب استمرار ضعف أسعار البترول اضطرت الحكومة الجزائرية إلى وضع قيد التنفيذ برنامج التصحيح الهيكلي المبرم مع صندوق النقد الدولي، وفي إطار هذا البرنامج إستطاعت الجزائر تحسين فعالية إستغلال مواردها بإلغاء ضوابط هوامش الربح في أفريل 1994 الذي مس معظم المنتجات الأساسية ما عدا السكر، الحبوب، الزيت، والتمويل الاجتماعي، أما تقنين الأسعار فقد بقي فقط لثلاث مواد غذائية أساسية (القمح اللين، القمح الصلب والحليب) ومنتجات الطاقة وأجور النقل العام، إن إلغاء دعم المنتجات الغذائية والطاقوية

¹ - Benbitour.A, l'Algérie au troisième millénaire: défis et potentialités, éditions Marinoor, Alger, 1998,P74.

أدى إلى ارتفاع أسعارها إلى الضعف ما بين 1994-1995 و 60% ما بين (1995-1996)⁽¹⁾، فإثر تحرير الأسعار والتخفيض الثاني للدينار وصل معدل التضخم إلى 29% سنة 1994 و 29.8% سنة 1995 ليستقر عند 18.97% سنة 1996 .

ب- الفترة 1997-2017 : يبدو أن برامج الإصلاح المفروضة من قبل صندوق النقد الدولي على الجزائر الذي كان يهدف إلى تقليص الكتلة النقدية واحتواء التضخم وضمان تقريبه من معدلات الدول التجارية الشريكة في حدود 3% إلى 4%، مقابل إعادة جدولة ديونها الخارجية كانت له آثار ايجابية على مسار النمو أين سجلنا تحسن في ميزان المدفوعات وميزانية الدولة ابتداء من سنة 1996 وظهر جليا في سنة 1997، أين سجلنا معدل تضخم منخفض 5.73%، ومنه يمكن القول بشكل عام قد شهدت هذه الفترة تضخما منخفضا نسبيا بتسجيل أرقام أحادية، أين تمكنت الجزائر من المحافظة على استقرار الأسعار من أجل السيطرة على التضخم أين قدر معدله سنة 2000 بـ 0.33%، غير أن سنة 2001 عرفت عودت الضغوطات التضخمية بارتفاع معدل التضخم إلى 4.2%، ثم بعدها سجلت أسعار المواد الأساسية ارتفاعا ملموسا سنتي 2010 و 2011 مستعيدة بذلك المستويات العالية التي سجلتها سنة 2008 والمرتبطة خاصة بارتفاع الأسعار العالمية للمنتجات الأساسية، حيث وصل معدل التضخم إلى 4.52% سنة 2011 أما في سنة 2012 فقد سجل معدل التضخم ارتفاعا قدر بـ 8.89% تفسر هذه "الذروة" التاريخية خلال هذه المرحلة أساسا بتزايد الأسعار لبعض المنتجات الطازجة في الثلاثي الأول من سنة 2012 ليعود معدل التضخم لمستوياته السابقة سنتي 2013 و 2014 في حدود 3%⁽²⁾

المطلب الثالث: مؤشرات ارتفاع الأسعار في الجزائر

غالبا ما يستند في قياس ظاهرة ارتفاع الأسعار على عدد من المؤشرات المختلفة، والتي من الواجب معرفتها معرفة دقيقة قصد إقتفاء أبعاد هذه الظاهرة في الاقتصاد الوطني .

¹ - Alain Feler, Les bons résultats de l'ajustement structurel, Revue Média Bank, N°25, Alger, 1996, P08.

² _ تقرير بنك الجزائر، التطورات الاقتصادية والنقدية لسنة 2013 وعناصر التوجه للسداسي الأول من سنة 2014، الجزائر، ديسمبر، 2014، ص. 9

أولاً- الرقم القياسي لأسعار المستهلك في الجزائر:

يتفق المحللون على أهمية هذا المؤشر باعتباره مقياساً مهماً يصور التدهور الذي يطرأ على القوة الشرائية للنقود أو على مستوى معيشة الأفراد¹، كما أنه هو المؤشر الذي تكون فيه جل الموارد الإحصائية متوفرة، وهو يحسب شهرياً من طرف الديوان الوطني للإحصاء (ONS) ذلك بهدف قياس تطور أسعار السلع والخدمات مع أخذ سنة الأساس التي تكون عادة مبنية على معطيات خاصة، حيث أن سنة الأساس تتغير كل خمس سنوات لدى مؤسسة الإحصاء المالي الدولي (IFS) بينما يمكن أن تصل هذه المدة في الجزائر إلى عشرة سنوات في الجزائر، يضم (CPI) ثمانية مجموعات من بنود الإنفاق الاستهلاكي على السلع والخدمات الفردية، في حين تحتوي العينة السلعية على 260 منتج تمثل مجمل النفقات الاستهلاكية للأسر.

الجدول رقم (2-1) : المؤشر العام لأسعار الاستهلاك CPI خلال الفترة 1970-2014
سنة الأساس: 2010

السنوات	CPI	السنوات	CPI	السنوات	CPI
1970	2.74	1985	9.52	2000	70.44
1971	2.81	1986	10.67	2001	73.41
1972	2.91	1987	11.5	2002	74.45
1973	3.1	1988	12.18	2003	77.63
1974	3.24	1989	13.3	2004	80.71
1975	3.51	1990	15.52	2005	81.82
1976	3.83	1991	19.52	2006	83.72
1977	4.21	1992	25.72	2007	86.8
1978	5.05	1993	31	2008	91.01
1979	5.62	1994	40.01	2009	96.23
1980	6.15	1995	51.93	2010	100
1981	7.06	1996	61.63	2011	104.52
1982	7.52	1997	65.16	2012	113.52
1983	7.97	1998	68.39	2013	117.52
1984	8.61	1999	70.12	2014	120.94

Source: Worldbank. <http://data.worldbank.org/country/algeria> (20/12/2014)

¹ - عبد الفضيل محمود، مشكلة التضخم في الاقتصاد العربي (الجذور والمسببات والأبعاد والسياسات)، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 1982، ص: 18.

يمكن تقسيم نتائج الجدول إلى ثلاث مراحل متميزة، فالفترة الأولى كانت قبل سنة 1989 أي قبل تحرير الأسعار، فخلال عشرية السبعينيات التي تميزت بتحديد صارم للأسعار من الملاحظ أن أرقام هذه المرحلة قد عكست بشكل جلي سياسة الدولة فيما يخص تحديد الأسعار، إذ نلاحظ الاستقرار النسبي في المستوى العام للأسعار (كان ارتفاع هذه الأخيرة بطيئا جدا) على مدى المخططين الرباعين الأول والثاني، ولقد عرف هذا النظام اختلالا مع بداية 1978 الأمر الذي انعكس في تحرك المستوى العام للأسعار خلال هاتين السنتين بالمقارنة مع السنوات السابقة ولو بشكل طفيف⁽¹⁾، فقد تضاعفت تلك الأسعار خلال هذه المدة بـ 2.05 مرة .

أما الفترة الثانية تمتد ما بين 1990 إلى غاية 2000 والتي عرفت تحرير الأسعار بالتدرج، هذا بعد صدور قانون تحرير الأسعار في جويلية 1989 مما انعكس في صورة إرتفاع في المستوى العام للأسعار، حيث إنتقل مؤشر الأسعار من 15.52 سنة 1990 إلى 70.44 سنة 2000 كما حقق مؤشر الأسعار زيادة قدرها 4.53 مرة خلال هذه الفترة .

وآخر فترة هي المرحلة الممتدة ما بين 2001 حتى 2017 والتي عرفت إستقرار نسبي في المستوى العام للأسعار والذي عرف نسبة زيادة قدرها 47.53% حيث تضاعف 1.64 مرة خلال 16 سنة الأخيرة، رغم طول الفترة والتغيرات والأزمات التي حدثت فيها مثل الأزمة العالمية 2008 إلا أن هذا لم يؤثر كثيرا في تغيرات أسعار الاستهلاك، وبالرغم من التوسع النقدي الذي حدث في هذه الفترة إلا أن هذه النسبة لم تتعدى 4.6% في أسوء الأحوال، ويعود هذا إلى السياسات المالية والنقدية الصارمة والمتشددة التي تطبقها الحكومة من جهة، وكذا تدهور القوة الشرائية بشكل قوى وسريع نتيجة الانكماش الاقتصادي والبؤس الاجتماعي وبالتالي تراجع مستوى الطلب الكلي من جهة ثانية.

ثانيا- الرقم القياسي الضمني PGDP :

وهو يسمى أيضا بمكشم الناتج الداخلي الخام نتيجة استبعاد أثر الأسعار على الناتج المحلي الإجمالي، وهذا المؤشر يحتوي على عكس مؤشر أسعار المستهلك على جميع أسعار السلع والخدمات الموجودة في الاقتصاد الوطني من السلع الوسيطة إلى الإنتاجية والاستهلاكية النهائية، ويهتم صندوق النقد الدولي بحساب هذا الرقم كمؤشر للاتجاهات التضخمية عن طريق تقسيم قيم الناتج الداخلي الخام بالأسعار الجارية في سنة معينة على نفس المتغير ولنفس السنة ولكن

¹ - لعراية مولود، مرجع سابق، ص: 161 .

مقاسا بالأسعار الحقيقية بالنسبة لسنة الأساس أو عن طريق ضرب كل السلع والخدمات المنتجة في سنة المقارنة بأسعار تلك السنة ومقسمة على حاصل ضرب كل السلع والخدمات المنتجة في سنة المقارنة بأسعار سنة الأساس، فإذا كان الرقم القياسي الضمني يساوي 100 فإن هذا يدل على وجود استقرار تام في المستوى العام للأسعار، أما إذا زاد عن 100 فيدل ذلك على ارتفاع المستوى العام للأسعار، ويعتبر الرقم القياسي الضمني أدق المعايير في قياس حركة الأسعار وذلك لأنه يتضمن جميع أسعار السلع والخدمات، كما أنه يضم أسعار الحملة والتجزئة على السواء⁽¹⁾، ولا يثير أمامنا مشكلة الأوزان كما أنه مؤشر يصلح للبيانات الموسمية والسنوية فقط، وهو يقوم بقياس أسعار السلع والخدمات المنتجة داخل الوطن فقط مما يعني بأن هذا المؤشر لا يأخذ بعين الاعتبار أسعار الواردات .

الجدول رقم (02-02): تطور المؤشر الضمني PGDP في الجزائر خلال الفترة 1970-2014

السنوات	PGD P (%)	السنوات	PGD P (%)	السنوات	PGD P (%)
1970	4.94	1985	4.97	2000	22.65
1971	17.15	1986	2.41	2001	-0.48
1972	-4.61	1987	8.84	2002	1.31
1973	9.63	1988	9.06	2003	8.33
1974	48.90	1989	16.01	2004	12.25
1975	5.91	1990	30.26	2005	16.12
1976	10.84	1991	53.79	2006	10.56
1977	11.93	1992	21.93	2007	6.42
1978	10.09	1993	13.62	2008	15.36
1979	13.99	1994	29.08	2009	-11.19
1980	25.86	1995	28.58	2010	16.08
1981	14.35	1996	24.02	2011	18.24
1982	1.94	1997	7.00	2012	7.48
1983	6.80	1998	-3.13	2013	-0.04
1984	8.43	1999	10.86	2014	-0.22

Source: Worldbank. <http://data.worldbank.org/country/algeria> (2016)

¹ - زكي رمزي، مشكلة التضخم في مصر (أسبابها ونتائجها مع برنامج مقترح لمكافحة الغلاء)، الهيئة العامة المصرية للكتاب، مصر، 1980، ص: 129 .

بالنظر إلى تطور حجم المؤشر الضمني في الجزائر نجد أنه قد اتجه إلى التزايد بشكل مستمر في أغلب فترات الدراسة وهذا ما تؤكدته الإشارة الموجبة لهذا المعدل، مما يعكس التغيرات والتطورات الفعلية والحقيقية التي حدثت في المستوى العام للأسعار إذ اقترن ذلك بالارتفاع المستمر في كمية النقود، ونجد أيضا بأن معدلات النمو في كمية النقود دائما أعلى من معدلات النمو في الناتج المحلي الخام بالأسعار الحقيقية خلال فترة الدراسة باستثناء سنة 1972، فساهمت هذه الزيادة الكبيرة التي حدثت في كمية النقود في إختلال الاستقرار النقدي دافعة بالاتجاهات التضخمية نحو الأعلى، والتي إنعكست على الارتفاعات المستمرة في كل من الرقم القياسي الضمني والرقم القياسي لأسعار المستهلك⁽¹⁾، من خلال الجدول نجد أن المؤشر الضمني خلال الفترة 1970-1989 قد تضاعف حوالي 8 مرات، وخلال الفترة 1990-2014 (تضاعف حوالي 16 مرة)، أما الشكل الموالي يعطينا نظرة واضحة عن معدلات نمو كل من المؤشر الضمني وتطور أسعار الاستهلاك .

ثالثا- معامل الاستقرار النقدي (الضغط التضخمي):

إن هذا المعيار يأخذ في الاعتبار إمكانية تغير كل من الدخول المتمثلة في الناتج المحلي الإجمالي وأيضا إمكانية تغير الطلب على النقود أو سرعة دورانها، وطبقا لهذه الإعتبار فإن الاستقرار النقدي يتحقق عموما إذا تعادل معدل التغير في كمية النقود مع معدل التغير في إجمالي الناتج المحلي أي الفرق بينهما ، ويتم حسابه من خلال المعادلة التالية:

$$\beta = \frac{\Delta M}{M} - \frac{\Delta Y}{Y}$$

حيث:

β : تمثل معامل الاستقرار النقدي، $\frac{\Delta M}{M}$: تمثل معدل التغير في كمية وسائل الدفع.
 $\frac{\Delta Y}{Y}$: تمثل معدل التغير في الناتج المحلي الإجمالي GDP بالأسعار الحقيقية .

فإذا كانت β تساوي صفر فهذا يعني أن هناك استقرار في المستوى العام للأسعار، أما إذا كانت β موجبة فهذا يدل على أن التغير في كمية النقود أكبر من التغير في إجمالي الناتج الوطني، وهذا يكشف عن وجود فائض في القوة الشرائية يفوق المتاح من السلع والخدمات،

¹ - تومي صالح، النمذجة القياسية للتضخم في الجزائر خلال الفترة 1988-2000، دكتوراه دولة غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير-جامعة الجزائر، الجزائر، ص: 296.

واستمرار هذا الفرق في الارتفاع يشير إلى نمو القوة التضخمية وهذه الأخيرة كما يعبر عنها معامل الاستقرار النقدي تكون وراء الارتفاع المشاهد في الأسعار واتجاهها المستمر نحو الارتفاع (أي أنه هنالك ضغطا تضخيميا يدفع الأسعار نحو الارتفاع) ، في حين إذا كانت β سالبة فهذا يعني أن الأسعار تتجه نحو الانخفاض⁽¹⁾ .

وبشكل عام فإن هذا المعيار يستند في جوهره على النظرية الكمية للنقود، والمنطق الكامل وراءه هو أنه إذا زادت كمية النقود المتداولة بنسبة أكبر من الزيادة التي تتلاءم مع زيادة الناتج الداخلي الحقيقي، يتحول ذلك في شكل فائض في الطلب فيحدث إحتلال حقيقي بين السوق النقدية والسوق السلعية مما يدفع بالأسعار نحو الارتفاع.

¹ - د. نبيل الروبي، التضخم في الاقتصاديات المتخلفة ودراسة تطبيقية للاقتصاد المصري، مؤسسة الثقافة الجامعية، 1973، ص: 202

المبحث الثالث: آثار ارتفاع الأسعار على الاقتصاد الوطني وطرق مكافحته

سنتطرق من خلال هذا المبحث عن الآثار المترتبة عن التضخم وطرق مكافحته .

المطلب الأول: الآثار الاقتصادية ارتفاع الأسعار في الجزائر

إن للتضخم آثار اقتصادية كثيرة ومتعددة، من بينها فقدان النقود لقوتها الشرائية وبالتالي تدهور سعر صرف الدينار بالإضافة إلى إختلال ميزان المدفوعات وتأثر كل من الادخار والاستهلاك والاستثمار ومعدل الفائدة... إلخ .

أولاً- أثر ارتفاع الأسعار على ميزان المدفوعات :

يمثل ميزان المدفوعات تدفق السلع (التجارة الخارجية للبضائع) والخدمات والإيرادات وتحويلات رؤوس الأموال وكذلك التدفقات المالية ما بين الجزائر (الدولة والمؤسسات والأفراد) وباقي بلدان العالم، أي مجموع تداول العملة الصعبة ما بين الجزائر ودول العالم، ومنه فإن زيادة الطلب الكلي داخل الاقتصاد والذي لا يقابله زيادة كافية في حجم الإنتاج المحلي سوف يؤدي إلى الاستيراد من الخارج بالإضافة إلى كون أن كميات السلع والخدمات التي كانت تصدر للخارج سوف تستهلك محلياً، وبالتالي فإن زيادة الواردات من جهة ونقص الصادرات من جهة أخرى سوف يؤدي إلى عجز في ميزان المدفوعات، وقد عرف ميزان المدفوعات الجزائري سنة 1990 عجزاً قدر بـ 0.24 مليار دولار نتيجة عجز رصيد حساب رأس المال المقدر بـ 1.57 مليار دولار على الرغم من انتعاش أسعار النفط تدريجياً بحلول سنة 1990 وتسجيل فائض في الميزان التجاري، وقد قامت الجزائر ببذل الجهود للانتقال إلى إقتصاد أكثر انفتاحاً وأكثر اعتماداً على قوى السوق فأبرمت إتفاقيين تمويلين مع صندوق النقد الدولي في سنتي 1989 و1991 وقد صاحب ذلك عمليات شراء بموجب تسهيل التمويل التعويضي والطارئ لصندوق النقد الدولي بسبب تقلبات الصادرات ولمواجهة نفقات الواردات من الحبوب⁽¹⁾، وفي سنة 1994 وصل عجز ميزان المدفوعات إلى 4.38 مليار دولار ثم إلى 6.33 مليار دولار سنة 1995 مقابل تسجيل معدلات تضخم مرتفعة والتي قدرت بـ 29% و 29.8% للسنتين المعنيتين .

وابتداءً من سنة 2000 حقق ميزان المدفوعات فائضاً وصل إلى 9.25 و16.94 مليار دولار سنتي 2004 و2005 على التوالي، أما الاحتياطات الإجمالية للصرف فقد تطورت بشكل

¹ - كريم النشاشيبي (وآخرون)، مرجع سابق، ص: 102.

ملحوظ خاصة في السنوات الأخيرة حيث بلغت 56.18 مليار دولار سنة 2005 بعد أن كانت 4.4 مليار دولار سنة 1999 وقد قابلت هذه المعدلات المرتفعة نسبيا معدلات تضخم منخفضة وصلت إلى 1.6% سنة 2005

ثانيا- أثر ارتفاع الأسعار على الادخار والاستهلاك في الجزائر :

يعتبر الإدخار ظاهرة اقتصادية أساسية في حياة الأفراد والمجتمعات، وقد أصبحت المدخرات إحدى المصادر الأساسية لتمويل التنمية والتقدم الاقتصادي والاجتماعي، وعند النظر إلى مدخرات القطاع العائلي في الجزائر نجد أنها لتزال تعاني من عقبات عديدة تؤدي إلى قصور المدخرات الفعلية عن المدخرات الممكنة في كثير من الأحيان، ولعل من أهم تلك العقبات هو استفحال ظاهرة التضخم الذي يؤدي إلى تتدهور القوة الشرائية للنقود، وفي محاولة سعي الأفراد للمحافظة على نفس مستوى استهلاكهم فإنهم يلجؤون إلى مدخراتهم السابقة أيضا، كما أنهم يمتنعون عن الادخار ويتجهون إلى شراء بعض الأصول والقيم المنقولة وغير المنقولة التي يستطيعون من خلالها تخزين أموالهم للمحافظة على قدرتهم الشرائية في المستقبل، فهناك الكثير من العائلات اتجهت إلى شراء السلع بكميات تفوق احتياجاتهم اليومية بغرض تخزينها، فيما اتجهت فئات أخرى من ذوي الدخل المرتفع إلى طرق أخرى لادخار أموالهم (مثل شراء الذهب والمعادن الثمينة، المواشي، السيارات الفخمة... الخ)، خاصة وأن معدلات الفائدة لا تشجع على الادخار هذه الحالة أدت في أغلب الأحيان إلى تفاقم وضع الأسعار بصورة أكثر سوءا.

ثالثا- أثر ارتفاع الأسعار على الاستثمار و توجيه رؤوس الأموال :

يعتبر الارتفاع في المستوى العام للأسعار، خاصة المتعلقة بارتفاع تكاليف الانتاج سواء من اليد العاملة أو المواد الأولية أو التجهيزات من أهم العوامل التي تؤثر سلبا على حجم الاستثمار وصعوبة إتمام المشاريع المسطرة خاصة لدى المؤسسات الصناعية، كما أنه في فترات التضخم نجد بأن مرودية الاستثمارات وتوجيه رؤوس الأموال ترتفع بصورة أسرع وبمعدل أكبر في بعض القطاعات دون الأخرى التي تحقيق أرباح غير طبيعية، فالتضخم يؤثر سلبا على النشاطات ذات المردودية الضعيفة مع أنها ضرورية (مثل الصناعات الثقيلة)، ويحفز النشاطات ذات المردودية العالية والتي لا تتطلب وقتا كبيرا لتحقيقها بغض النظر عن فائدتها الاجتماعية⁽¹⁾،

¹ - Hamid Bali, Op.Cit, P202.

وقد شهد الإنفاق الاستثماري في القطاع الصناعي تغيرا سالباً بالنسبة 7.9%، 6.1% و 0.9% خلال السنوات 1996، 1994 و 1998 على التوالي والتي عرفت خلالها معدلات تضخم مرتفعة، في المقابل نجد أن نصيب الإنفاق الاستثماري في قطاع النقل وبناء المساكن قد ارتفع من 11.5% سنة 1994 إلى 22.5% سنة 1998 وهي معدلات أعلى من تلك التي حصلت في قطاعات الإنتاج السلعي أين عرف تقهقرا خاصة في قطاع الزراعة بنسبة انخفاض قدرت بـ 30% سنة 1998، كما ساعدت المعدلات المرتفعة للتضخم على نمو قطاعات الخدماتية والتوزيعية لما تحققه من أرباح طائلة وبأسهل الطرق وهذا ما يفسر الإختلالات التي حدثت في عدة قطاعات إقتصادية .

أما الفترة 1995-2000 والتي اشتملت على إصلاحات كبيرة قامت بها الجزائر كان هناك تذبذب وضعف في الاستثمارات والذي صاحبه معدلات تضخم مرتفعة، وبعد سنة 2001 ونتيجة لتحسن الأوضاع الاقتصادية والأمنية بالخصوص حسب تقارير بعض الخبراء الاقتصاديين، ومع الإشارة إلى بعض النقائص والعثرات في مسار التنمية الاقتصادية نجد تحسن واضح في الإنفاق الاستثماري خاصة في قطاع النقل وبناء المساكن، كما عرفت سنة 2001 تدفقا كبيرا للاستثمار الأجنبي، أما الفترة 2002-2014 والتي عرفت معدلات تضخم منخفضة مقارنة بسنوات التسعينات، فقد شهدت تطورا كبيرا في مجال الاستثمار خاصة الاستثمار في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة التي ارتفعت من 288587 مؤسسة سنة 2003 إلى ما يقارب 844305 مؤسسة في سنة 2014 بارتفاع بنسبة 65.82% كما يمكن تفسير ذلك بسلسلة التغيرات والإصلاحات في البيئة الاستثمارية التي جاءت بها النصوص والتعديلات والقوانين أهمها إصدار قوانين ترقية الاستثمارات سنة 1993 وكذا قانون التطوير و الترقية سنة 2001، إضافة إلى أجهزة الدعم و تسهيل عملية الاستثمار كالوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار والوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر ANGEM، وكذا تشجيع الخصخصة وغيرها من الأساليب لجعل البيئة أكثر استقرارا ووضوحا وتخفيزا .

المطلب الثاني : الآثار الاجتماعية لإرتفاع الأسعار في الجزائر

لا تقل خطورة ارتفاع الأسعار من الناحية الاجتماعية عن تلك الآثار المترتبة عن الظاهرة من الناحية الاقتصادية، بل تتعدها خطورة خاصة من ناحية السلم الاجتماعي كون أن الفرد في

المجتمع هو من يدفع فتورة غلاء المعيشة وهو من يشعر بالظلم عند اختلال توزيع المداخيل الناجمة من ارتفاع الأسعار وفيما يلي سنتناول أهم الآثار الاجتماعية للتضخم .

أولاً- أثر ارتفاع الأسعار على إعادة توزيع المداخيل (الطبقية في المجتمع) :

يؤدي التضخم إلى انخفاض المداخيل الحقيقية لأصحاب المداخيل الثابتة (أصحاب المعاشات، الموظفون، المجاهدون... الخ)، حيث تتخلف مداخيلهم النقدية عن اللحاق بتصاعد الأسعار وهي الفئة التي تشكل الشريحة الكبرى من المجتمع الجزائري، في حين يستفيد أصحاب المداخيل المتغيرة (رجال الأعمال، تجار الجملة، الوسطاء... الخ)

يمكننا إدراك الظلم الاجتماعي الذي يلحقه ارتفاع الأسعار بأصحاب المداخيل الثابتة، وعموماً فإن تلك الأسعار المرتفعة تؤدي إلى تعميق التفاوت في المداخيل مما ينتج عنه نوع من التمايز الاجتماعي بين فئات المجتمع من خلال بروز طبقة برجوازية جديدة لها إنفاق متزايد على السلع الكمالية وتظهر بأسلوب حياة مترف جداً، ومن جهة أخرى أنزل الطبقة الوسطى إلى مستوى الطبقات الدنيا وعدم قدرتها على مواجهة نفقات المعيشة الأساسية (الغذاء، العلاج، التعليم واللباس) مما أدى ببعض الكفاءات البشرية إلى ممارسة نشاطات إضافية أخرى في أوقات فراغهم لتعويض النقص الذي حدث في مداخيلهم الحقيقية نتيجة ارتفاع الأسعار والمحافظة على قدرتهم الشرائية من خلال البحث عن وظيفة أخرى، أو الهجرة إلى الخارج خاصة للكفاءات العالية لما يجدونه من توفر مختلف وسائل العمل مع الراتب المرتفع في الدول الأجنبية .

ثانياً- آثار ارتفاع الأسعار داخل المجتمع الجزائري:

إن الارتفاع المستمر للتضخم في فترة التسعينات أفرز جملة من السلبيات على المستوى الاجتماعي للدولة تمثلت في تسريح آلاف العمال وارتفاع عدد البطالين وضعف القدرة الشرائية التي أدت إلى ارتفاع درجة الفقر وبالتالي انتشار ظاهرة التسول وانتشار معدلات الجريمة كالسرقة وحتى ظهور بعض الأمراض كارتفاع الضغط والقلق، كما أن التضخم يؤدي ببعض المستهلكين إلى بيع بعض العقارات والأموال إلى ذوي المداخيل المرتفعة مما يؤدي إلى انتقال الملكيات وبالتالي إلى إعادة توزيع الثروة، ونظراً أن إلى الشريحة ذات الدخل الثابتة هي الأوسع والأكبر في الجزائر فإن مستويات العيش في البلد أصبحت تدعو للقلق

وتهدد السلم الاجتماعي، حيث أن الضغوطات التضخمية ولدت نوع من التمايز الاجتماعي والطبقية بين أفراد المجتمع وأدت إلى تفشي الرشوة والفساد الإداري والتكسب غير المشروع وما إلى ذلك من معاملات فاسدة، حيث أصبحت الملجأ الوحيد لأصحاب الدخول الثابتة لمواجهة التدهور المستمر الذي يحدث في دخولهم الحقيقية ومن ثم في مستوى معيشتهم، وأنه لا يخفى على أحد حجم الضرر التي تحدثه هاته العاهات التسييرية على المجتمع الجزائري خاصة على أفراد الطبقة الضعيفة الذين يدفعون دائما الثمن لمثل هذه المشاكل.

كما يمتد الفساد الإداري إلى أبعد من ذلك إذ يعمل على ظهور طبقة من الطفيليين والانتهازيين كأمثال المقاولين المزيفين الذين يرمون صفقات تجارية ومشاريع خدماتية من خلال تقديم رشاي و عمولات سرية دون اللجوء والخضوع لميكانيزمات المناقصات المتعارف عليها، مما ينجر عنه أرباح هذه الفئة مستفدين من ارتفاع الأسعار هذا ما يسمح لهم من إقتناء ما يشاؤون من السلع الفاخرة كالسيارات الفخمة والعقارات ومختلف أجهزة الاتصال وكل أنواع البذخ الأخرى والتي من شأنها أن تعمق من الفوارق ما بين الشرائح الاجتماعية داخل المجتمع، وقد قال لينين يوما: "إن أفضل طريقة لتحطيم النظام الرأسمالي هي إفساد العملة، وإنه بعملية تضخم مستمرة تستطيع الحكومات أن تصادر سرا وبطريقة غير ملحوظة جزاء هامما من ثروات مواطنيها".

ثالثا- انتعاش التجار الطفيليين وتمهيش التجار الحقيقيين:

بسبب الكساد الاقتصادي الذي يعود إلى ضعف القدرة الشرائية للمواطن (ارتفاع مستوى الأسعار)، زيادة على فوضى السوق من جراء انتشار المتطفلين على التجارة وسعيهم وراء الربح في غياب أدنى ضوابط ورقابة تذكر، مما أدى إلى تضرر التجار الحقيقيين الملتزمين بانتظام بدفع الضرائب الشيء الذي أدى إلى تراجع نشاطهم وأرباحهم في حين التاجر المتطفل ينتعش من يوم لآخر ويحقق أرباحا خيالية دون أدنى تكاليف، فكانت النتيجة النهائية إفلاس الكثير من التجار والمؤسسات وطرده شبه جماعي لعمالها.

المطلب الثالث: السياسات المتبعة لمعالجة مشكل ارتفاع الأسعار في الجزائر

من خلال القانون رقم 90 37 الصادر بتاريخ 31-12-1990 والقانون رقم 91-26 المؤرخ في 18-12-1991 أين تم إعتبار الأسعار متغيرا أساسيا في الإقتصاد وأن التضخم ظاهرة خطيرة تمس بتنمية الإقتصاد الوطني وبالمجتمع الجزائري، لذا أخذت السلطات على عاتقها المسؤولية الكاملة لتجنب مخاطر وانعكاسات الظاهرة .

أولا- أدوات السياسة النقدية في الجزائر:

تمثل مهمة البنك المركزي في مجال النقد والقرض والصرف في توفير أفضل الشروط لنمو منتظم للإقتصاد الوطني، والحفاظ عليها بإتماء جميع الطاقات الإنتاجية الوطنية مع السهر على الاستقرار الداخلي والخارجي للنقد"، فالهدف النهائي للسياسة النقدية هو المحافظة على إستقرار الأسعار الذي يفهم منه زيادة محصورة في الأرقام القياسية لأسعار الاستهلاك، وقد سمح إصلاح أدوات السياسة النقدية التي أرسيت دعائم تطبيقها منذ سنة 1994 بتهيئة عدة أدوات نقدية⁽¹⁾، نوجز أهمها فيما يلي:

1- معدل إعادة الخصم :

قبل صدور قانون النقد والقرض كان بنك الجزائر يتعامل على أساس المفاضلة في منح القروض بتطبيق معدل خصم لكل قطاع، بعد ذلك أصبح يتعامل بنظام التحديد الموحد لكل معدل إعادة خصم الذي يتم تغييره كل سنة تقريبا وكان ذلك مع بداية سنة 1992 أين يقوم مجلس النقد والقرض بتحديد كيفية وشروط ذلك، ويجب أن نشير إلى أن زيادة معدل إعادة الخصم يكون من أجل التأثير على المقدرة الإقتراضية للبنوك التجارية للتأثير على سيولتها والتي تلجأ بدورها إلى رفع معدلات الفائدة المطبقة على القروض أو الودائع أو خصم الأوراق التجارية، وللتخفيف من حدة التضخم قام بنك الجزائر برفع معدل الخصم من 7.5% سنة 1989 إلى 10.5% سنة 1990 واستمر الارتفاع إلى أن بلغ 15% في نهاية سنة 1995 وذلك بسبب تسجيل معدلات تضخم مرتفعة، ثم بدا ذلك المعدل في الانخفاض إلى أن وصل سنة 2000 إلى 6% والجدول الموالي يوضح تطور معدل إعادة الخصم بعد سنة 2000 .

¹- Extrait du decret legislatif No 93 / 07 relatif, aux objectifs généraux de la période 1993-1997 et portant Plan National, Alger, 1993.

جدول (02- 03): تطور معدل إعادة الخصم في الجزائر

وحدة القياس (%)

المعدل %	إلى غاية	ابتداء من
7.5	2000/10/21	27/01/2000
6.5	2002/01/19	22/10/2000
5.5	2003/05/31	20/01/2002
4.5	2004/03/06	01/06/2003
4	2014/12/31	07/03/2004

Source : Banque d'Algérie. bulletin statistique trimestriel. N° 11. septembre 2015. p19

2- الاحتياطي الإجباري:

حسب المادة 93 من قانون النقد والقرض يتم إلزام البنوك التجارية بفتح حساب محمد ينتج فوائد أو لا ينتجها لتكوين احتياطي يحسب على مجموع ودائعها أو جزء منها، ويدعى بالاحتياطي الإجباري ولا يتعدى 28% من المبلغ الذي أعتد كآساس لحسابه وفي حالة الضرورة يمكن لبنك الجزائر رفع هذه النسبة، ثم جاء الأمر (11-03) ألغى هذه المادة وأصبح القانون الجديد ينص على أدوات السياسة النقدية دون الاحتياطي الإجباري، إلا أنه ونظرا لأهميتها باعتبارها الضمان الأول للمودع وأداة فعالة في يد السياسة النقدية تم إعادة إدراجها حسب القانون رقم 04-20 المؤرخ في 2004/3/12 .

حدد معدل الاحتياطي الاجباري في التعليمات الصادرة عن بنك الجزائر تحت رقم 94-73 بتاريخ 28 ديسمبر 1994 بنسبة 2.5% على مجموع العناصر المذكورة في المادة الثانية في هذه التعليمات، وبعد ذلك رفعت نسبة الاحتياطي إلى 4% وفق التعليمات رقم 01-2001 الصادرة بتاريخ 11 فيفري 2001 عندما شعر البنك المركزي بتمادي المصارف التجارية في منح التسهيلات الائتمانية ، وبعد تطبيق هذه التعليمات بحوالي عشرة أشهر فقط أصدر بنك الجزائر تعليمات أخرى تحت رقم 06-2001 برفع نسبة الاحتياطي إلى 4.25% انطلاقا من 25 ديسمبر

2001 وهذا يدل على رغبة البنك المركزي الجزائري بجعلها وسيلة هامة للتحكم في سيولة البنوك واستخدامها للحد من التضخم أو لمكافحة الانكماش.

الجدول (02-04): تطور مؤشرات أداة الاحتياطي الإجباري للفترة 2001-2014 .

السنة	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007
معدل احتياطي القانوني	5	3	4.25	6.25	6.5	6.5	6.5	8
السنة	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	/
معدل احتياطي القانوني	8	8	9	9	11	12	12	/

Source : Banque d'Algérie. bulletin statistique trimestriel. N° 11. septembre 2015

3- عمليات السوق المفتوحة:

حسب المادة 72 من القانون 90-10 تتمثل هذه الأداة في تدخل بنك الجزائر في السوق النقدية لبيع وشراء السندات العمومية والتي يكون تاريخ إستحقاقها أقل من ستة أشهر، وسندات خاصة قابلة للخصم أو بغرض منح القروض على أن لا تتجاوز سقف 20 % من الإيرادات العادية للدولة بالنسبة للسنة المالية السابقة، غير أن هذا السقف تم التخلي عنه منذ صدور الأمر رقم 03-11 المتعلق بالنقد والقرض كما لا يسمح له بالتدخل في السوق الأولية للحصول على سندات الخزينة، رغم فعالية هذه الأداة إلا أن بنك الجزائر لم يطبقها إلا مرة واحدة بصفة تجريبية في نهاية ديسمبر 1996 وشملت مبلغا يقدر بـ 04 مليون دج بمعدل فائدة متوسط 14.9%، ومنذ صدور فائض السيولة في السوق النقدية عام 2001 لم يتمكن بنك الجزائر من بيع سندات عمومية لامتناس السيولة الفائضة، لكن منذ سنة 2004 هناك مجهودات تبذل لاستعمالها كأداة نقدية فعالة على أن يقوم المتعاملون الاقتصاديون بطرح الأوراق المالية على المدينين المتوسط والطويل لتفعيل عمل السوق النقدية.

وقصد استكمال تحسين مستوى الإطار العملياتي للسياسة النقدية إنسجاما مع التطورات الحديثة على المستوى الدولي على إثر الأزمة المالية، أصدر مجلس النقد والقرض في ماي 2009 نظاما جديدا في مجال تدخلات بنك الجزائر في السوق النقدية وعملياته خارج السوق فضلا عن وسائل السياسة النقدية، ويتعلق الأمر بإطار تنظيمي مفصل يتضمن في نفس الوقت العمليات

الخاصة بإعادة تمويل المصارف وعمليات إسترجاع السيولة الفائضة في السوق النقدية والتسهيلات (القروض والودائع). بمبادرة المصارف وهو ما يتيح منذ ذلك الإبداع في مجال صياغة وتنفيذ السياسة النقدية في الجزائر، وهكذا أصبح بنك الجزائر يتوافر على استخدام نقدي يسمح له بالاستمرار في مواجهة ظاهرة فائض السيولة في ظرف يتميز بمخاطر متصاعدة على إستقرار الأسعار في سنة 2009.

ونظرا للمستوى المرتفع للتضخم المسجل سنة 2012 (8.9%) أدخل بنك الجزائر إبتداء من منتصف جانفي 2013 أداة جديدة للسياسة النقدية وهي استرجاع السيولة لستة أشهر بمعدل تسعيرة قدره 1.5%، يهدف هذا التعزيز لأدوات السياسة النقدية إلى امتصاص أكثر للسيولة المستقرة للمصارف ومن ثم تسيير أحسن لفائض السيولة في السوق النقدية حيث تقلص السيولة المصرفية في 2012 إلى 2876.26 مليار دينار، من جهة أخرى وفي إطار الاحتياطات الإلزامية رفعت المصارف موجوداتها في الحسابات لدى بنك الجزائر⁽¹⁾.

4- السياسة المالية :

إن السياسة النقدية التي اتبعتها الجزائر لا يمكنها التأثير على النشاط الاقتصادي بصورة فعالة دون أن تتلائم إجراءاتها مع إجراءات السياسة المالية، ولهذا ارتأينا توضيح بعض إجراءات السياسة المالية المتبعة في ضبط التضخم.

أ- الرقابة الضريبية :

في سنة 1992 قامت الجزائر بتنفيذ برنامجا إصلاحيا للنظام الضريبي من أجل ضبط زمام الأمور خاصة وأن الجزائر تعاني من مشكلة التضخم من جهة وتبني اقتصاد السوق من جهة أخرى، وفي سنة 1993 اتجهت الإصلاحات أساسا إلى تحسين هيكل النظام الضريبي الذي طبق في سنة 1992 وقد نص قانون المالية لسنة 1994 على ما يلي:

- تخفيض معدل الضريبة على أرباح الشركات من 42% إلى 38% ؛
- تخفيض المعدل الحدي لضريبة دخل الأفراد من 70% إلى 50% ؛
- طبقت ضرائب على إنتاج السلع الكمالية .

¹ - تقرير بنك الجزائر، التطورات الاقتصادية والنقدية وعناصر التوجه للسداسي الأول من سنة 2013 ، ديسمبر 2013، الجزائر، ص: 23-24.

وقد جرى تبسيط ضريبة القيمة المضافة في سنة 1995 بإلغاء أعلى نسبة وهي 40% وتحديد الحد الأقصى بنسبة 21% وتوسيع نطاق الضريبة تدريجيا ليشمل قطاعي المصارف والتأمين والأنشطة المهنية والمنتجات البترولية.

أما في السنوات الأخيرة والتي شهدت معدلات تضخم منخفضة فقد حدثت تخفيضات ضريبية من أجل تشجيع الإنتاج والاستثمار، ففي قانون المالية لسنة 2004 نجد تخفيض الضريبة على الأرباح إلى 3%، إلى جانب تخفيض الرسم على القيمة المضافة من 17% إلى 7% بالإضافة إلى الإجراءات التي تمثلت في المنح العائلية والتخفيضات المتتالية للرسم الجمركية.

ب- الرقابة على الانفاق العام :

لقد تميزت سياسة الإنفاق العام في الجزائر خلال الفترة 1990-1994 بتدعيم الدولة للعديد من السلع والخدمات بالإضافة إلى تقديمها خدمات مجانية في مختلف المجالات كالتهذيب والصحة وتقديمها منح وإعانات لبعض الفئات، وبعد الدخول في تطبيق برنامج التعديل الهيكلي ارتفعت معدلات التضخم في بداية تطبيق هذا البرنامج نتيجة لإتباع سياسة الدخول المشددة وتحرير الأسعار، وفي الفترة 1995-1999 انخفض معدل نمو النفقات من 30.12% سنة 1995 إلى 20.58% سنة 1996 ثم إلى 16.86% سنة 1997 مع ارتفاع معدل نمو الإيرادات صاحبه تحسن في عجز الموازنة العامة توازيا مع انخفاض معدلات التضخم تدريجيا إلى مستويات مقبولة .

وخلال مطلع الألفية الجديدة وكنتيجة لإتباع الحكومة لسياسة مالية توسعية في ظل برامج الإنعاش الاقتصادي حقق رصيد الميزانية العامة فائضا طيلة الفترة ما بين 2000 إلى 2008 ويمكن تفسير ذلك لارتفاع أسعار النفط في الأسواق العالمية مما أدى بالضرورة إلى تزايد إيرادات الحماية البترولية والتي ساهمت بدورها في رفع حصيلة الإيرادات العامة بمعدل يفوق النفقات العامة خلال تلك الفترة، وبالرغم من السياسة المالية التوسعية لم يؤدي ذلك إلى رفع من معدل التضخم إلى مستوى عال يضر بالاقتصاد، وابتداء من سنة 2009 تحول الرصيد من فائض إلى عجز ب 570.3 مليار دج ويرجع ذلك إلى الأثر السلبي للصدمة الخارجية ما سبب انخفاضها هائلا لمداخيل المحروقات، بالإضافة إلى تزايد النفقات العامة عن الإيرادات العامة أين وصل ذلك العجز إلى 66.7 مليار دج سنة 2013 تم تمويله باقتطاع قدره 70.2 مليار دج من صندوق ضبط الإيرادات، ليرتفع هذا العجز إلى 1261.2 مليار دج سنة 2014 مما تسبب في هشاشة مالية للدولة

ولكن بفضل قدرة تمويل الخزينة العمومية قد منح فرصة لتخفيض هذه المشاشة أمام انخفاض أسعار البترول، وبالتالي التحكم في معدل ارتفاع الأسعار.

ج- الرقابة على الأجور والأسعار:

انطلاقاً من سنة 1994 وفي إطار الاتفاقيات المبرمة مع صندوق النقد الدولي بدأت عملية تحرير الأسعار وبدأت التفاوت بين الأجور والأسعار يميز الحياة الاقتصادية الوطنية رغم الجهود التي بذلتها الدولة لرفع المنح والأجور، إلا أن زيادتها كانت أقل من الزيادة في الأسعار فتحدد الحد الأدنى للأجر الوطني المضمون تقرره السلطات العمومية بواسطة اتفاقيات جماعية (النقابات، أرباب العمل، الدولة) وفي أغلب الأحيان تنتهي هذه الاتفاقيات برفع الأجور.

ونجد أن إجمالي دخل العائلات إرتفع بنسبة 19% سنة 1994 ثم إلى 3.28% سنة 1995 وهذه الزيادة ليست موحدة فيما يخص الأحرار والأجراء، حيث كانت الزيادة أكثر سرعة عند المستقلين منه عند الأجراء والمتقاعدين مما أدى إلى زيادة حصتهم في بنية مداخيل العائلات — 33% سنة 1993 و39% سنة 1997 على حساب حصة الأجراء التي انخفضت من 45% إلى 43.2% في نفس الفترة السابقة، كما انخفضت نسبة مداخيل التحويلات من 19.5% سنة 1994 إلى 17.8% سنة 1997¹، وتبقى تركيبة الأجور في الجزائر جد متفاوتة ومتباينة فاليد العاملة في الجزائر لا تمثل أكثر من 4.5% من عدد السكان الإجمالي مع عدم إمكانية حساب اليد العاملة في السوق الموازية، كما أن فعالية الرقابة على الأسعار تعتمد بصورة كبيرة على مدى مرونة عرض السلع والخدمات وهو ما نجده منعدماً في السوق الجزائرية التي تتميز بوضعية الندرة، الشيء الذي جعل الأسعار تتجه غالباً نحو الارتفاع، ورغم أن سياسة الرقابة على أسعار السلع ذات الاستهلاك الواسع تسمح لأصحاب المداخيل المنخفضة باقتنائها غير أنها تجعل ذوي المداخيل المرتفعة تقوم بالتبذير والإسراف ومن ثمة تقوية الضغوط التضخمية.

¹ - محمد بوشنافة وأحمد تميزار، التنمية البشرية في الجزائر، مداخلة ضمن المنتدى الدولي حول التنمية البشرية وفرص الاندماج في اقتصاد المعرفة والكفاءات البشرية، جامعة ورقلة، الجزائر يوم: 9-10 مارس 2004، ص: 150.

خلاصة:

إنّ معظم الدول حاربت ظاهرة ارتفاع الأسعار وواجهتها من ظهورها ومازالت إلى الآن تحاول التخفيف من حدة أثارها السلبية والقضاء عليها تطرقنا في هذا الفصل تفسير هذه الظاهرة في مختلف المدارس ومدى تأثير ارتفاع الأسعار على الاقتصاد والتوصل إلى طرق لمكافحته ووجود نظام الأسعار في الجزائر والتصريف على مؤشراتته لذلك فظاهرة ارتفاع الأسعار يمكن التركيز عليها والبحث فيها إن وجدت من أجل الوصول إلى حلول مشاكل اقتصادية فهي تؤثر كثيرا عليها.

الفصل الثالث

دراسة قياسية باستعمال طريقة
التكامل المتزامن ونماذج تصحيح
الخطأ

تمهيد:

انطلاقاً من الأبحاث الجديدة التي تميزت بالعمل في هذا الميدان، نجد دراسات ولو أنها قليلة تسمح بتوضيح ما مدى دور السياسة النقدية في الحد من ارتفاع الأسعار، وهذا بالاعتماد على أدوات قياسية بسيطة، انطلاقاً من دراسة خصائص كل سلسلة على حدة، ثم محاولة التوصل إلى تحديد كمي لذلك التأثير معتمدين على طريقة التكامل المتزامن، هذا ما سنتطرق إليه في هذا المبحث الأخير من هذا الفصل، وقبل ذلك سنتطرق إلى مفاهيم عامة حول السلاسل الزمنية كموضوع المبحث الأول، ثم إلى مفهوم وخصائص التكامل المتزامن في المبحث الثاني.

المبحث الأول: مفاهيم عامة حول السلاسل الزمنية

من المعروف أنه يمكن تصنيف البيانات التي يتم تحليلها إحصائياً إلى نوعين⁽¹⁾: بيانات قطاعية، وبيانات السلاسل الزمنية، وهذه الأخيرة هي المعنية بالدراسة .

المطلب الأول: تعريف السلسلة الزمنية ومركباتها

أولاً- تعريف السلسلة الزمنية:

السلسلة الزمنية هي مجموعة من القيم لمؤشر إحصائي معين مرتبة حسب تسلسل زمني، بحيث كل فترة زمنية يقابلها قيمة عددية للمؤشر تسمى مستوى السلسلة، وبمعنى آخر هي متتالية لقيم متغير إحصائي خلال مجالات زمنية متساوية (أسبوع، شهر، سنة...) ⁽²⁾، أو هي مجموعة من المعطيات لظاهرة ما مشاهدة عبر الترتيب التصاعدي للزمن.

وينبغي التذكير إلى أنه عند بناء السلسلة الزمنية، وقبل استخدامها في التحليل أو التوقع، لابد من التأكد من أن مستوياتها قابلة للمقارنة فيما بينها، وهو شرط أساسي لصحة أي تحليل وأي تقدير وأي توقع، وفيما يلي العناصر اللازمة في ذلك⁽³⁾:

- أن تأخذ السلسلة الزمنية قيمها على فترات متساوية، فمثلاً لا يجوز أن تعبر بعض مستويات السلسلة عن عدد المواليد خلال كل شهر، وبعض المستويات الأخرى تعبر عن عدد المواليد خلال كل سنة، فالمقارنة بين المستويات هنا غير ممكنة؛
- أن تكون جميع مستويات السلسلة خاصة بمكان معين، سواء كان إقليمياً أو ولاية أو مؤسسة، فلا يجوز أن تعبر بعض المستويات عن مؤشر خاص بمجال معين، وأخرى خاصة بمجال أوسع مثلاً؛

- أن تكون وحدة القياس لجميع مستويات السلسلة الزمنية موحدة؛

- أن تكون طريقة ومنهجية قياس جميع المستويات موحدة؛

¹ - كمال سلطان محمد سالم، الإحصاء الاحتمالي، الدار الجامعية -الإبراهيمية، 2004، ص: 223.

² - Hamdani Hocine , statistique Descriptive et Expression Graphique, Alger -OPU ,1988, P299.

³ - عبد العزيز شرابي، طرق إحصائية للتوقع الاقتصادي، الجزائر، ديوان المطبوعات الجامعية، 2000، ص: 9.

وتجدر الإشارة إلى أن السلاسل الزمنية عادة ما تعطى جاهزة وقابلة للتحليل مباشرة، حيث يتطلب الأمر في أغلب الأحيان إجراء بعض التعديلات لجعل المستويات قابلة للمقارنة وفقا للشروط المذكورة أعلاه.

ثانيا - مركبات السلسلة الزمنية:

نقصد بها العناصر المكونة للسلسلة الزمنية، وهذا بهدف معرفة سلوك السلسلة وتحديد مقدار تغيراتها وإدراك طبيعتها واتجاهها، حتى يصبح بالإمكان القيام بالتقديرات اللازمة والتنبؤات الضرورية، وهذه العناصر هي:

* **الاتجاه العام:** هو النمو الطبيعي للظاهرة، حيث يعبر عن تطور متغير ما عبر الزمن، سواء كان هذا التطور يميل موجب أو سالب، هذا التطور لا يلاحظ في الفترات القصيرة، بينما يكون واضحا في الفترات الطويلة.

* **التغيرات الموسمية أو الفصلية:** هي التغيرات التي تحدث بانتظام في وحدات زمنية متعاقبة والتي تنجم من تأثير عوامل خارجية، أو هي تقلبات تتكرر في نفس الوتيرة كل سنة، ويرمز لها بـ S وكمثال لهذه التغيرات نأخذ: العطل والإجازات، الإقبال على نوع من الألبسة في فصل ما، استهلاك الكهرباء في فصل الصيف ... إلخ.

* **التغيرات الدورية:** تنعكس هذه المركبة في السلاسل الزمنية الطويلة الأجل، والتي تبرز انتقال أثر الأحوال الاقتصادية مثلا، وهي تغيرات تشبه التغيرات الموسمية إلا أنها تتم في فترات أطول نسبيا من الفترات الموسمية، وبالمقارنة بالتغيرات الموسمية فإن طول الفترة الزمنية غير معلوم وإنما يتراوح عادة بين ثلاث سنوات إلى عشر سنوات، وبالتالي يصعب التعرف على التقلبات الدورية ومقاديرها لأنها تختلف اختلافا كبيرا من دورة لأخرى سواء من حيث طول الفترة الزمنية للدورة أو اتساع تقلباتها ومداه.

* **التغيرات العشوائية:** وهي تعبر عن تلك التذبذبات الغير المنتظمة، ومعنى آخر هي تلك التغيرات الشاذة التي تنجم عن ظروف طارئة لا يمكن التنبؤ بوقوعها أو تحديد نطاق تأثيرها، حيث تنشأ عن أسباب عارضة لم تكن في الحسبان مثل الزلزال، إضراب العمال ... إلخ.

المطلب الثاني: دراسة استقرارية السلسلة الزمنية

قبل دراسة أي نموذج قياسي، أو أي علاقة سواء كانت في المدى القصير (نموذج تصحيح الخطأ)، أو في المدى الطويل (علاقة التكامل المتزامن)، فإنه من الضروري دراسة خصائص السلاسل الزمنية (المتغيرات) المستعملة في التقدير. إذا نقوم بدراسة درجة استقرارها وتكاملها باستعمال اختبارات الجذور الأحادية، ليأتي بعدها إمكانية وجود علاقة بين السلاسل في المدى الطويل.

أولاً- اختبارات ديكي فولر (Dickey Fuller):

نفترض نموذج من الشكل $AR(1)$ لسلسلة أحادية، تكون لدينا فيها ثلاثة حالات حسب قيم (ϕ) .

$|\phi| < 1$ *: السلسلة X_t مستقرة، والملاحظات الحالية لها وزن أكبر من الملاحظات الماضية.

$\phi = 1$ *: السلسلة X_t غير مستقرة، والملاحظات الحالية لها نفس وزن الملاحظات الماضية، وبالتالي يجب تحديد درجة تكامل السلسلة.

$|\phi| > 1$ *: السلسلة X_t غير مستقرة وتباينها يتزايد بشكل أسّي مع (t) والملاحظات الماضية لها وزن كبير مقارنة بالملاحظات الحالية.

1- اختبار ديكي-فولر البسيط (DF) (1979):

يقترح ديكي-فولر اختبار فرضية العدم التالية:

$$\begin{cases} H_0 : |\phi| = 1 \\ H_1 : |\phi| < 1 \end{cases}$$

حيث تعني فرضية العدم أن المتغير له مسلك عشوائي بينما الفرضية الثانية فتعني أنه مستقر، ولاختبار هذه الفرضية نقوم بتقدير النماذج الثلاثة التالية باستعمال طريقة المربعات الصغرى:

$$X_t = \phi X_{t-1} + \varepsilon_t \quad \text{النموذج الأول:}$$

$$X_t = \phi X_{t-1} + c + \varepsilon_t \quad \text{النموذج الثاني:}$$

$$X_t = \phi X_{t-1} + bt + c + \varepsilon_t \quad \text{النموذج الثالث:}$$

نقوم بتقدير معالم φ نرمز لها $\hat{\varphi}$ للنماذج الثلاثة بعدما نقوم بحساب $t_{\hat{\varphi}}$ الذي يمثل اختبار *Student*.

إذا كان $t_{\hat{\varphi}} > t_{tab}$: إذن نقبل الفرضية الصفرية H_0 ، أي وجود الجذر الوحدوي (*Racine unitaire*) و بالتالي الصيرورة (*processus*) غير مستقرة¹.

2- اختبار ديكي فولر الصاعد (*ADF*) :

ليكن لدينا النموذج من الشكل $AR(p)$:

$$A_m(B)U_T = \varepsilon_t ; \varepsilon_t \rightarrow N(0, \sigma_\varepsilon^2) \quad \text{حيث:}$$

فإذا كان (φ) يمثل أكبر جذر لكثير الحدود $A(B)$ فإنه يكتب على الشكل التالي:

$$A(B) = (1 - \varphi B)(1 - \alpha_1 B - \alpha_2 B^2 - \dots - \alpha_{\varphi-1} B^{\varphi-1})$$

$$\Delta X_T = \varphi X_{t-1} - \sum_{j=2}^{\varphi} \varphi_j \Delta X_{t-j+1} + \varepsilon_t \quad \text{وبعد القيام بعمليات حسابية نجد:}$$

ويادخال الثابت ومركبة الاتجاه في العلاقة السابقة نتحصل على النماذج التالية وهذا بعد تقديرها بواسطة طريقة المربعات الصغرى.

$$\Delta x_t = \varphi x_{t-1} - \sum_{j=2}^{\varphi} \varphi_j \Delta x_{t-j+1} + \varepsilon_t \quad \text{الشكل الأول:}$$

$$\Delta x_t = c + \varphi x_{t-1} - \sum_{j=2}^{\varphi} \varphi_j \Delta x_{t-j+1} + \varepsilon_t \quad \text{الشكل الثاني:}$$

$$\Delta x_t = c + bt + \varphi x_{t-1} - \sum_{j=2}^{\varphi} \varphi_j \Delta x_{t-j+1} + \varepsilon_t \quad \text{الشكل الثالث:}$$

توزيعات قوانين مقدرات نماذج (*ADF*) هي نفسها الخاصة بنماذج (*DF*) وبالتالي يمكننا الرجوع إلى نفس الجدول للحصول على القيم النظرية للإحصائيات المحسوبة.

¹ - Regis Bourbonnais, «*économétrie 6^{eme} édition*».2005,p231

ملاحظة:

قبل تطبيق اختبار ديكي فولار لابد من إيجاد درجة التأخير للسلسلة وهذا من أجل تحديد نوع الاختبار الذي سيستعمل في الكشف عن الجذر الأحادي لمركبة الاتجاه العام في السلسلة. وبعد إيجاد درجة التأخير تتبع الخطوات التالية:

- نقوم بملاحظة *Correlogramme* للسلسلة، وذلك بتحديد الأعمدة (*Les Pics*) الخارجة عن مجال الثقة لدالة الارتباط الذاتي البسيطة الجزئية *FPAC* ودوال الارتباط الذاتي *FAC*.

- من خلال ملاحظتنا لـ *Correlogramme* لمختلف السلاسل، تظهر لنا دوال الارتباط الذاتي الجزئية *FPAC* ودوال الارتباط الذاتي *FAC* تخرج عن مجال الثقة حتى تأخيرات معتبرة وبالتالي هذه السلاسل غير مستقرة وإثبات وجود الجذر الأحادي نقوم بتطبيق ديكي- فولر (*DF*) البسيط، أو الصاعد (*ADF*) على مختلف السلاسل.

المطلب الثالث: السببية (*Causalité*)

حتى تتمكن من معرفة مدى التأثير الممكن أن تحدثه متغيرة على متغيرة أخرى وجب علينا تطبيق اختبار السببية، فالسببية هدفها هو البحث عن أسباب أو سبب الظواهر العلمية، والاقتصاد كعلم يهتم بدراسة الظواهر الاقتصادية، فنقول عن متغيرة أهما لا تؤثر في متغيرة أخرى إذا كان إدخال متغيرة إضافية في النموذج لا تؤدي إلى تغيير المتغيرة المتأثرة، بمعنى آخر يدرس اختيار السببية بمفهوم قرانجر إمكانية إعدام معامل بعض المتغيرات في النموذج، اقترح قرانجر معيار تحديد العلاقة السببية التي تركز على العلاقة الديناميكية الموجودة بين السلاسل الزمنية، تعريف السببية يركز كلياً على توقع السلاسل الزمنية حيث إذا كانت X_1 سلسلة زمنية، X_2 سلسلة أخرى والقيم السابقة لهذه الأخيرة تحتوي على المعلومات التي من خلالها يمكن تحسين التوقعات بالنسبة لـ X_1 وهذه المعلومات غير مستمرة في أي سلسلة أخرى مستعملة لحساب التوقع في هذه الحالة نقول أن X_2 يسبب X_1 .

إذن نقول عن متغيرة أهما سببية إذا كانت تحتوي على معلومات تساعد على تحسين التوقع لمتغيرة أخرى.

1- سببية قرانجر *Granger* ⁽¹⁾:

قام قرانجر سنة 1969 بوضع مصطلحي السببية والخارجية، بحيث تكون X_2 مسبب (دافع) لـ X_1 إذا تحسنت القيمة التنبؤية عند إضافة معلومات عن X_2 خلال التحليل.

¹ - Bernard Paulre «La causalite en economie » 2000, P 147-148

ليكن لدينا النموذج $VAR(1)$ بحيث يقسم الشعاع X_t إلى قسمين:

$$\begin{pmatrix} X_{1t} \\ X_{2t} \end{pmatrix} = \begin{pmatrix} a_0 \\ b_0 \end{pmatrix} + \begin{pmatrix} a_1^1 & b_1^1 \\ b_1^2 & b_1^2 \end{pmatrix} \begin{pmatrix} X_{1t-1} \\ X_{2t-1} \end{pmatrix} + \begin{pmatrix} a_2^1 & b_2^1 \\ b_2^2 & b_2^2 \end{pmatrix} \begin{pmatrix} X_{1t-2} \\ X_{2t-2} \end{pmatrix} \\ + \dots + \begin{pmatrix} a_p^1 & b_p^1 \\ b_p^2 & b_p^2 \end{pmatrix} \begin{pmatrix} X_{1t-p} \\ X_{2t-p} \end{pmatrix} + \begin{pmatrix} \mu_{1t} \\ \mu_{2t} \end{pmatrix}$$

تعتبر مجموعة المتغيرات $(X_{2t-1}, X_{2t-2}, \dots, X_{2t-p})$ خارجية بالنسبة لمجموعة المتغيرات $(X_{1t-1}, X_{1t-2}, \dots, X_{1t-p})$ ، إذا كانت إضافة المجموعة X_{2t} لا تحسن بطريقة معتبرة تحديد قيم X_{1t} وهذا يكمن في إجراء اختبار فرضيات، وذلك بوضع قيود على معاملات المتغيرة X_{2t} لنموذج VAR ، ويسمى حينئذ النموذج بـ VAR المقيد، ويرمز له بـ $RVAR$ أي $Restricted VAR$ ، وتحدد درجة التأخير باستعمال VAR .

ويكون لدينا:

$$H_0 : b_1^1 = b_2^1 = \dots = b_p^1 = 0 \quad \checkmark \text{ لا تسبب } X_{1t} \text{ إذا كانت الفرضية التالية مقبولة:}$$

$$H_0 : a_1^2 = a_2^2 = \dots = a_p^2 = 0 \quad \checkmark \text{ لا تسبب } X_{2t} \text{ إذا تحققت الفرضية:}$$

إذا تم قبول الفرضيتين التاليتين: X_{1t} تسبب X_{2t} ، و X_{2t} تسبب X_{1t} ، إذن نحن في حالة حلقة ذات مفعول ارتجاعي $Feed\ back\ effect$.

ولاختبار هذه الفرضيات يستعمل اختبار فيشر $Fisher$ المتعلق بانعدام المعاملات لمعادلة تلوى

الأخرى، أو مباشرة بالمقارنة بين VAR غير مقيد $UVAR$ والنموذج المقيد VAR ، إذ نحسب نسبة أعظم احتمال L^* :

$$L^* = (n - c) \times \left(\ln \left| \sum_{RVAR} \right| - \ln \left| \sum_{UVAR} \right| \right)$$

L^* تتبع قانون $\chi^2 (khi-deux)$ ذو درجة حرية $2p$ بحيث:

\sum_{RVAR} : هي مصفوفة التباينات والتباينات المشتركة للنموذج المقيد.

\sum_{UVAR} : هي مصفوفة التباينات والتباينات المشتركة للنموذج غير المقيد.

C : عدد المعالم المقدرة في كل معادلة للنموذج غير المقيد.

إذا كانت $x_Z^2 \in L^*$ (بحيث x_Z^2 هي القيمة المجدولة) فإننا نرفض فرضية وجود القيد (أي رفض H_0).

2- سببية سيمس:

في سنة 1980م قام سيمس بوضع اختبار يختلف قليلا عن اختبار قرانجر، وذلك باعتبار أنه إذا سمحت القيم المستقبلية لـ X_{1t} بتفسير القيم الحالية X_{2t} فإن X_{2t} هي سبب X_{1t} ، وهذا يترجم بالصيغة التالية:

$$X_{1t} = a_1^0 + \sum_{i=1}^p a_{1i}^1 X_{1t-i} + \sum_{i=1}^p a_{1i}^2 X_{1t-i} + \sum_{i=1}^p b_i^2 X_{2t-i} + U_{1t}$$

$$X_{2t} = a_2^0 + \sum_{i=1}^p a_{2i}^1 X_{2t-i} + \sum_{i=1}^p a_{2i}^2 X_{2t-i} + \sum_{i=1}^p b_i^1 X_{1t-i} + U_{2t}$$

وينتج لدينا الحالتين التاليتين:

◀ X_{1t} لا تسبب X_{2t} إذا تحققت الفرضية التالية:

$$H_0 : b_1^2 = b_2^2 = \dots = b_p^2 = 0$$

◀ X_{2t} لا تسبب X_{1t} إذا تحققت الفرضية التالية:

$$H_0 : b_1^1 = b_2^1 = \dots = b_p^1 = 0$$

ويتعلق الأمر هنا باختبار فيشر للمعاملات المدمومة بحيث:

$$F^* = \frac{SCRR - SCRU}{SCRU / (n - k - 1)} \sim F(1, n - k - 1)$$

حيث:

(<i>somme des carrés résiduel restreint</i>) مجموع مربعات البواقي للنموذج المقيد.	SCR_R
(<i>somme des carrés résiduel non restreint</i>) مجموع مربعات البواقي للنموذج غير المقيد	SCR_U
عدد المشاهدات.	N
عدد المعالم المقدرة في المعادلة	K

المبحث الثاني: مفهوم وخصائص التكامل المتزامن

المطلب الأول: مفهوم التكامل المشترك بين متغيرين

تحليل التكامل المشترك يسمح بتحديد جيد وواضح للعلاقة الحقيقية بين متغيرين وهذا بالبحث عن وجود شعاع إدماج مشترك ثم إزالة أثره.
أولاً- خصائص حول رتبة التكامل :

✓ تكون السلسلة متكاملة من الرتبة " d " ونكتب: $X_t \rightarrow I(d)$ ، حيث تطلب إجراء الفروقات عليها " d " مرة لجعلها تستقر، ومنه $a + bx_t \rightarrow I(d)$ حيث a و b ثابتين غير معدومين¹.
✓ لتكن X_{1t} و X_{2t} سلسلتين متكاملتين من الرتبة " $d = 0$ " إذن:

$$\left. \begin{array}{l} X_{1t} \rightarrow I(0) \\ X_{2t} \rightarrow I(0) \end{array} \right\} \Rightarrow aX_{1t} + bX_{2t} \rightarrow I(0)$$

حيث a و b ثابتين غير معدومين.

✓ لتكن X_{1t} سلسلة متكاملة من الرتبة d_1 و X_{2t} سلسلة متكاملة من الرتبة " d_2 "، ومنه بصفة عامة

$$\left. \begin{array}{l} X_{1t} \rightarrow I(d_1) \\ X_{2t} \rightarrow I(d_2) \end{array} \right\} \Rightarrow \alpha X_{1t} + \beta X_{2t} \rightarrow I(\text{Max}(d_1, d_2)) \quad \text{نكتب:}$$

في هذه الحالة درجة التكامل تتوقف على المعاملين α, β حيث هما ثابتين غير معدومين، فإذا كان لديهما إشارتين مختلفتين فإن الاتجاهات العامة قد تنعدم، وبالتالي فإن السلسلة الناتجة تؤول إلى $I(0)$ وفي الحالة العكسية تؤول إلى $I(d)$.

ثانياً- شروط التكامل المشترك:

نقول أن السلسلتين X_t و Y_t متكاملتين إذا تحقق الشرطان:

1. إذا خضعتا إلى اتجاه عام عشوائي (*Tendance Stochastique*) له نفس رتبة الفرق " d ".

2. التوافق الخطي لهاتين السلسلتين يسمح بالحصول على سلسلة ذات رتبة فرق أقل،

¹-Sandrine Lardic, Valérie Mignon *économétrie des séries temporelles macroéconomique et financières Economica. paris 2002. p212.*

$$\begin{aligned} X_t &\rightarrow I(d) \\ Y_t &\rightarrow I(d) \end{aligned} \quad \text{ليكن:}$$

$$d \geq b \geq 0 \quad \text{مع} \quad \alpha_1 X_t + \alpha_2 Y_t \rightarrow I(d-b) \quad \text{حيث:}$$

$$X_t \rightarrow CI(d, b) \quad \text{ونكتب:}$$

3. حيث: $[\alpha_1, \alpha_2]$ هو شعاع الإدماج (Vecteur De Cointégratoïn).

ثالثاً- نماذج تصحيح الخطأ ECM ⁽¹⁾:

لتكن لدينا الحالة التالية:

$$\left(\beta = \frac{-\alpha_1}{\alpha_2} \right) \quad X_{1t}, Y_{1t} \rightarrow CI(1,1) \quad \text{مع} \quad [\beta, -1] \quad \text{الشعاع الناتج من علاقة التكامل}$$

في الواقع، وفي هذه الحالة المحدودة، أن تكون السلسلتين مترامنتي التكامل و غير مستقرة يطرح مشكلة في التقدير، فالنوعية الإحصائية الجيدة للنموذج (R^2 عالي ومعاملات ذات معنوية) هي ناتجة عن عدم استقرار المتغيرات، وفي هذه الحالة إن استعمال نموذج الانحدار المباشر للسلسلة Y_t على X_t لأغراض تنبئية ستكون عواقبه وخيمة، لأن العلاقة المنتجة ليست علاقة حقيقية وإنما تعبر عن العلاقة بين اتجاهين فقط.

فالمطلوب هو إزالة العلاقة المشتركة من جهة، والبحث عن العلاقة الحقيقية بين المتغيرات من جهة أخرى، وهو هدف نموذج تصحيح الخطأ (ECM) هذا التقديم هو بمثابة نموذج إحصائي ($\beta_1 \Delta X_t$) ونموذج ديناميكي ($\beta_2 (Y_{t-1} - \beta X_{t-1})$) ويمكن تخصيص العلاقة على النحو التالي:

$$\Delta Y_t = \beta_1 \Delta X_t + \beta_2 (Y_{t-1} - \beta X_{t-1})$$

نموذج تصحيح الخطأ يسمح بإدخال التغيرات الناتجة في المدى القصير في علاقة المدى الطويل، وأن المعامل β_2 الذي يجب أن يكون سالبا، يبين لنا جانب التوازن في المدى الطويل.

¹ - Error Correction Models

المطلب الثاني: التكامل المتزامن بين متغيرين

إن دراسة السلاسل الزمنية الطويلة تتطلب منا إجراء اختبارات، وذلك بإتباع طريقة التكامل المتزامن بين متغيرين، إننا أمام سلسلة زمنية طويلة يكون خطر ترجمة النتائج بطريقة خاطئة أمرا واردا، وتكون نتائج الاختبارات الإحصائية كاذبة، وحتى نتفادى مثل هذه المشاكل نستعمل الطرق التقليدية الخاصة بالتكامل المتزامن.

أولا- الاختبارات الخاصة بطريقة التكامل المتزامن بين متغيرين:

ولإبراز ذلك نقوم بتقديم طريقة (Granger - Engel) والمخصصة كما يلي:

المرحلة الأولى: في هذه المرحلة نقوم باختبار درجة تكامل المتغيرات، لأن الشرط الأساسي للتكامل المتزامن بين المتغيرين أن يكونا متكاملين من نفس الدرجة. ففي حالة عدم تحقق هذا الشرط لا يمكن أن تكون السلسلتان متزامنتي التكامل. بمعنى:

$$\begin{aligned} X_t &\rightarrow I(d) \\ Y_t &\rightarrow I(d) \end{aligned}$$

المرحلة الثانية: يتم في هذه المرحلة تقدير العلاقة في المدى الطويل، وذلك إذا تحقق الشرط الأساسي للتكامل، وذلك باستخدام طريقة المربعات الصغرى العادية (MCO)، وتكون العلاقة المنتجة بين المتغيرات

$$Y_t = \alpha_1 X_t + \alpha_0 + \varepsilon_t \quad \text{على الشكل التالي:}$$

أن شرط تحقيق علاقة التكامل المتزامن بين السلاسل أن يكون ε_t الباقي المنتج من هذا الانحدار عبارة عن

$$e_t = Y_t - \left(\hat{\alpha}_1 X_t + \hat{\alpha}_0 \right) \quad \text{سلسلة زمنية مستقرة}$$

ثانيا- تقدير نماذج تصحيح الخطأ (ECM):⁽¹⁾

إذا كانت السلاسل الزمنية غير مستقرة ومتزامنتي التكامل فإنه من المناسب تقدير العلاقة فيما بينها

عن طريق نماذج تصحيح الخطأ، لتكن السلسلتان Y_t ، X_t :

¹ - Engel R.F . Granger C.W.J(1987): «co-integration and error correction representation, estimation and testing » econometrica vol55

$$\begin{aligned} X_t &\rightarrow I(1) \\ Y_t &\rightarrow I(1) \end{aligned}$$

إذا ما استعملنا طريقة المربعات الصغرى العادية (MCO) لتقدير العلاقة في المدى الطويل يتبين لنا استقرار e_t ، وعليه X_t, Y_t تكون متزامنتي التكامل ونرمز لها بالشكل التالي:

$$Y_t, X_t \rightarrow CI(1,1)$$

ومن ثم يمكن تقدير هذا النموذج وذلك بطريقتين مختلفتين:

الطريقة الأولى: تتم عملية التقدير على مراحل نلخصها فيما يلي:

1. نستعمل طريقة المربعات الصغرى العادية (MCO) لتقدير النموذج في المدى الطويل حيث:

$$Y_t = \hat{\alpha} + \hat{\beta} X_t + e_t \dots \dots \dots (1)$$

2. نقوم بتقدير العلاقة (النموذج الديناميكي في المدى القصير):

$$\Delta Y_t = \alpha_1 \Delta X_t + \alpha_2 e_{t-1} + \mu_t \dots \dots \dots (2)$$

مع أن $\alpha < 0$ و α_2 : قوة إرجاع التوازن (معنوي سالب).

إن اختيار مثل هذه الطريقة (طريقة التقدير على مرحلتين) تؤدي إلى اختبارات متقاربة لمعاملات النموذج، إن الانحرافات المعيارية للمعاملات تترجم بطريقة كلاسيكية.

الطريقة الثانية: الاختبارات بطريقة المربعات الصغرى (MCO). بمرحلة واحدة، أين نقوم بتقدير

النموذج التالي بطريقة المربعات الصغرى العادية:

$$\Delta Y_t = \alpha_1 \Delta X_t + \alpha_2 Y_{t-1} - \alpha_2 \beta X_{t-1} + \mu_t \dots \dots \dots (3)$$

ثم يتم تعويض e_{t-1} في النموذج (2) بالعلاقة:

$$e_{t-1} = Y_{t-1} - a - bX_{t-1} \dots \dots \dots (4)$$

وتقدير كل العوامل في مرحلة واحدة، مع العلم بأن المعامل α_2 يجب أن يكون سالبا.

إن هذه الطريقة غير ناجعة، حيث أنه لا يمكن التعرف على المعامل β في علاقة المدى الطويل، ومن جهة أخرى فقد تم الخلط بين متغيرات ذات درجة تكامل مختلفة ففي هذه الحالة:

$$\Delta Y_t, \Delta X_t \rightarrow I(0)$$

$$Y_{t-1}, X_{t-1} \rightarrow I(1)$$

وعليه لا يمكن التعرف على درجة تكامل الحد العشوائي μ_t .

المطلب الثالث: التكامل المتزامن بين k متغيرة

إن الدراسات الحالية في الاقتصاد الكلي، والتي تدرس نظرية التوازن، تبين أن كل سلسلة زمنية مستقرة، يمكن أن تكون نتيجة لتوليفة بين متغيرات غير مستقرة وتعتبر عموماً دراسة طريقة التكامل المتزامن بين k متغيرة الأكثر تعقيداً وذلك لاحتمال وجود عدة أشعة تعبر عن علاقة التكامل المتزامن، ولدراسة مثل هذه الحالة نقوم بدراسة النموذج التالي:

ليكن لدينا نموذج قياسي اقتصادي يشتمل على k متغيرة مفسرة بحيث:

$$Y_t = \beta_0 + \beta_1 X_{1t} + \beta_2 X_{2t} + \dots + \beta_k X_{kt} + \varepsilon_t \dots \dots \dots (1)$$

في حالة ما إذا كان كل من $X_{1t}, X_{2t}, \dots, X_{kt}$ و Y_t غير مستقرة ذات درجة تكامل $I(1)$ في هذه الحالة يكون احتمال وجود تكامل متزامن بين المتغيرات أمراً وارداً، فإن وجدت توليفة خطية لهذه المتغيرات مستقرة فعليه فإن هذه المتغيرات تكون متزامنة التكامل وتطبق طريقة (MCO) على النموذج (1) يمكن حساب الباقي *le résidu* (e_t)

$$e_t = Y_t - \hat{\beta}_0 - \hat{\beta}_1 X_{1t-k} - \hat{\beta}_k X_{kt}$$

إذا كانت e_t مستقرة، نقبل فرضية وجود التكامل المتزامن بين المتغيرات والشعاع الناتج يعطى بالشكل التالي: $[1, -\beta_0, -\beta_1, \dots, -\beta_k]$ ، غير أن حالة k متغيرة أكثر تعقيداً من حالة متغيرين ذلك لاحتمال وجود عدة توليفات.

فإذا كانت لدينا مثلاً $Y_t, X_{1t}, X_{2t}, X_{3t}$ متزامنة التكامل مثنى مثنى. بمعنى:

$$Y_t, X_{1t} \rightarrow CI(1,1)$$

$$X_{2t}, X_{3t} \rightarrow CI(1,1)$$

والتوليفة الخطية مستقرة أي $I(1)$ يكون لدينا:

$$\begin{aligned} e_t^1 &= Y_t - \hat{a}_0 - a_1 X_{1t} \\ e_t^2 &= X_{2t} - \lambda_0 - \lambda_1 X_{3t} \end{aligned}$$

والمقابل:

$$e_t = e_t^1 + e_t^2 = Y_t - a_0 - a_1 X_{1t} + X_{2t} - \lambda_0 - \lambda_1 X_{3t} \rightarrow I(0)$$

ففي هذه الحالة مثلاً نحصل على شعاع آخر ناتج عن هذه التوليفة والمعطى بالشكل التالي:

$$\beta = \left[1, -\hat{\alpha}_0 - \hat{\lambda}_0, -\hat{\alpha}_1 + 1, -\hat{\lambda}_1 \right]$$

يمثل β شعاع الناتج من السلسلتين المتزامنتين للتكامل.

وبصفة عامة، إذا كان لدينا نموذج بمغيرة واحدة للتفسير و k متغيرة مفسرة أي $(k+1)$ متغيرة، فإنه من المحتمل وجود k أشعة تعبر عن علاقة التكامل، ويشكل عدد هذه الأشعة المستقلة خطياً رتبة التكامل المتزامن (*Rang de Cointegration*).

فإذا كانت كل المتغيرات من نفس درجة التكامل $I(1)$ مثلاً، في هذه الحالة هناك احتمال وجود شعاع وحيد ناتج عن علاقة التكامل المتزامن بين السلاسل وإذا كانت السلاسل غير متكاملة من نفس الدرجة فمن المؤكد أن شعاع التكامل المتزامن الناتج ليس وحيداً. عملياً، لاختبار التكامل المتزامن بين المتغيرات، من المستحسن أولاً إجراء الاختبار على مجموع المتغيرات (k متغيرة)، فإذا ما تحققنا من وجود التكامل المتزامن بينهما، يمكن عندها إجراء الاختبار على توليفات مختلفة بين المتغيرات لتعيين علاقة التكامل.

أولاً - كيفية تقدير نموذج تصحيح الخطأ:

مما سبق ذكره فإنه في حالة وجود k متغيرة، فالاختبارات السابقة تبين أننا أمام وضعيتين مختلفتين:

- ✓ وجود شعاع وحيد الناتج من السلاسل المتزامنة للتكامل.
- ✓ وجود عدة أشعة.

1- حالة وجود شعاع وحيد: في هذه الحالة يمكن تطبيق طريقة أنجل قرانجر والتي تتم على مرحلتين :

المرحلة الأولى: يتم في هذه المرحلة تقدير علاقة المدى الطويل بين المتغيرات باستخدام طريقة المربعات الصغرى العادية (MCO) ومن ثم حساب الباقي e_t :

$$e_t = Y_t - \beta_0 - \beta_1 X_{1t} - k - \beta_{kt} X_{kt} \dots\dots(1)$$

المرحلة الثانية: في هذه المرحلة يتم تقدير علاقة النموذج الديناميكي (في المدى القصير) باستخدام طريقة المربعات الصغرى العادية كذلك:

$$\Delta Y_t = \alpha_1 X_{1t} + \alpha_2 \Delta X_{2t} + \dots\dots + \alpha_k X_{k+1} + \lambda_1 e_{t-1} + \mu_t \dots\dots(2)$$

حيث يمثل λ_1 قوة الإرجاع للتوازن .

2- حالة وجود عدة أشعة: في هذه الحالة تكون طريقة أنجل - قرنجر غير مجدية والحساب بطريقة المربعات الصغرى العادية (MCO) غير فعال وعليه نلجأ إلى التقدير باستخدام طرق النموذج (les méthodes systèmes) لإيجاد النموذج الشعاعي لتصحيح الخطأ (VECM) .

ثانياً- النموذج الشعاعي لتصحيح الخطأ (VECM) :

في حالة وجود متغيرتين، فإن تمثيل نموذج تصحيح الخطأ يعطى بالشكل التالي:

$$\Delta Y_t = \alpha_1 \Delta X_t + \alpha_2 e_{t-1} + \mu_t$$

فهنا يمكن تخيل وجود علاقة بين تغيرات X_t وتغيرات Y_t وعليه بالرغم من وجود علاقة في المدى الطويل أي: $Y_t = \alpha + \beta X_t + e_t$

فمن المحتمل وجود علاقة النموذج الديناميكي في المدى القصير بمعنى:

$$\Delta Y_t = C + \lambda e_{t-1} + \varepsilon_t$$

حيث $\lambda < 0$ وعليه حسب نظرية قراجر إذا كان لدينا متغيرين متكاملين من نفس الدرجة $I(1)$ ومتزامني التكامل فإنه يمكن التمثيل بـ (VECM) على النحو التالي:

$$\Delta Y_t = C + \lambda e_{t-1} + \sum_{i=1}^p \alpha_i \Delta Y_{t-1} + \sum_{i=1}^p \beta_i \Delta X_{t-1} + \varepsilon_t, (\lambda < 0) \dots \dots \dots (1)$$

$$\Delta X_t = C' + \lambda' e_{t-1} + \sum_{i=1}^p \alpha'_i \Delta Y_{t-1} + \sum_{i=1}^p \beta'_i \Delta X_{t-1} + \varepsilon'_t, (\lambda > 0) \dots \dots \dots (2)$$

مع العلم أن : $e_t = Y_t - \hat{\beta}_0 - \hat{\beta}_1 X_t$

وتمثل λ, λ' : سرعة الإرجاع لحالة التوازن.

* إذا كان $(\lambda', \lambda) \neq 0$ في هذه الحالة لا يمكن تقبل افتراض وجود علاقة التكامل المتزامن وتمثيل النموذج بتصحيح الخطأ غير ناجعة، وفي حالة وجود التمثيل بتصحيح الخطأ يمكن كتابة العلاقة العلاقة (2) بالشكل التالي:

$$\Delta Y_t = \alpha_0 + \alpha_1 X_{t-1} + \alpha_2 Y_{t-1} + \sum_{i=1}^p \alpha_i \Delta Y_{t-1} + \sum_{i=1}^p \beta_i \Delta X_{t-i} + \varepsilon_t$$

$$\Delta X_t = \alpha'_0 + \alpha'_1 X_{t-1} + \alpha'_2 Y_{t-1} + \sum_{i=1}^p \alpha'_i \Delta Y_{t-1} + \sum_{i=1}^p \beta'_i \Delta X_{t-i} + \varepsilon'_t$$

فيمكن تعميم هذا التمثيل إلى k متغيرة وبالتالي تكتب على شكل المصفوفات كمايلي:

$$\Delta Y_t = A_0 + A Y_{t-1} + A_1 \Delta Y_{t-1} + A_2 \Delta Y_{t-2} + \dots + A_p Y_{t-p} + \varepsilon_t$$

حيث:

Y_t : شعاع ببعد $(k \times 1)$ والممثل بـ k متغيرة $(Y_{1t}, Y_{2t}, \dots, Y_{kt})$

A_0 : شعاع ذو بعد $(k \times 1)$.

A : مصفوفة ذات بعد $(k \times k')$ معاملاتهما، تحدد العلاقة في المدى الطويل.

A_i : مصفوفة ذات بعد $(k \times k)$.

ففي حالة التمثيل بثلاث متغيرات مفسرة مع $P=1$ نحصل على الشكل التالي:

$$\begin{bmatrix} \Delta Y_{1t} \\ \Delta Y_{2t} \\ \Delta Y_{3t} \end{bmatrix} = \begin{bmatrix} \alpha_0^1 \\ \alpha_0^2 \\ \alpha_0^3 \end{bmatrix} + \begin{bmatrix} \alpha_1^1 & \alpha_1^2 & \alpha_1^3 \\ \alpha_2^1 & \alpha_2^2 & \alpha_2^3 \\ \alpha_3^1 & \alpha_3^2 & \alpha_3^3 \end{bmatrix} \begin{bmatrix} Y_{1t-1} \\ Y_{2t-1} \\ Y_{3t-1} \end{bmatrix} + \begin{bmatrix} b_1^1 & b_1^2 & b_1^3 \\ b_2^1 & b_2^2 & b_2^3 \\ b_3^1 & b_3^2 & b_3^3 \end{bmatrix} \begin{bmatrix} \Delta Y_{1t-1} \\ \Delta Y_{2t-1} \\ \Delta Y_{3t-1} \end{bmatrix} + \begin{bmatrix} \varepsilon_{1t} \\ \varepsilon_{2t} \\ \varepsilon_{3t} \end{bmatrix}$$

كل توليفة خطية تمثل علاقة التكامل المتزامن، وعليه فطريقة المربعات الصغرى العادية (MCO) غير ناجعة لمصادفتنا مع مشاكل التحديد المتماثل (المتشابه) وتعتبر طريقة المعقولة العظمى الأكثر استعمالاً لمثل هذه النماذج.

ثالثاً- تقدير النموذج الشعاعي لتصحيح الخطأ: طريقة المعقولة العظمى لجوهانسن (Johansen):

في غالب الأحيان يكون هناك أكثر من شعاع تكامل متزامن وتصبح طريقة أنجل قربجر غير مجدية لأن مقدرات المربعات الصغرى لا تكون متسقة، ولهذا يجب اللجوء إلى تمثيل شعاعي لشكل تصحيح الخطأ (VECM).

ويتم تقديره باستعمال طريقة المعقولة العظمى (Johansen) ⁽¹⁾، والتي تعتمد باختصار على ما يلي:

يعتبر Johansen شعاع X_t يحتوي على k متغيرة متكامل من الدرجة الأولى ويتم اختبار وجود تكامل متزامن بين المتغيرات بعد تقدير المعادلة:

$$\Delta X_t = \tilde{A}_1 \Delta X_{t-1} + \dots + \tilde{A}_{p-1} \Delta X_{t-p+1} + \tilde{A}_p \Delta X_{t-p} + \varepsilon_t \dots \dots (1)$$

بحيث :

$$\tilde{A}_i = -1 + A_1 + A_2 + \dots + A_i \quad , \quad i = 1, 2, 3, \dots, p$$

ولكي يكون هناك توازن في المعادلة يجب أن تكون:

$\tilde{A}_p X_{t-p}$ متكاملة من الدرجة صفر ($I(0)$) ذلك لأن كل الحدود الأخرى للمعادلة متكاملة من الدرجة صفر ويمكن وضع المصفوفة \tilde{A}_p على الشكل التالي:

$$A_p = -\beta \alpha'$$

¹ - DOZ C, Malgrange p «modele VAR et prevision a court terme » economie et prevision 1992

فتصبح المعادلة (1) :

$$\Delta X_t = \tilde{A}_1 \Delta X_{t-1} + \dots + \tilde{A}_{p-1} \Delta X_{t-p+1} - \beta \alpha' X_{t-p} + \varepsilon_t$$

ويقترح *Johansen* تقدير هذه المعادلة باستعمال المعقولة العظمى للحصول على مصفوفة أشعة التكامل المتزامن α .

* إذا كانت r رتبة \tilde{A}_p تساوي الصفر فيمكن عدم تطبيق شكل تصحيح الخطأ أما إذا كانت الرتبة تساوي k فإن كل المتغيرات مستقرة ($I(0)$) وليس هناك مشكل تكامل متزامن.

* إذا كانت $(1 \leq r \leq k-1)$ هناك r علاقة تكامل متزامن ولهذا يجب اللجوء إلى شكل تصحيح الخطأ (*ECM*).

ولمعرفة عدد علاقات التكامل المتزامن يقترح *Johansen* (1988) حسب الإحصاء التالية:

$$\lambda_{trace} = -n \sum_{i=r+1}^k \ln(1 \dots \lambda_i)$$

بحيث:

n : عدد المشاهدات

λ_i : القيمة الذاتية i للمصفوفة \tilde{A}_p .

k : عدد المتغيرات.

r : رتبة المصفوفة.

وهذه الاحصاءة تتبع توزيع احتمالي (يشبه χ^2) مجدولة من طرف *Juselins* و *Johansen* (1990) ويتم القرار كالاتي:

$$\begin{cases} H_0 : r = \varphi \\ H_1 : r < \varphi \end{cases} \quad \varphi = 1, 2, \dots, k$$

نرفض H_0 إذا كانت λ_{trace} أكبر من القيمة الجدولة و تنتقل إلى $\varphi + 1$.

إذا كانت الرتبة $k = r$ فإن كل المتغيرات ($I(0)$) ولا يوجد تكامل متزامن.

المبحث الثالث: تطبيق طريقة التكامل المتزامن ونماذج تصحيح الخطأ على متغيرات الدراسة

في حالة عدم استقرار مستوى متغيرات النموذج يمكن استخدام الفروق حتى تتفادى العلاقة الزائفة المتولدة من عدم استقرارية مستويات هذه المتغيرات، ولكن الأفضل هو التحقق من وجود التكامل المشترك فإذا تأكدنا بأنها متكاملة من نفس الدرجة، فهذا يعني بأن العلاقة الفعلية بين متغيرات النموذج هي علاقة من جزأين، الجزء الأول على المدى البعيد والثاني على المدى القصير، ومن أجل تقدير تلك العلاقة نستخدم طريقة نماذج

المطلب الأول: دراسة إستقرارية السلاسل الزمنية الخاصة بمتغيرات الدراسة

قبل البدء بتقدير أي علاقة ما بين المتغيرات وجب معرفة مدى استقرارية السلاسل، لذا سنستعين ببرنامج Eviews لتحليل تلك السلاسل الزمنية، أين يقوم هذا البرنامج بحساب قيم $t_{\hat{\phi}_1}$ بطريقة أوتوماتيكية، نتائج هذا الاختبار بالنسبة للمتغيرات سنوضحها فيما يلي:

أولاً- السلسلة INF :

لدراسة إستقرارية السلسلة INF والتي تمثل معدل التضخم في الجزائر كظاهرة تعبر عن إرتفاع الأسعار، نستعمل اختبار الجذر الأحادي لـ: Dickey Fuller، وهذا بعدما نتعرف على درجة تأخير السلسلة P المناسبة بالاستعانة ببرنامج Eviews وذلك آلياً لمعرفة هل أن السلسلة محل الدراسة هي مستقرة أم لا، والنتائج المتحصل عليها هي مدونة في الجدول الموالي :

جدول رقم (1-3) :نتائج اختبار ديكي-فولار ADF على السلسلة INF .

السلسلة INF		النموذج
0.31 -1.02	احتمال مركبة الاتجاه العام (b) <i>t-stat</i>	النموذج الثالث
0.13 1.53	احتمال الثابت (C) <i>t-stat</i>	
-2.08	الجذر الأحادي (ϕ)	
0.21 1.27	احتمال الثابت (C) <i>t-stat</i>	النموذج الثاني
-1.30	الجذر الأحادي (ϕ)	
1.39	الجذر الأحادي (ϕ)	النموذج الأول

المصدر: نتائج مستخرجة من الملحق رقم 02

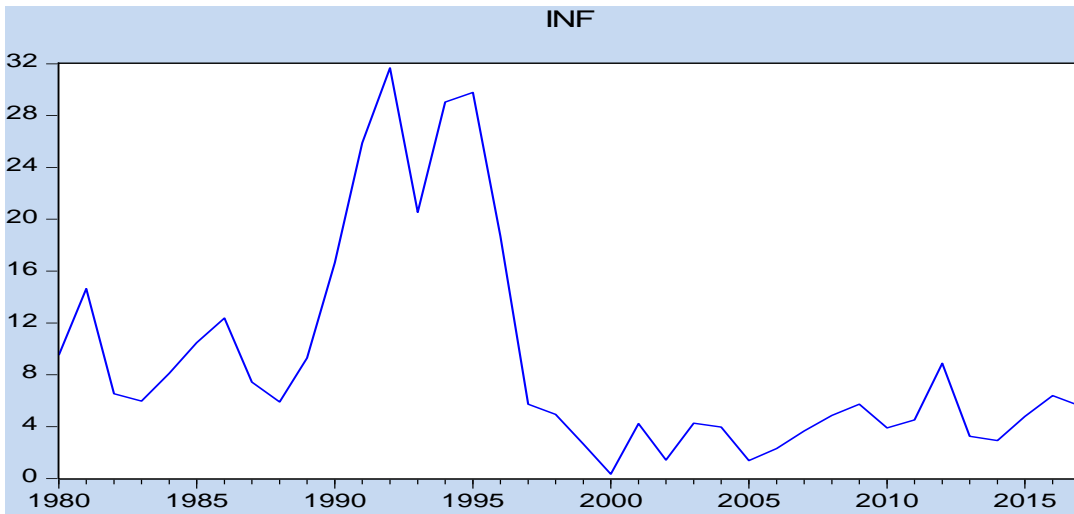
انطلاقاً من الجدول أعلاه نجد أن قيمة t ستيودنت لمركبة الاتجاه العام في السلسلة INF أقل من القيمة النظرية عند المعنوية $\alpha = 5\%$ ، (مع احتمال مركبة الاتجاه العام هو: $0.31 > 0.05$) وبالتالي نقبل بفرضية العدم التي تنص على إنعدام مركبة الاتجاه العام أي السلسلة لا تحتوي على مركبة الاتجاه العام.

وفيما يخص اختبار وجود الثابت في السلسلة INF فإن قيمة t ستيودنت لهذا الأخير هي أقل من القيمة النظرية عند المعنوية $\alpha = 5\%$ ، وعليه نقبل بالفرضية الصفرية والتي تشير إلى عدم وجود الثابت بالسلسلة. أما بالنسبة للجذر الأحادي، فمقارنة $t_{\hat{\phi}_1}$ المحسوبة بـ t_{tab} المجدولة (قيم Mackinnon) عند مستوى المعنوية $\alpha = 5\%$ ، نجد بأن: $t_{tab} < t_{\hat{\phi}_1}$ بالنسبة للنماذج الثلاثة وهذا ما يشير بأن السلسلة INF تحتوي على الجذر الأحادي.

وخلاصة لتحليلنا لنتائج ذلك الاختبار، نستنتج بأن السلسلة التي بين أيدينا هي سلسلة غير مستقرة وهي من النوع DS .

كما أنه يمكننا ومن خلال المنحنى البياني الموالي استنتاج عدم استقرار السلسلة INF، أين يتجلى بشكل واضح عدم انتظام تذبذب السلسلة حول الوسط كما هو الحال في السلاسل المستقرة.

الشكل رقم (3-1): منحنى تطور السلسلة INF.



لذا سنجري عملية الفروقات من الدرجة الأولى على السلسلة ومن ثم نعيد إتباع نفس الخطوات السابقة انطلاقاً من تحديد درجة التأخير P للسلسلة الجديدة والتي نسميها $DINF$ وبعدها نستعمل الاختبار المناسب لدراسة استقرار السلسلة والجدول الموالي يبين نتائج هذا الاختبار:

جدول رقم (02-03): نتائج اختبار ديكي-فولار على السلسلة DINF .

السلسلة DINF		النموذج
0.90 0.12	إحتمال مركبة الاتجاه العام (b) t-stat	النموذج الثالث
0.81 -0.23	إحتمال الثابت (C) t-stat	
-5.45	إحتمال الجذر الأحادي (ϕ)	
0.77 -0.28	إحتمال الثابت (C) t-stat	النموذج الثاني
-5.53	الجذر الأحادي (ϕ)	
-5.60	الجذر الأحادي (ϕ)	النموذج الأول

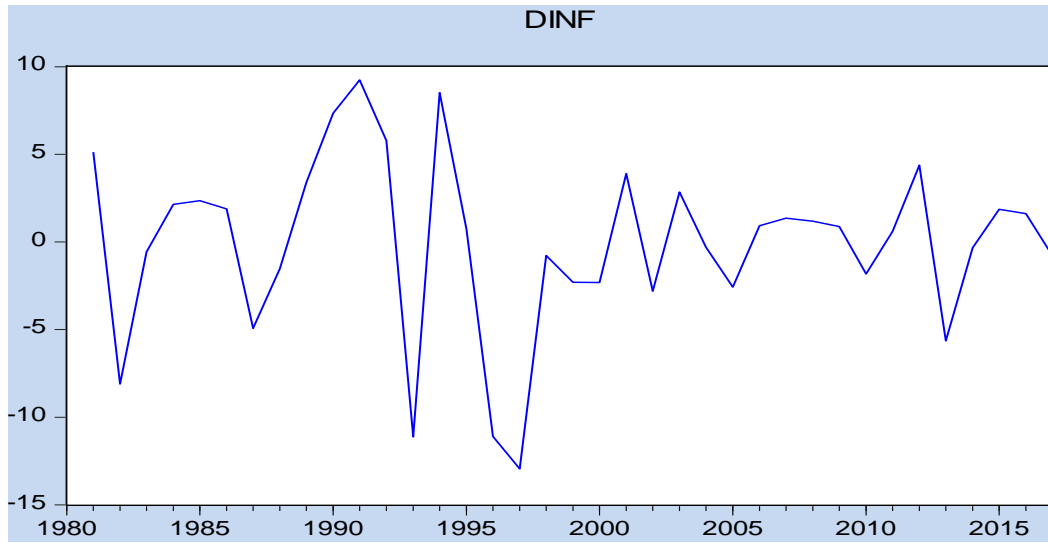
المصدر: نتائج مستخرجة من الملحق رقم 03

من خلال الجدول أعلاه نجد أن قيمة t ستيودنت لمركبة الاتجاه العام أقل من القيمة النظرية عند المعنوية $\alpha = 5\%$ ، وكذا احتمال مركبة الاتجاه العام ($0.05 < 0.90$) وبالتالي نقبل فرضية العدم ونرفض وجود مركبة الاتجاه العام.

وفيما يخص اختبار وجود الثابت، فإن قيمة t ستيودنت لهذا الأخير أقل من القيمة النظرية عند المعنوية $\alpha = 5\%$ ، وعليه نقبل فرضية العدم أي عدم وجود الثابت في السلسلة.

أما بالنسبة للجذر الأحادي، فمقارنة $t_{\hat{\phi}_1}$ المحسوبة بـ t_{tab} المجدولة (قيم Mackinnon) عند مستوى المعنوية $\alpha = 5\%$ ، أين نجد بأن: $t_{tab} > t_{\hat{\phi}_1}$ بالنسبة للنماذج الثلاث، وهذا ما يشير بأن السلسلة لا تحتوي على الجذر الأحادي .

وفي الأخير نستنتج بأن السلسلة DINF هي سلسلة مستقرة، وفيما يلي المنحنى البياني للسلسلة المستقرة، بحيث نلاحظ تذبذب السلسلة حول خط المنتصف بشكل منتظم تقريبا.

شكل رقم (02-03): منحني تطور $DINF$ 

المصدر: مستخرج من برنامج Eviews

ثانيا- دراسة استقرارية باقي السلاسل:

لدراسة إستقرارية باقي السلاسل $M2$, TC والتي تمثل كل من سعر الصرف ومعدل نمو الكتلة النقدية في الجزائر على التوالي، نستعمل دائما إختبار الجذر الأحادي لـ ديكي-فولار البسيط أو المطور على حسب درجة تأخير كل سلسلة وبنفس المنهجية المتبعة فيما يخص السلسلة INF ، يمكننا أن نلخص أهم النتائج المتحصل عليها بالاعتماد على برنامج Eviews 9.0 في الجدول الموالي:

الجدول رقم (03-03): نتائج اختبار ديكي-فولار ADF على $M2$, TC .

النموذج	النتائج	TC	$M2$
النموذج الثالث	إحتمال مركبة الاتجاه العام (b)	0.001	0.06
	الجذر الأحادي (ϕ)	4.95	-1.94
النموذج الثاني	إحتمال الثابت (C) $t-stat$	-5.02	-3.88
	الجذر الأحادي (ϕ)	0.28	0.006
النموذج الأول	الجذر الأحادي (ϕ)	1.08	2.87
	الجذر الأحادي (ϕ)	-3.07	-3.27
	الجذر الأحادي (ϕ)	-2.87	-1.56

المصدر: نتائج مستخرجة من الملحق رقم 04

من خلال الجدول أعلاه وجدنا بأن قيمة t المحسوبة لمركبة الاتجاه العام للسلسلة TC أكبر من القيمة النظرية لها عند مستوى المعنوية $\alpha = 5\%$ ، وبالتالي نرفض فرضية العدم أي وجود مركبة الاتجاه العام، في حين تنعدم هذه المركبة بالسلسلة M2.

أما بالنسبة لإختبار جذر الوحدة فمقارنة $t_{\hat{\phi}_1}$ المحسوبة بـ t_{tab} المجدولة (قيم Mackinnon) عند مستوى المعنوية $\alpha = 5\%$ ، يشير إلى أن $t_{tab} < t_{\hat{\phi}_1}$ بالنسبة لأكثر من نموذج من النماذج الثلاثة الخاصة بالسلسلتين وهذا ما يعني بأن كل متغيرة تحتوي على الجذر الأحادي.

وكخلاصة لتلك النتائج، نستنتج بأن السلسلتين M2 و TC غير مستقرتين وهما من النوع DS و DS-TS على التوالي.

لذا سنجري عملية الفروقات من الدرجة الأولى في محاولة جعل السلسلتين السابقتين تستقر، نتحصل على سلاسل جديدة نسميها DM2، DTC، وبإعادة نفس الخطوات السابقة تحصلنا على النتائج المبينة في الجدول الموالي:

الجدول رقم (03-04): نتائج إختبار ديكي-فولار ADF على السلاسل

النموذج	النتائج	DTC	DM2
النموذج 03	احتمال مركبة الاتجاه العام (b)	0.65	0.60
	t -stat	0.45	-0.51
النموذج 02	الجذر الأحادي (ϕ)	-4.03	-8.26
	احتمال الثابت (C)	0.04	0.20
النموذج 01	t -stat	2.04	-1.28
	الجذر الأحادي (ϕ)	-4.06	-8.37
	الجذر الأحادي (ϕ)	-3.35	-8.19

المصدر: من إعداد الطالبتين بناء على مخرجات برنامج Eviews

من خلال الجدول أعلاه نتحصل على نتائج متماثلة بالنسبة للسلسلتين وهذا فيما يخص مركبة الاتجاه العام بالإضافة إلى الجذر الحدودي أين يتضح إنعدامهما بكل سلسلة بعد إجراء الفروقات من الدرجة الأولى (لأن قيمة t المحسوبة لمركبة الاتجاه العام هي أقل من القيمة النظرية لها عند مستوى المعنوية $\alpha = 5\%$)، وإنعدام الجذر الأحادي لأن $t_{\hat{\phi}_1}$ المحسوبة هي أقل من t_{tab} لديكي فولار المجدولة عند نفس مستوى المعنوية السابق، مما يدل على أن هذه السلاسل مستقرة من الدرجة الأولى وفي الأخير توصلنا إلى أن كل السلاسل هي سلاسل مستقرة من الدرجة الأولى:

$$INF \rightarrow I(1), M2 \rightarrow I(1), TC \rightarrow I(1)$$

وبالتالي إمكانية وجود مسار مشترك بين المتغيرات الثلاثة ممكن جدا ومنه نستطيع الجزم بوجود خطر التكامل المتزامن، مما يضمن ووجود علاقة على المدى الطويل.

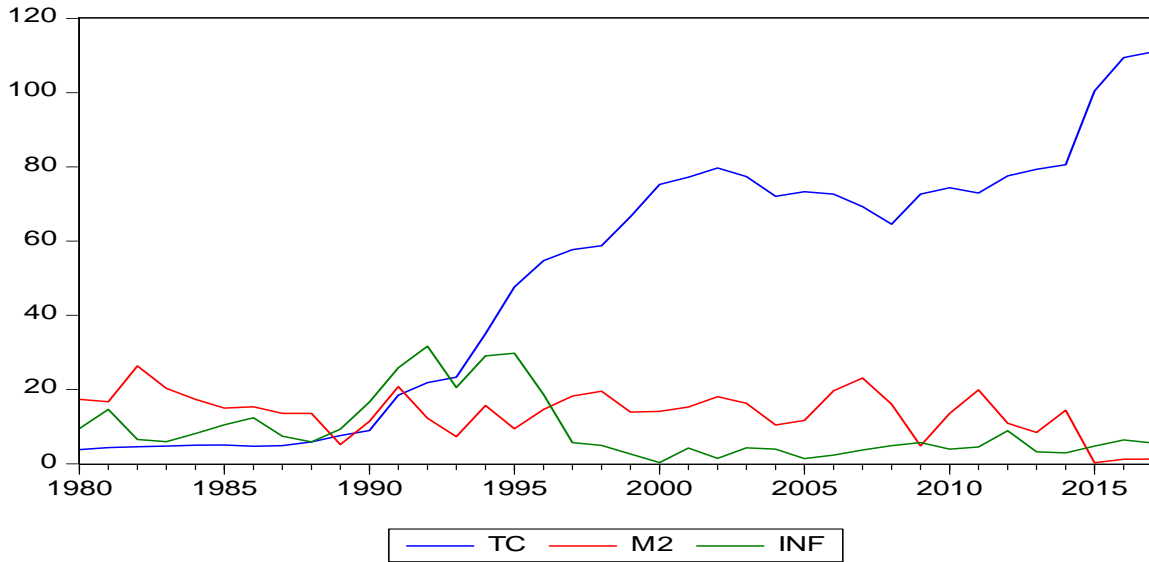
المطلب الثاني: إختبار علاقة التكامل المتزامن (علاقة التكامل المشترك)

سنعتمد على منهجية إختبار Johansen للتأكد من وجود علاقة طويلة الأجل في نموذج الدراسة لكون هذا الإختبار يتيح إمكانية تحديد الأثر المتبادل سواء بين متغيرين أو أكثر، كما أن مقدراتها أقل تحيزا وأكثر إستقرارا وخاصة في حالة السلاسل الزمنية التي تعاني من مشكلة عدم السكون في المستوى.

أولا- إختبار علاقة التكامل المتزامن:

بعد أن قمنا بدراسة مجموعة السلاسل (INF,TC,M2) وذلك من ناحية الإستقرارية وجدنا أن هذه السلاسل كلها مستقرة بعد إجراء الفروقات من الدرجة الأولى، ومن خلال كل هذا نستطيع أن نستنتج أنه هناك إمكانية وجود مسار مشترك بين هذه المتغيرات في المدى الطويل، وهذا ما يبينه المنحنى الآتي :

الشكل رقم (3-03): منحنى يظهر وجود مسار مشترك بين متغيرات الدراسة على المدى الطويل



ولتأكد من هذا سنقوم بإختبار جوهانسون Johansen، حيث يتفوق هذا الإختبار على إختبار أنجل وجرانجر (Engel-Granger) للتكامل المشترك، نظرا لأنه يتناسب مع العينات صغيرة الحجم، وكذلك في حالة وجود أكثر من متغيرين، ولكن قبل ذلك يجب تحديد درجة التأخير المناسبة

لهذا الإختبار، لذا نعلم على نموذج VAR (نموذج أشعة الإنحدار الذاتي) لمعرفة درجة التأخير المناسبة .

تحديد درجة تأخير المسار VAR: بالاعتماد على برنامج EViews تحصلنا على النتائج المبينة في الجدول الآتي:

جدول رقم (3-5): معايير تحديد درجة التأخير (P) المثلى

VAR Lag Order Selection Criteria
Endogenous variables: INF M2 TC
Exogenous variables: C
Date: 06/01/19 Time: 13:35
Sample: 1980 2017
Included observations: 34

Lag	LogL	LR	FPE	AIC	SC	HQ
0	-387.4362	NA	1892211.	22.96684	23.10152	23.01277
1	-299.5861	155.0296*	18365.82*	18.32859	18.86731*	18.51231*
2	-290.5073	14.41930	18550.24	18.32396*	19.26671	18.64546
3	-283.3435	10.11350	21419.22	18.43197	19.77876	18.89127
4	-275.1182	10.16067	24020.68	18.47754	20.22837	19.07463

* indicates lag order selected by the criterion
LR: sequential modified LR test statistic (each test at 5% level)
FPE: Final prediction error
AIC: Akaike information criterion
SC: Schwarz information criterion
HQ: Hannan-Quinn information criterion

بالاعتماد على المعايير الموضحة في الجدول السابق نلاحظ أنه عند درجة التأخير رقم واحد هنالك

أربع معايير معنوية مقابل معيار واحد فقط معنوي عند درجة تأخير 2 وبالتالي فإن درجة التأخير المقبولة هي $P=1$.

1- اختبار التكامل المشترك وفق طريقة جوهنس:

يجري هذا الاختبار على أساس رفض الفرضيات البديلة المتعلقة بعدد علاقات التكامل المشترك (r) بالتدرج في اختبار الفرضيات، حيث إذا تم رفض الفرضية ($H_0: r > 0$) هذا يدل على أن المتغيرات المعنية بإجراء الاختبار غير متكاملة والعكس صحيح، وعلى العموم فإن طريقة جوهنسن تقوم على اختبار الفرضيات التالية :

$$i / H_0 : r = 0 / H_1 : r > 0$$

$$ii / H_0 : r = 1 / H_1 : r > 1$$

$$iii / H_0 : r = 2 / H_1 : r = 3$$

حيث r : يمثل عدد علاقات التكامل المتزامن.

على أن ننوه إلى أن إجراء هذا الاختبار يستخدم في معالجة السلاسل الزمنية لغرض تجنب أخطار الانحدارات الزائفة (les regressions fallacieuses) .

إن نتائج تطبيق هذا الإختبار يوضحها الجدول الموالي :

جدول رقم (03-06): نتائج إختبار جوهنسن Johansen للمتغيرات (INF,TC, M2).

Date: 06/01/19 Time: 13:41
Sample (adjusted): 1982 2017
Included observations: 36 after adjustments
Trend assumption: Linear deterministic trend
Series: INF M2 TC
Lags interval (in first differences): 1 to 1
Unrestricted Cointegration Rank Test (Trace)

Hypothesized No. of CE(s)	Eigenvalue	Trace Statistic	0.05 Critical Value	Prob.**
None *	0.422924	31.74385	29.79707	0.0295
At most 1	0.282505	11.95170	15.49471	0.1593
At most 2	2.48E-06	8.93E-05	3.841466	0.9937

Trace test indicates 1 cointegrating eqn(s) at the 0.05 level

المصدر: نتائج مستخرجة من برنامج *Eviews*.

من خلال الجدول أعلاه نلاحظ أن إحصائية *Johansen* بالنسبة للفرضية (*i*) أكبر من القيمة الحرجة لها عند مستوى معنوية 5% و 1% ، وبالتالي نرفض فرضية العدم ونقبل بوجود على الأقل علاقة تكامل متزامن، وبالنسبة للفرضية (*ii*) نجد أن إحصائية *Johansen* أقل من القيمة الحرجة لها عند مستوى معنوية 5% و 1% ، وبالتالي نقبل فرضية العدم، أي وجود علاقة وحيدة للتكامل المتزامن.

ثالثاً- دراسة السببية بين معدل التضخم وكل من سعر الصرف والكتلة النقدية في الجزائر:

إن مبدأ إختبار جرانجر للسببية تطرقنا إليه في المبحث السابق، إلا أننا يجب أن ننوه إلى أمر مهم فيما يخص سببية جرانجر الزائفة والتي تحدث عندما نستعمل هذا الأخير بالمتغيرات الأصلية، لأن توزيع *F* في هاته الحالة يتبع توزيع غير معياري وغير تقاربي للتوزيع المعروف وبالتالي النتائج تكون غير صحيحة، وهذا ما أكدته جرانجر نفسه من خلال المقال الذي نشره لذا يجب استعمال هذا الاختبار بالمتغيرات المستقرة بالإضافة إلى توفر شرط البنية الخطية للسلاسل وهذا ما سوف نتطرق إليه في هذا المبحث .

1- دراسة السببية ما بين معدل التضخم INF وسعر الصرف TC:

سنستعين في ذلك على برنامج Eviews والنتائج يوضحها الجدول الموالي :

جدول رقم (07-03): نتائج تطبيق اختبار قرانجر للسببية بين DINF و DTC

Pairwise Granger Causality Tests
Date: 06/06/19 Time: 13:47
Sample: 1980 2017
Lags: 2

Null Hypothesis:	Obs	F-Statistic	Prob.
DINF does not Granger Cause DTC	35	0.52627	0.5962
DTC does not Granger Cause DINF		2.12310	0.1373

المصدر: من مخرجات برنامج Eviews

من خلال إحصائية فيشر (أو عن طريق احتمال الفرضية الأولى 0.13 أكبر من 0,05) نقبل الفرضية H_0 أي أنه لا توجد سببية في مفهوم قرانجر من سعر الصرف نحو التضخم، وكخلاصة لهذا الإختبار يمكن القول أنه لا توجد سببية خطية كلية مباشرة في المدى القصير من سعر الصرف نحو التضخم ، لكن من الممكن وجود سببية جزئية أو غير مباشرة أو سببية غير خطية أو سببية في المدى الطويل .

2-دراسة السببية ما بين معدل التضخم INF ومعدل الكتلة النقدية TC:

بناء على مخرجات برنامج Eviews تحصلنا على النتائج التالية:

جدول رقم (08-03): نتائج تطبيق اختبار قرانجر للسببية بين DINF و DTC

Pairwise Granger Causality Tests
Date: 06/06/19 Time: 13:50
Sample: 1980 2017
Lags: 2

Null Hypothesis:	Obs	F-Statistic	Prob.
DM2 does not Granger Cause DINF	35	1.39332	0.2639
DINF does not Granger Cause DM2		1.37429	0.2685

من خلال الجدول:

نقبل كلا الفرضيتين (حيث أن إحتمالهما أكبر من 0,05)، يعني هذا أن الكتلة النقدية لا تفسر معدل التضخم، إذن لا توجد سببية في مفهوم قرانجر بين المتغيرتين .

المطلب الثالث: تقدير نموذج تصحيح الخطأ VECM

إن السلاسل السابقة متكاملة متزامنة، وبالتالي يمكن تقدير نموذج تصحيح الخطأ للمتغيرات المستعملة والمتمثلة في التضخم كظاهرة تعبر عن ارتفاع الأسعار في الجزائر (INF)، الكتلة النقدية (M2) وسعر الصرف (TC) حسب طريقة جوهنسن للمعقولية العظمى على النحو الآتي (تم بناء النموذج بالإعتماد على الملحق رقم 5) :

$$D(INF_t) = - 0.134 \times (INF_{t-1} + 0.348 \times TC_{t-1} + 3.709 \times M2_{t-1} - 78.39) \\ (-2.54) \quad (3.35) \quad (4.48) \\ + 0.129 \times D(INF_{t-1}) - 0.185 \times D(TC_{t-1}) + 0.402 \times D(M2_{t-1}) + 0.48 \\ (0.82) \quad (-1.16) \quad (2.43) \quad (0.52) \\ R^2=22.34 \quad F=2.23 \quad n=38$$

أولاً- التفسير الإحصائي:

على ضوء نتائج نموذج شعاع تصحيح الخطأ في المعادلة أعلاه نلاحظ معنوية حد تصحيح الخطأ عند مستوى المعنوية 5%، مع اتخاذ الإشارة السالبة، مما يؤكد على وجود علاقة توازنية طويلة الأجل للنموذج، ويشير معامل تصحيح الخطأ (-0.134) إلى أن التضخم يتعدل نحو قيمته التوازنية في كل فترة زمنية من اختلال التوازن المتبقي من الفترة السابقة تعادل 13.4%، وبعبارة أخرى فإن التضخم يصحح من قيمته التوازنية المتبقية في كل فترة سابقة بـ 13.4%، هذا من جهة ومن جهة أخرى، فإن نسبة التصحيح هذه تعكس سرعة تعديل قدرها تقريبا 7 سنوات و 4 أشهر (0.134/1) باتجاه قيمتها التوازنية بعد أثر كل صدمة في النموذج، وبالتالي فإن تقديم نموذج تصحيح الخطأ VECM مقبول من الناحية الإحصائية من جانب العلاقة التوازنية طويلة الأجل.

بالإضافة إلى هذا نلاحظ من خلال الملحق رقم (06)، أن القيمة الإحصائية لستيودنت لمتغيرات المعادلة للأجل الطويل كلها كانت ذات دلالة إحصائية عند مستوى معنوية 5% ، بينما كانت فقط معلمة الكتلة النقدية معنوية في الأجل القصير.

إلا أنه يمكننا أن نستخلص بناء على نتائج الإحصائيات المحسوبة والمبينة في المعادلة أعلاه أن القدرة التفسيرية للنموذج من خلال معامل التحديد (R^2) بلغت 22.34% وهي نسبة جد منخفضة أين توضح بأن التغيرات التي تحدث في مستويات الأسعار تعود لمتغيرات أخرى غير المدرجة بالنموذج بنسبة تقارب 80% وهو ما قد يفسر عدم تحقيق السياسة النقدية لأهم أهدافها التي تنص على الحد من الإرتفاعات المتوالية في الأسعار أو أننا لم نوفق في بناء النموذج بشكل جيد، وهو ما يفسر القيمة المنخفضة لإحصائية فيشر المحسوبة (F) التي تدل على مدى المعنوية الكلية للنموذج أين بلغت: 2.23

$f_c =$ وهي قيمة غير معنوية عند مستوى 5% (لأن $F_{CAL} = 2.23 < F_{TAB} = 3.44$) وبالتالي فإن هذه المعادلة VECM في الأخير غير مقبولة من الناحية الإحصائية .

إن النتيجة السابقة تستدعي منا أن نفهم جيدا السياسة النقدية وأدوات إبلاغها في الجزائر من الناحية التاريخية وتطورها الزمني فقد تكون سنة 1990 هي نقطة تغير وبداية لسياسة نقدية جديدة في الجزائر عن طريق قانون النقد والقرض الذي نص على جملة من الاصلاحات في هذا الشأن، لذا سنعتبر هذه السنة كسنة للتغير الهيكلي وسندرج المتغير الوهمي DU في نموذجنا، أين تحصلنا على النتائج الآتية :

(تم بناء النموذج بالإعتماد على الملحق رقم 6) :

$$D(INF_t) = - 0.712 \times (INF_{t-1} + 0.431 \times TC_{t-1} + 1.162 \times M2_{t-1} - 21.70 DU_{t-1}) - 31.07$$

$$(-4.52) \quad (10.65) \quad (6.76) \quad (-7.51)$$

$$+ 0.338 \times D(INF_{t-1}) - 0.036 \times D(TC_{t-1}) + 0.52 \times D(M2_{t-1}) + 1.72 DDU_{t-1} + 0.07$$

$$(2.16) \quad (-0.25) \quad (3.43) \quad (0.36) \quad (0.77)$$

$$R^2 = 46.10 \quad F = 5.13 \quad n = 38$$

ثانيا- التفسير الإحصائي:

يمكننا أن نستخلص بناء على نتائج الإحصائيات المحسوبة والمبينة في المعادلة أعلاه أن القدرة التفسيرية للنموذج قد تحسنت كثيرا مقارنة مع النمذجة السابقة من خلال معامل

التحديد (R^2) أين بلغت 46.10% وهي نسبة مقبولة وهذا طبعاً بعد إدراج المتغير الوهمي المتمثل في الاصلاحات المقدمة من طرف السلطات النقدية بعد سنة 1990، أين توضح بأن التغيرات التي تحدث في مستويات الأسعار تعود نسبة عالية منها للتغيرات التي تحدث في متغيرات الدراسة بنسبة تقارب 50%، كما أن القيمة المنخفضة لإحصائية فيشر السابقة قد ارتفعت لتسجل $F_c = 2.23$ وهي قيمة معنوية عند مستوى 5% (لأن $F_{TAB} = 3.44 > F_{CAL}$) مما يدل على أن النموذج ككل معنوي .

كما أن القيمة الإحصائية لستودنت لمعاملات متغيرات الدراسة جاءت جملها ذات معنوية إحصائية عند مستوى معنوية 5% سواء في الأجل القصير أو الطويل .

أما بالنسبة لنتائج نموذج شعاع تصحيح الخطأ في المعادلة السابقة فنلاحظ معنوية حد تصحيح الخطأ عند مستوى المعنوية 5% مع اتخاذه لإشارة السالبة، وتعتبر هذه النتيجة كدعم على وجود علاقة توازنية طويلة المدى ، كما تعكس هذه المعلمة سرعة تكيف النموذج للانتقال من إختلالات الأجل القصير إلى التوازن طويل الأجل وتعبير آخر قوة الجذب نحو التوازن طويل الأجل، ويشير معامل تصحيح الخطأ (0.712-) إلى أن التضخم يتعدل نحو قيمته التوازنية في كل فترة زمنية من اختلال التوازن المتبقي من الفترة السابقة تعادل 71.2%، وبعبارة أخرى فإن التضخم يصحح من قيمته التوازنية المتبقية في كل فترة سابقة بـ 71.2%، هذا من جهة ومن جهة أخرى، فإن نسبة التصحيح هذه تعكس سرعة تعديل قدرها تقريبا 1 سنة و 4 أشهر (0.712/1) باتجاه قيمتها التوازنية باعتبار بياناتنا سنوية بعد أثر كل صدمة في النموذج.

وفي الأخير يمكن أن نستنتج بأن معادلة VECM مقبولة من الناحية الإحصائية .

ثالثا- التفسير الاقتصادي:

إن الإشارة الموجبة لسعر الصرف للفترة السابقة تدل على العلاقة الطردية التي تربط هذا المتغير الاقتصادي بالتضخم، بحيث أن ارتفاع سعر الصرف بوحدة واحدة أي تدهور في قيمة العملة المحلية يؤدي إلى ارتفاع معدل التضخم بـ 0.341، وهذا منطقي لأن الجزائر

ومنذ الإستقلال إلى غاية 1990 كانت تتبع النظام الاشتراكي الذي كان يهدف إلى تحسين الاستهلاك النهائي للمواد الأساسية وذلك بتدعيم الأسعار (عجز دائم للميزانية)، إذ عرفت هذه الفترة توسع خطير للكتلة النقدية الإجمالية، وبعد تبنيتها لنظام اقتصاد السوق بدأت الدولة بتحرير الأسعار تدريجيا فانخفضت بذلك الكتلة النقدية ولكن بنسبة قليلة.

وهذه النتائج تتفق مع منطق النظرية الاقتصادية أين يصاحب تحسن في قيمة العملة المحلية أي تدهور في قيمة سعر الصرف الأجنبي مستويات منخفضة للتضخم في المقابل يؤدي تدهور النقود المحلية لارتفاعات في مستويات الأسعار المحلية سواءا للمنتوج الوطني أو الأجنبي، فبالنسبة للمنتوج الوطني فإن الارتفاع المستمر للأسعار يخلق صعوبات مالية تواجهها المشروعات الاستثمارية لتوفير موارد التمويل اللازمة بسبب التغيرات المستمرة في تكاليف إقتنائها، والذي يؤثر سلبا على إنجاح خطط التنمية في تشغيل الطاقات الإنتاجية العاطلة مما يقلل من انتاجية المشروعات، بالإضافة إلى تناقص الطلب على السلع والخدمات من طرف الأفراد نتيجة إرتفاع الأسعار مما يحد من نشاط المؤسسات، كما أن القدرة التنافسية للمنتجات المحلية في الأسواق الدولية تتناقص هذا ما يؤدي إلى انخفاض في حجم صادراتها

أما بالنسبة للمنتوج الأجنبي فإن ارتفاع سعر الصرف من جهة وانخفاض القدرة الانتاجية للمؤسسات الوطنية يؤدي إلى ارتفاع حجم الواردات من السلع الأجنبية لإشباع فائض الطلب عن طريق زيادة الاستيراد أين تكتسب المنتجات الأجنبية ميزة سعرية نسبية عن المنتجات المحلية مما ينتج عنه زيادة الطلب على العملة الأجنبية مقابل ارتفاع في معدل التضخم داخليا، أي أن العلاقة بين المتغيرين تكون طردية .

بينما يظهر تأثير الكتلة النقدية على مستويات الأسعار في نفس الاتجاه في الأجل الطويل أكثر منه في الأجل القصير، إن هذه النتائج تتطابق مع منطق النظرية الإقتصادية التي تقر بوجود تلك العلاقة الطردية بين المتغيرين في الاتجاهين ولعل هذا راجع إلى أن عملية

الإصدار النقدي في الجزائر تقابلها عملية الإنفاق على المشاريع والسبب التحتية اللازمة لتنويع مصادر إيرادات الدولة والتي تحتاج إلى وقت ليظهر أثرها بعد سنوات وبالتالي تظهر تلك الزيادة في الإصدار ونمو في معدل الكتلة النقدية في شكل طلبيات متزايدة مما يؤدي بالأسعار إلى الارتفاع .

أما بالنسبة للثابت فنرى بأن إشارته سالبة مما يعني أن هناك عوامل أخرى خارجية تساهم بدرجة كبيرة في الحد من ارتفاع مستويات الأسعار محليا لم تدرج بالنموذج من غير قنوات إبلاغ السياسة النقدية في الجزائر، ولعل أهم تلك المتغيرات هي المستويات العالية من النمو الاقتصادي أين يصاحبها تحسن في الكثير من المؤشرات الاحصائية الخاصة بالاقتصاد الوطني والتي من بينها تحسن الإحتياطي النقدي من العملة الصعبة التي يقابلها تحسن في قيمة العملة المحلية لترتفع قيمتها الشرائية ومنه انخفاض السعر بشكل عام .

خلاصة:

لقد تطرقنا في هذا الفصل على الاعتماد على دراسة قياسية من خلال تطبيقها لاستعمال طريقة التكامل المتزامن ونماذج تصحيح الخطأ وذلك من خلال معرفتنا في المبحث الأول للسلاسل الزمنية ودراستها أما المبحث الثاني فقد مددنا فصلنا هذا من خلال التعرف على التكامل المشترك بين متغيرين وفي الأخير تم تطبيق هذه الدراسة في المبحث الثالث من خلال ما تم التعرف عليه ودراسته لذلك توصلنا بأن استعمال التكامل المتزامن ونماذج تصحيح الخطأ متكاملة متزامنة متمثلة في التضخم كظاهرة تعبر عن ارتفاع الأسعار (سعر الصرف، كتلة نقدية، سعر الفائدة).

خاتمة

لقد تناولنا في الدراسة أن السياسة النقدية أخذت في الأوقات الراهنة مكانة هامة حيث أدوات السياسة الاقتصادية الأخرى، وأصبح دورها مهما من خلال التأثير على مختلف المتغيرات الاقتصادية ومن خلال هذه الدراسة سوف نحاول معالجة الإشكالية مطروحة ما دور السياسة النقدية في الحد من ارتفاع الأسعار في الجزائر؟

وقد تم تقسيم هذه الدراسة إلى ثلاثة فصول كما يلي:

في الفصل الأول تطرقنا إلى الإطار النظري للسياسة النقدية من حيث مفهومها أداوتها وأهدافها وقنوات إبلاغها.

أما لفصل الثاني فقد قمنا باستعراض تفسير ظاهرة ارتفاع الأسعار في مختلف المدارس في الفكر الاقتصادي وأثاره هذه الأسعار على الاقتصاد وطرق مكافحته والوصول إلى تطور نظام الأسعار في الجزائر وأهم المؤشرات.

فلقد خصصنا هذا لفصل لإسقاط الجانب النظري على الواقع التطبيقي وذلك لتوضيح سير السياسة النقدية وتطور ارتفاع الأسعار مع الإصارة إلى دور السياسة النقدية في الإشارة إلى دور السياسة النقدية في الحد من ارتفاع الأسعار من خلال التحكم في ضبط معدل مستويات الأسعار ومما يمكنه استخلاصه من هذا الفصل الدور الهام الذي يلعبه البنك الجزائري في إدارة السياسة النقدية وتحقيق الأهداف المرجوة منه والمتمثلة أساسا في تحقيق استقرار المستوى العام للأسعار واستقرار سعر الصرف وخلق هيكل أسار الفائدة حيث تفوت فعالية الأدوات حسب الوضع الاقتصادي، وكذلك العمل على تبين إدارة فعالة للوضع الاقتصادي (استقرار الأسعار).

نستنتج أن هناك عوامل أخرى خارجية تساهم بدرجة كبيرة في الحد من ارتفاع الأسعار محليا، ثم تدرج كنموذج من غير قنوات إبلاغ السياسة النقدية في الجزائر. ولعل تلك المتغيرات هي تحسن احتياطي النقدي من العملة الصعبة التي يقابلها تحسن لعملة المحلية، لترتفع قيمتها ومنه انخفاض السعر بشكل عام.

نتائج اختبار الفرضيات:

الفرضية الأولى: والتي مفادها أن السياسة النقدية تقوم بمراقبة الكتلة النقدية ومقابلاتها تتحكم في السيولة أيضا والتي نؤكد بها ذلك، إن عملية مراقبة المعروض النقدي وضبطه من

طرف السلطة النقدية فعالة وناجحة في تحقيق أهدافها خاصة لتحقيق الاستقرار النقدي من خلال استقرار الأسعار.

الفرضية الثانية: السياسة النقدية هي نقطة أساس تركز عليها السياسة الاقتصادية الكلية خاطئة لأن السياسة النقدية كانت لها علاقة مع السياسات الاقتصادية الأخرى فهي تساهم في لتقليل من حدة التضخم والعمل على استقرار الأسعار.

الفرضية الثالثة: لقد تبين من خلال الدراسة أن الاهتمام بظاهرة ارتفاع الأسعار لها دور فعال في المجتمع ذلك لأن التضخم يعاني من كل دول العالم ولأن له آثار على المجتمعات في كل الجوانب الاقتصادية والاجتماعية، وحتى السياسية وكونه يساهم في إضعاف قيمة النقود فإن عملية إعداد ظاهرة ارتفاع الأسعار مرتبطة ارتباطاً وثيقاً بمسببات ارتفاع الأسعار وآثاره.

الفرضية الرابعة: بما السلاسل السابقة متكاملة ومتزامنة فالفرضية صحيحة يمكن تقدير نموذج تصحيح الخطأ المتمثل في ارتفاع الأسعار (الكتلة النقدية، سعر الصرف) حيث أن زيادة الإصدار ومعدل الكتلة النقدية في شكل طلبان مما يؤدي إلى ارتفاع الأسعار، حيث أن معادلة VECM مقبولة من الناحية الاحصائية، أما طريقة التكامل المتزامن بين متغيرين صحيحة تقبل الفرضية أي وجود علاقة وحيدة للتكامل المتزامن.

نتائج الدراسة:

من خلال الدراسة تمكنا من التوصل إلى مجموعة من النتائج:

- 1- تعتبر السياسة النقدية أهم مكونات السياسة الاقتصادية من طرف السلطات النقدية من أجل تحقيق الاستقرار.
- 2- تتكون السياسة النقدية من أدوات مباشرة وغير مباشرة، يمكن الفرق بينهما من خلال تأثيرهما.
- 3- صدور تعديلات بعد قانون النقد والقرض 90-10 من أهمها قانون 3-11 والأمر 10-40 الذين قاما بإزالة الغموض حول الهدف النهائي للسياسة النقدية "استقرار الأسعار"

4- تعمل السياسة النقدية على التحكم في مستوى الأسعار.

5- تعتبر مراقبة وتيرة ارتفاع الأسعار الهدف الأساسي للسياسة النقدية التي حددها بنك

الجزائر.

اقتراحات وتوصيات:

- ضرورة إعطاء استقلالية أكبر لبنك الجزائر في مجال رسم وممارسة وتنفيذ السياسة

النقدية مما يضمن التحكم الفعال في ضبط ارتفاع الأسعار.

- محاولة ضبط معدلات نمو الكتلة النقدية بشكل يتناسب نوعاً ما مع نمو الناتج المحلي

الإجمالي.

- اعتماد أسلوب استراتيجية استهداف التضخم في الجزائر في إدارة السياسة النقدية في

المستقبل من خلال تبين السلطة النقدية الهدف استقرار الأسعار في المدى الطويل لهدف أساسي

للسياسة النقدية على السلطة النقدية أن تقوم بتوفير الشروط القانونية والتنظيمية لتعزيز سلامة

استقرار الأسعار.

قائمة المراجع

المراجع باللغة العربية:

- 01- أحمد أبو الفتوح الناقة، نظرية النقود والبنوك والأسواق المالية، مؤسسة شباب الجامعة، القاهرة، 1998.
- 02- إسماعيل شلبي، التجارة الدولية، جامعة الزقاريق، مصر، 1982.
- 03- أكرم عماد، مشهور مدلول، النقود والمعارف (مدخل تحليلي ونظري)، الطبعة الثالثة، وائل للنشر، 2010.
- 04- السيد متولي عبد القادر، اقتصاديات النقود، دار الفكر، الطبعة الأولى، الأردن، 2010.
- 05- أنس البكري، وليد صافي، النقود والبنوك بين النظرية والتطبيق، الطبعة الأولى، دار المستقبل للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2010.
- 06- أنس البكري، وليد صافي، النقود والبنوك بين النظرية والتطبيق، دار المستقبل للنشر والتوزيع، عمان، 2010.
- 07- بوشاشي بوعلام، الأمين في الاقتصاد، الجزائر، دار المحمدية العامة.
- 08- جمال ابن دعاس، السياسة النقدية في النظامين الإسلامي والوضعي، دار الخلدونية للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، 1428هـ - 2007م.
- 09- حسام علي داوود، مبادئ الاقتصاد الكلي، الطبعة الأولى، دار المسيرة، الأردن، 2014.
- 10- رسول حميد، العولمة وضرورة تفعيل السياسة النقدية في الجزائر، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، 2007-2008.
- 11- زكي رمزي، مشكلة التضخم في مصر (أسبابها ونتائجها مع برنامج مقترح لمكافحة الغلاء)، الهيئة العامة المصرية للكتاب، مصر، 1980.
- 12- زينب عوض الله، أسامة محمد القولي، أساسيات الاقتصاد النقدي والمصرفي، الطبعة الأولى، منشورات الحلبي الحقوقية، لبنان، 2013.
- 13- سعيد سامي الحلاق ومحمد محمود العجلوني، النقود والبنوك والمعارف المركزية، الطبعة العربية، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، الأردن، 2010.
- 14- صالح مفتاح، النقود والسياسات النقدية، دار الفجر والتوزيع، الطبعة الأولى، مصر، 2005.

- 15- ضياء مجيد الموسوي، النظرية الاقتصادية: التحليل الاقتصادي الكلي، ط3، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2005.
- 16- عباس محمد ضيف الله القطايري، دور السياسة النقدية في الاستقرار وتنمية الاقتصادية، دار غيداء للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، 1433 هـ / 2011م.
- 17- عبد العزيز شرابي، طرق إحصائية للتوقع الاقتصادي، الجزائر، ديوان المطبوعات الجامعية، 2000.
- 18 - عبد الفضيل محمود، مشكلة التضخم في الاقتصاد العربي (الجزور والمسببات والأبعاد والسياسات)، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 1982.
- 19- عبد المجيد قدرى، المدخل إلى السياسات الاقتصادية، الكلية دراسة تحليلية تقييمية، الطبعة الأولى، ديوان المطبوعات الجامعية، 2003.
- 20- كريم النشاشيبي (وآخرون)، الجزائر: تحقيق الاستقرار والتحول إلى اقتصاد السوق، صندوق النقد الدولي، واشنطن، 1998.
- 21- كمال سلطان محمد سالم، الإحصاء الاحتمالي، الدار الجامعية -الإبراهيمية، 2004.
- 22- كوموس البوخاري، سياسة الصرف الأجنبي وعلاقتها بالسياسة النقدية، للطباعة والنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، 1439هـ / 2010م.
- 23- لولو موسى بوخاري، سياسة الصرف الأجنبي وعلاقتها بالسياسة النقدية، للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت- لبنان، الطبعة الأولى، 1431 هـ / 2010م.
- 24- محب خلق توفيق، الاقتصاد النقدي والمصرفي، دراسة تحليلية للمؤسسات والنظريات، الطبعة الأولى، دار الفكر الجامعي، مصر.
- 25- محمد بوخاري، الاقتصاد الكلي العمق، الجزء الأول، دار هومة للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، 2014.
- 26- محمد زكي الشافعي، التنمية الاقتصادية، الكتاب الأول، دار النهضة العربية، القاهرة، 1970.
- 27- محمد سعيد السهموري، اقتصاديات النقود والبنوك، الطبعة الأولى، دار الشروق للنشر والتوزيع، الأردن، 2012.

- 28- نبيل الروبي، التضخم في الاقتصاديات المتخلفة ودراسة تطبيقية للاقتصاد المصري، مؤسسة الثقافة الجامعية، 1973.
- 29 - يوجين أ. ديوليو، ملخصات شوم: مسائل ونظريات في النظرية الاقتصادية الكلية، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1993.
- 30- يوسف كمال السياسة النقدية، المصرفية الإسلامية، دار الوفاء للطباعة والنشر والتوزيع، المنصورة، مصر، 1996.

المراجع باللغة الأجنبية:

- 31-Alain Feler, Les bons résultats de l'ajustement structurel, Revue Média Bank, N°25, Alger, 1996.
- 32-Bali Hamid, Inflation et mal développement en Algérie, OPU, Alger, 1993.
- 33-Benbitour.A, l'Algérie au troisième millénaire: défis et potentialités, éditions Marinoor, Alger, 1998.
- 34-Bouyacoub Ahmed : "Régulation et prix en Algérie (1962 -1987) " in Revue économie appliquée et développement, (N018.2eme trimestre 1989.
- 35-Bernard Paulre «La causalite en economie » 2000.
- 36-DOZ C, Malgrange p «modele VAR et prevision a court terme » economie et prevision 1992
- 37-Engel R.F . Granger C.W J(1987): «co-integration and error correction representation, estimation and testing » econometrica vol55
- 38-Error Correction Models
- 39-Hamdani Hocine , statistique Descriptive et Expression Graphique, Alger - OPU ,1988.
- 40-Hamid Bali: "Inflation et Mal Développement en Algérie , "
- 41-Laurence Harris, Money teary, M. Graw-Hill book co, Singapore, 1985.
- 42-M. Friedman, the Quantity theory of Money , A Restatement. In M. Friedman, edition, studies in the quantity theory of money, the University of Chicago press,USA, 1956.
- 43-R. SGhorn, Theorie monétaire, Traduit par Fauboeuf, Dunod, Paris, 1975.
- 44-Regis Bourbounnais,«économétrie 6eme édition».2005
- 45-Revue, Economie Appliquée et Développement, No 18, 2eme Trimestre, CREAD, Alger, 1989.

46-Sandrine Lardic, Valérie Mignon économétrie des séries temporelles macroéconomique et financières Economica. paris 2002.

47-Temmar Hamid, Les explications théoriques de l'inflation, OPU, Alger, 1984.

المذكرات:

48- إسماعيل صاري، السياسة النقدية ودورها في دعم التنمية الاقتصادية مع الإشارة لحالة الجزائر 2000-2010، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاد ومالية دولية، جامعة المدية، 2011-2012.

49- تليجي مخطارية، أثر السياسة النقدية على النمو الاقتصادي، دراسة قياسية (1990-2013)، دراسة حالة الجزائر، مذكرة ماستر 2، تخصص علوم مالية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة بن خلدون، تيارت، 2015.

50- تومي صالح، النمذجة القياسية للتضخم في الجزائر خلال الفترة 1988-2000، دكتوراه دولة غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير-جامعة الجزائر، الجزائر.

51- سليم موساوي بحداش، فعالية السياسة النقدية في الاقتصاديات الانتقالية، حالة الجزائر، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية، فرع النقود والمالية، 2006-2007.

52- عصام الدين فؤاد، فعالية السياسات النقدية في الاقتصاد المصري في ظل سياسة الانفتاح الاقتصادي، مذكرة ماجستير، جامعة عين الشمس، 1989.

المدخلات والبحوث:

53- خير الدين عبد ربه الحمري، بحث حول قناة الائتمان المصرفي كآلية لنقل أثر السياسة النقدية، الاقتصاد الليبي (تطبيق نموذج مقترح من صيغ VAR على بيانات من عام 1970 إلى 2005)، كلية الاقتصاد، جامعة عمر المختار، 2012.

54- محمد بوشنافة وأحمد تميزار، التنمية البشرية في الجزائر، مداخلة ضمن الملتقى الدولي حول التنمية البشرية وفرص الاندماج في اقتصاد المعرفة والكفاءات البشرية، جامعة ورقلة، الجزائر يوم: 9-10 مارس 2004.

التقارير والقوانين:

55- المرسوم رقم 75-37، الجزائر، المؤرخ في 29 أبريل 1975 .

56- تقرير بنك الجزائر، التطورات الاقتصادية والنقدية وعناصر التوجه للسداسي الأول من سنة 2013 ، ديسمبر 2013، الجزائر.

57- تقرير بنك الجزائر، التطورات الاقتصادية والنقدية لسنة 2013 وعناصر التوجه للسداسي الأول من سنة 2014، الجزائر، ديسمبر، 2014.

58-Extrait du decret legislatif No 93 / 07 relatif, aux objectifs généraux de la période 1993-1997 et portant Plan National, Alger, 1993.

الملاحق

الملحق رقم 01 : بيانات متغيرات الدراسة

الجدول رقم 01: معدل التضخم، سعر الصرف، الكتلة النقدية في الجزائر

السنوات	معدل التضخم INF	سعر الصرف TC	معدل نمو النقود M2
1980	9,52	3,84	17,38
1981	14,65	4,32	16,69
1982	6,54	4,59	26,33
1983	5,97	4,79	20,33
1984	8,12	4,98	17,35
1985	10,48	5,03	14,97
1986	12,37	4,70	15,35
1987	7,44	4,85	13,60
1988	5,91	5,91	13,60
1989	9,30	7,61	5,18
1990	16,65	8,96	11,42
1991	25,89	18,47	20,80
1992	31,67	21,84	12,26
1993	20,54	23,35	7,30
1994	29,05	35,06	15,70
1995	29,78	47,66	9,46
1996	18,68	54,75	14,64
1997	5,73	57,71	18,26
1998	4,95	58,74	19,57
1999	2,65	66,57	13,95
2000	0,34	75,26	14,13
2001	4,23	77,22	15,30
2002	1,42	79,68	18,05
2003	4,27	77,39	16,31
2004	3,96	72,06	10,45
2005	1,38	73,28	11,69
2006	2,31	72,65	19,64
2007	3,67	69,29	23,09
2008	4,86	64,58	16,04
2009	5,73	72,65	4,84
2010	3,91	74,39	13,55
2011	4,52	72,94	19,91
2012	8,89	77,54	10,94
2013	3,25	79,36	8,41
2014	2,92	80,58	14,42
2015	4,78	100,46	0,29
2016	6,4	109,47	1,21
2017	5,59	110,96	1,32

المصدر : [http://www.bank-of-algeria.dz/pdf/Bulletin_25a.pdf\(29/01/2015\)](http://www.bank-of-algeria.dz/pdf/Bulletin_25a.pdf(29/01/2015))

-Worldbank, [http://data.worldbank.org/country/algeria\(12/2017\)](http://data.worldbank.org/country/algeria(12/2017))

الملحق رقم 02 : نتائج اختبار ديكي-فولار ADF على سلسلة التضخم الأصلية

الجدول رقم 01: إختبار ديكي - فولار على السلسلة INF للنموذج الثالث

Null Hypothesis: INF has a unit root
Exogenous: Constant, Linear Trend
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=9)

	t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic	-2.088402	0.5350
Test critical values:		
1% level	-4.226815	
5% level	-3.536601	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Dependent Variable: D(INF)
Method: Least Squares
Date: 06/06/19 Time: 14:29
Sample (adjusted): 1981 2017
Included observations: 37 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
INF(-1)	-0.221003	0.105824	-2.088402	0.0443
C	3.542454	2.303525	1.537840	0.1333
@TREND("1980")	-0.084291	0.082438	-1.022481	0.3138
R-squared	0.114549	Mean dependent var		-0.106216
Adjusted R-squared	0.062464	S.D. dependent var		5.055016
S.E. of regression	4.894592	Akaike info criterion		6.091744
Sum squared resid	814.5391	Schwarz criterion		6.222359
Log likelihood	-109.6973	Hannan-Quinn criter.		6.137792
F-statistic	2.199263	Durbin-Watson stat		1.662320

الجدول رقم 02 : إختبار ديكي - فولار على السلسلة INF للنموذج الثاني

Null Hypothesis: INF has a unit root
Exogenous: Constant
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=9)

	t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic	-1.829948	0.3607
Test critical values:		
1% level	-3.621023	
5% level	-2.943427	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Dependent Variable: D(INF)
Method: Least Squares
Date: 06/06/19 Time: 14:30
Sample (adjusted): 1981 2017
Included observations: 37 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
INF(-1)	-0.177150	0.096806	-1.829948	0.0758
C	1.534720	1.205164	1.273453	0.2113
R-squared	0.087323	Mean dependent var		-0.106216
Adjusted R-squared	0.061246	S.D. dependent var		5.055016
S.E. of regression	4.897770	Akaike info criterion		6.067975
Sum squared resid	839.5853	Schwarz criterion		6.155052
Log likelihood	-110.2575	Hannan-Quinn criter.		6.098674
F-statistic	3.348709	Durbin-Watson stat		1.684184

الجدول رقم 03 : إختبار ديكوي – فولار على السلسلة INF للنموذج الأول

Null Hypothesis: INF has a unit root
 Exogenous: None
 Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=9)

	t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic	-1.309510	0.1725
Test critical values:		
1% level	-2.628961	
5% level	-1.950117	
10% level	-1.611339	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.
 Augmented Dickey-Fuller Test Equation
 Dependent Variable: D(INF)
 Method: Least Squares
 Date: 06/06/19 Time: 14:33
 Sample (adjusted): 1981 2017
 Included observations: 37 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
INF(-1)	-0.085424	0.065234	-1.309510	0.1987
R-squared	0.045035	Mean dependent var		-0.106216
Adjusted R-squared	0.045035	S.D. dependent var		5.055016
S.E. of regression	4.939879	Akaike info criterion		6.059214
Sum squared resid	878.4865	Schwarz criterion		6.102752
Log likelihood	-111.0955	Hannan-Quinn criter.		6.074563
Durbin-Watson stat	1.763413			

الملحق رقم 03 : نتائج اختبار ديكي-فولار ADF على سلسلة التضخم بعد إجراء الفروقات

الجدول رقم 01: اختبار ديكي - فولار على السلسلة DINF للنموذج الثالث

Null Hypothesis: D(INF) has a unit root
Exogenous: Constant, Linear Trend
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=9)

	t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic	-5.451088	0.0004
Test critical values:		
1% level	-4.234972	
5% level	-3.540328	
10% level	-3.202445	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.
Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(INF,2)
Method: Least Squares
Date: 06/06/19 Time: 14:37
Sample (adjusted): 1982 2017
Included observations: 36 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(INF(-1))	-0.932457	0.171059	-5.451088	0.0000
C	-0.441045	1.838196	-0.239934	0.8119
@TREND("1980")	0.010012	0.083215	0.120313	0.9050
R-squared	0.474369	Mean dependent var		-0.165000
Adjusted R-squared	0.442513	S.D. dependent var		6.944489
S.E. of regression	5.185108	Akaike info criterion		6.209114
Sum squared resid	887.2165	Schwarz criterion		6.341074
Log likelihood	-108.7640	Hannan-Quinn criter.		6.255171
F-statistic	14.89084	Durbin-Watson stat		1.803939
Prob(F-statistic)	0.000025			

الجدول رقم 02 : اختبار ديكي - فولار على السلسلة DINF للنموذج الثاني

Null Hypothesis: D(INF) has a unit root
Exogenous: Constant
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=9)

	t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic	-5.536767	0.0000
Test critical values:		
1% level	-3.626784	
5% level	-2.945842	
10% level	-2.611531	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.
Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(INF,2)
Method: Least Squares
Date: 06/06/19 Time: 14:38
Sample (adjusted): 1982 2017
Included observations: 36 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
----------	-------------	------------	-------------	-------

D(INF(-1))	-0.932982	0.168507	-5.536767	0.0000
C	-0.245858	0.851693	-0.288670	0.7746
R-squared	0.474138	Mean dependent var		-0.165000
Adjusted R-squared	0.458672	S.D. dependent var		6.944489
S.E. of regression	5.109408	Akaike info criterion		6.153997
Sum squared resid	887.6057	Schwarz criterion		6.241970
Log likelihood	-108.7719	Hannan-Quinn criter.		6.184702
F-statistic	30.65579	Durbin-Watson stat		1.802485
Prob(F-statistic)	0.000003			

الجدول رقم 03 : إختبار ديكي – فولار على السلسلة DINF للنموذج الأول

Null Hypothesis: D(INF) has a unit root
Exogenous: None
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=9)

	t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic	-5.606537	0.0000
Test critical values:		
1% level	-2.630762	
5% level	-1.950394	
10% level	-1.611202	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.
Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(INF,2)
Method: Least Squares
Date: 06/06/19 Time: 14:39
Sample (adjusted): 1982 2017
Included observations: 36 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(INF(-1))	-0.932148	0.166261	-5.606537	0.0000
R-squared	0.472850	Mean dependent var		-0.165000
Adjusted R-squared	0.472850	S.D. dependent var		6.944489
S.E. of regression	5.042055	Akaike info criterion		6.100889
Sum squared resid	889.7811	Schwarz criterion		6.144876
Log likelihood	-108.8160	Hannan-Quinn criter.		6.116242
Durbin-Watson stat	1.799393			

الملحق رقم 04 : إختبار ديكي – فولار على السلسلة M2 و TC الأصليتين

الجدول رقم 01 : إختبار ديكي – فولار على السلسلة M2 للنموذج الثالث

Null Hypothesis: M2 has a unit root
Exogenous: Constant, Linear Trend
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=9)

	t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic	-3.888989	0.0226
Test critical values:		
1% level	-4.226815	
5% level	-3.536601	
10% level	-3.200320	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.
Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(M2)
Method: Least Squares
Date: 06/06/19 Time: 14:42
Sample (adjusted): 1981 2017
Included observations: 37 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
M2(-1)	-0.650850	0.167357	-3.888989	0.0004
C	11.97624	3.473916	3.447474	0.0015
@TREND("1980")	-0.169555	0.087304	-1.942125	0.0604
R-squared	0.311324	Mean dependent var		-0.434595
Adjusted R-squared	0.270814	S.D. dependent var		6.137685
S.E. of regression	5.241117	Akaike info criterion		6.228551
Sum squared resid	933.9564	Schwarz criterion		6.359166
Log likelihood	-112.2282	Hannan-Quinn criter.		6.274599
F-statistic	7.685049	Durbin-Watson stat		1.843910
Prob(F-statistic)	0.001763			

الجدول رقم 02 : إختبار ديكي – فولار على السلسلة M2 للنموذج الثاني

Null Hypothesis: M2 has a unit root
Exogenous: Constant
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=9)

	t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic	-3.278280	0.0233
Test critical values:		
1% level	-3.621023	
5% level	-2.943427	
10% level	-2.610263	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.
Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(M2)
Method: Least Squares
Date: 06/06/19 Time: 14:45
Sample (adjusted): 1981 2017
Included observations: 37 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
----------	-------------	------------	-------------	-------

M2(-1)	-0.526840	0.160706	-3.278280	0.0024
C	7.003810	2.439170	2.871390	0.0069
R-squared	0.234925	Mean dependent var	-0.434595	
Adjusted R-squared	0.213065	S.D. dependent var	6.137685	
S.E. of regression	5.444700	Akaike info criterion	6.279701	
Sum squared resid	1037.567	Schwarz criterion	6.366777	
Log likelihood	-114.1745	Hannan-Quinn criter.	6.310399	
F-statistic	10.74712	Durbin-Watson stat	1.862879	
Prob(F-statistic)	0.002365			

الجدول رقم 03 : إختبار ديكي – فولار على السلسلة M2 للنموذج الأول

Null Hypothesis: M2 has a unit root
 Exogenous: None
 Lag Length: 2 (Automatic - based on SIC, maxlag=9)

	t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic	-1.560820	0.1100
Test critical values:		
1% level	-2.632688	
5% level	-1.950687	
10% level	-1.611059	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.
 Augmented Dickey-Fuller Test Equation
 Dependent Variable: D(M2)
 Method: Least Squares
 Date: 06/06/19 Time: 14:46
 Sample (adjusted): 1983 2017
 Included observations: 35 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
M2(-1)	-0.090138	0.057750	-1.560820	0.1284
D(M2(-1))	-0.264375	0.142060	-1.861019	0.0720
D(M2(-2))	-0.484754	0.140538	-3.449288	0.0016
R-squared	0.349821	Mean dependent var	-0.715143	
Adjusted R-squared	0.309185	S.D. dependent var	6.067863	
S.E. of regression	5.043323	Akaike info criterion	6.155824	
Sum squared resid	813.9234	Schwarz criterion	6.289139	
Log likelihood	-104.7269	Hannan-Quinn criter.	6.201844	
Durbin-Watson stat	2.069257			

الجدول رقم 04: إختبار ديكي – فولار على السلسلة TC للنموذج الثالث

Null Hypothesis: TC has a unit root
 Exogenous: Constant, Linear Trend
 Lag Length: 6 (Automatic - based on SIC, maxlag=9)

	t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic	-5.029005	0.0016
Test critical values:		
1% level	-4.284580	
5% level	-3.562882	
10% level	-3.215267	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
 Dependent Variable: D(TC)
 Method: Least Squares
 Date: 06/06/19 Time: 14:47
 Sample (adjusted): 1987 2017
 Included observations: 31 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
TC(-1)	-0.530378	0.105464	-5.029005	0.0000
D(TC(-1))	0.437848	0.145221	3.015050	0.0064
D(TC(-2))	-0.039961	0.169961	-0.235117	0.8163
D(TC(-3))	0.558410	0.205220	2.721040	0.0125
D(TC(-4))	0.326307	0.243825	1.338284	0.1945
D(TC(-5))	0.400295	0.214468	1.866454	0.0754
D(TC(-6))	0.667633	0.231567	2.883111	0.0086
C	-9.592455	2.953470	-3.247859	0.0037
@TREND("1980")	1.678957	0.338716	4.956836	0.0001
R-squared	0.651777	Mean dependent var		3.427742
Adjusted R-squared	0.525151	S.D. dependent var		5.453559
S.E. of regression	3.758010	Akaike info criterion		5.723356
Sum squared resid	310.6980	Schwarz criterion		6.139675
Log likelihood	-79.71202	Hannan-Quinn criter.		5.859066
F-statistic	5.147243	Durbin-Watson stat		2.159638
Prob(F-statistic)	0.001053			

الجدول رقم 05 : إختبار ديكي - فولار على السلسلة TC للنموذج الثاني

Null Hypothesis: TC has a unit root
 Exogenous: Constant
 Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=9)

	t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic	0.372838	0.9790
Test critical values:		
1% level	-3.621023	
5% level	-2.943427	
10% level	-2.610263	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.
 Augmented Dickey-Fuller Test Equation
 Dependent Variable: D(TC)
 Method: Least Squares
 Date: 06/06/19 Time: 14:48
 Sample (adjusted): 1981 2017
 Included observations: 37 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
TC(-1)	0.009641	0.025860	0.372838	0.7115
C	2.433250	1.504316	1.617512	0.1147
R-squared	0.003956	Mean dependent var		2.895135
Adjusted R-squared	-0.024502	S.D. dependent var		5.128447
S.E. of regression	5.190897	Akaike info criterion		6.184228
Sum squared resid	943.0893	Schwarz criterion		6.271305
Log likelihood	-112.4082	Hannan-Quinn criter.		6.214927
F-statistic	0.139008	Durbin-Watson stat		1.313280
Prob(F-statistic)	0.711517			

الجدول رقم 06 : إختبار ديكي – فولار على السلسلة TC للنموذج الأول

Null Hypothesis: TC has a unit root
 Exogenous: None
 Lag Length: 1 (Automatic - based on SIC, maxlag=9)

	t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic	1.396906	0.9567
Test critical values:		
1% level	-2.630762	
5% level	-1.950394	
10% level	-1.611202	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.
 Augmented Dickey-Fuller Test Equation
 Dependent Variable: D(TC)
 Method: Least Squares
 Date: 06/06/19 Time: 14:50
 Sample (adjusted): 1982 2017
 Included observations: 36 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
TC(-1)	0.023608	0.016900	1.396906	0.1715
D(TC(-1))	0.387597	0.168816	2.295966	0.0280
R-squared	0.067377	Mean dependent var		2.962222
Adjusted R-squared	0.039947	S.D. dependent var		5.184703
S.E. of regression	5.080091	Akaike info criterion		6.142488
Sum squared resid	877.4489	Schwarz criterion		6.230461
Log likelihood	-108.5648	Hannan-Quinn criter.		6.173193
Durbin-Watson stat	1.907638			

الملحق رقم 05 : تقدير العلاقة بين باستخدام نموذج VECM

Vector Error Correction Estimates
 Date: 06/06/19 Time: 14:57
 Sample (adjusted): 1982 2017
 Included observations: 36 after adjustments
 Standard errors in () & t-statistics in []

Cointegrating Eq:	CointEq1		
INF(-1)	1.000000		
M2(-1)	3.709286 (0.82790) [4.48035]		
TC(-1)	0.348147 (0.10363) [3.35959]		
C	-78.39549		
Error Correction:	D(INF)	D(M2)	D(TC)
CointEq1	-0.134215 (0.05266) [-2.54881]	-0.187246 (0.06098) [-3.07077]	-0.026992 (0.05726) [-0.47142]
D(INF(-1))	0.129874 (0.15780) [0.82303]	-0.210079 (0.18273) [-1.14968]	0.013410 (0.17158) [0.07816]
D(M2(-1))	0.402879 (0.16577) [2.43029]	0.165172 (0.19196) [0.86043]	0.084478 (0.18025) [0.46867]
D(TC(-1))	-0.185414 (0.15917) [-1.16484]	0.107146 (0.18432) [0.58130]	0.343467 (0.17307) [1.98452]
C	0.484695 (0.91783) [0.52809]	-0.685856 (1.06283) [-0.64531]	1.993564 (0.99798) [1.99761]
R-squared	0.223476	0.315295	0.129863
Adj. R-squared	0.123279	0.226946	0.017588
Sum sq. resids	692.4536	928.5257	818.6594
S.E. equation	4.726226	5.472882	5.138907
F-statistic	2.230375	3.568738	1.156647
Log likelihood	-104.3028	-109.5832	-107.3165
Akaike AIC	6.072377	6.365734	6.239804
Schwarz SC	6.292310	6.585667	6.459737
Mean dependent	-0.251667	-0.427500	2.962222
S.D. dependent	5.047588	6.224595	5.184703
Determinant resid covariance (dof adj.)	14324.13		
Determinant resid covariance	9146.309		
Log likelihood	-317.4253		
Akaike information criterion	18.63474		
Schwarz criterion	19.42650		

الملحق رقم 06 : تقدير العلاقة بين باستخدام نموذج VECM بعد إدخال المتغير الوهمي

Vector Error Correction Estimates
Date: 06/06/19 Time: 15:00
Sample (adjusted): 1982 2017
Included observations: 36 after adjustments
Standard errors in () & t-statistics in []

Cointegrating Eq:	CointEq1			
INF(-1)	1.000000			
TC(-1)	0.431265 (0.04048) [10.6535]			
M2(-1)	1.162584 (0.17194) [6.76156]			
DU(-1)	-21.70545 (2.88679) [-7.51888]			
C	-31.07698			
Error Correction:	D(INF)	D(TC)	D(M2)	D(DU)
CointEq1	-0.712379 (0.15726) [-4.52989]	-0.204151 (0.20168) [-1.01227]	-0.490430 (0.22926) [-2.13921]	-0.006892 (0.00645) [-1.06807]
D(INF(-1))	0.338590 (0.15627) [2.16665]	0.124955 (0.20041) [0.62350]	0.018483 (0.22782) [0.08113]	0.013693 (0.00641) [2.13550]
D(TC(-1))	-0.036177 (0.14160) [-0.25549]	0.419444 (0.18159) [2.30985]	0.337696 (0.20642) [1.63594]	0.001388 (0.00581) [0.23893]
D(M2(-1))	0.526376 (0.15310) [3.43814]	0.186303 (0.19634) [0.94889]	0.166612 (0.22319) [0.74651]	0.011274 (0.00628) [1.79477]
D(DU(-1))	1.729094 (4.75862) [0.36336]	-4.396437 (6.10255) [-0.72043]	-9.839431 (6.93714) [-1.41837]	-0.246054 (0.19525) [-1.26021]
C	0.072373 (0.77262) [0.09367]	1.948188 (0.99082) [1.96623]	-1.068554 (1.12633) [-0.94871]	0.036793 (0.03170) [1.16064]
R-squared	0.461087	0.159959	0.246881	0.167842
Adj. R-squared	0.371268	0.019952	0.121361	0.029149
Sum sq. resids	480.5679	790.3443	1021.301	0.809042
S.E. equation	4.002366	5.132719	5.834670	0.164220
F-statistic	5.133516	1.142508	1.966867	1.210172
Log likelihood	-97.72788	-106.6829	-111.2974	17.23583
Akaike AIC	5.762660	6.260160	6.516524	-0.624213
Schwarz SC	6.026580	6.524080	6.780444	-0.360293
Mean dependent	-0.251667	2.962222	-0.427500	0.027778
S.D. dependent	5.047588	5.184703	6.224595	0.166667

ملخص:

كان هدف الدراسة هو محاولة الإجابة على التساؤل المتمثل في ما مدى مساهمة السياسة النقدية في الحد من ارتفاع الأسعار في الجزائر؟ وهكذا حاولنا في الفصل الأول التطرق إلى النطاق النظري في السياسة النقدية ولاحظنا أن فكرة السياسة النقدية تعود إلى القيم حيث وجدت بوجود السلطة وتطور دور الدولة في الحياة الاقتصادية حيث أصبحت تلك الأخيرة تمثل أداة ضبط وتحكم في الأسعار، وهذا ما تصب إليه في تحقيق الأهداف العامة للدولة، أما في الفصل الثاني فارتأينا إلى الجانب النظري لتطور الأسعار في الجزائر وقد اختلف تفسير ظاهرة الأسعار في النظريات الاقتصادية وتطرقنا أيضا إلى أهم مؤشرات نظام الأسعار في الجزائر. أما الفصل الثالث فتطرقنا على السلاسل الزمنية وطريقة التكامل المتزامن ونماذج تصحيح الخطأ من الجانب النظري وتم معالجة هذه الوضعية من خلال دراسة قياسية باستعمال التكامل المتزامن ونماذج تصحيح الخطأ على متغيرات الدراسة.

Résumé :

L'étude avait pour objectif de tenter de répondre à la question de savoir dans quelle mesure la politique monétaire contribue à la réduction des prix en Algérie. Ainsi, nous avons essayé dans le premier chapitre d'aborder le champ théorique de la politique monétaire et avons noté que l'idée de politique monétaire est due aux valeurs, où l'existence du pouvoir et le développement du rôle de l'état dans la vie économique, ce dernier étant un outil de contrôle et de contrôle des prix, conduisant à la réalisation des objectifs généraux de l'état. Dans le deuxième chapitre, nous avons abordé l'aspect théorique de l'évolution des prix en Algérie, l'interprétation des phénomènes de prix étant différente dans les théories économiques et les principaux indicateurs du système de prix en Algérie. Le troisième chapitre traite de la série chronologique, de la méthode d'intégration simultanée et des modèles de correction d'erreur du point de vue théorique, à l'aide d'une étude standard utilisant des modèles d'intégration et de correction d'erreur simultanés sur des variables d'étude.